

د. إبراهيم عودين

دفاع عن النحو والفصحى

(الدعوة إلى العامية تطل برأسها من جديد)

مكتبة زهراء الشرق
١١٦ محمد فريد - القاهرة

دفاع عن النحو والفصحى

الدعوة إلى العامية تطلب برأسها منه جديد

بعضنا مع بعضنا زهد وولاء

بعضنا مع بعضنا زهد وولاء

دفاع عن النحو والفصحى

الدعوة إلى العامية تطلب بأسعها منه جديد

د. إبراهيم عوض

مكتبة زهراء الشرق

١١٦ محمد فريد - القاهرة

هاتف ٣٩٢٩١٩٢

رَحْمَةً مِنَّا وَكَرَاهَةً

مِنَّا لِمَن يَشَاءُ لِنُؤَذِّنَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توطئة

«أمامكم فرصة العمر الآن لخلق الإسلام وقتله ، فلا تضيعوها!»
 هذا هو الشعار الذي يتنادى به هذه الأيام أعداءُ دين الله من كل ملة
 ومذهب ، متوهمين في عمايتهم وغلظ بصيرتهم وأكبادهم أن
 الإسلام يلفظ فعلا أنفاسه الأخيرة ، وأنهم إذا ما كثفوا جهودهم
 بعض الشيء في حربه فسوف يتخلصون منه ويرتاحون إلى الأبد .
 وهذا غباء مطبق ، إذ كيف يمكن مخلوقا عاجزا فانيا أن يطفى نور
 الله الذي يسطع في آفاق السماوات والأرضين بنفس واهٍ من فمه ؟
 إن دين محمد باقى ما بقيت الحياة ، إلا أن أصحاب القلوب الغلّف لا
 يفهمون . لسوف يفتق الأوغاد من أوهامهم على قارعة تصكّهم
 صكّا وتبددهم شرّ مبدّد، وعندها سيندمون ندامة الكسبيّ ، ولكن
 لات حين مندم .

وهذا الوهم المغفل قد سؤل للصراصير الجبابة أن تخرج من
 جحورها ، وقد قام في خيالها المجنون أن بمستطاعها الإطاحة بالرواسي
 الثمّ، متناسية أنها مجرد صراصير حقيرة : فرأينا صرصورا يهاجم
 القرآن المجيد ، وصرصورا آخر يناطح السنة النبوية المشرفة ، وصرصورا
 ثالثا يحاول النيل من سيد الأنبياء والمرسلين ، وصرصورا رابعا يطاعن

لسان العرب الذي نزل به كتاب الله فقضى له من ثم بالخلود ،
 وصرصورا خامساً ...، وصرصورا سادساً ... إلى آخر الصراصير ، وما
 أكثرها ! إلا أنها تبقى ، في نهاية المطاف ، صراصير قذرة تبعث على
 الاشمزاز وتثير الغثيان ، ولا تستحق من أحدنا أكثر من أن يسحقها
 بحذائه !

الراجي رضا ربّه والهائم بحب رسوله

إبراهيم عوض

٢٠٠٣ م

دفاع عن النحو والفصحى

صدر في العام الماضي عن دار رياض الرئيس كتاب من ١٧٦ صفحة يهاجم العربية الفصحى ونحوها بعنوان « جنابة سيبويه - الرفض التام لما فى النحر من أوهام » لشخص يدعى زكريا أوزون جاء فى مقدمته أن اللغة العربية أصبحت لغة جامدة بل تراجعت عالميا حتى إن أهلها أنفسهم لم يعودوا يهتمون بها ، وأرجع ذلك إلى سببين : علم النحو العربى ، والاشتقاق اللغوى لاستيعاب المفردات والمصطلحات الجديدة . أما الكتاب نفسه فينصب كفه تقريبا على نقد النحو العربى ومحاربة البرهنة على أن قواعده مجافية للمنطق والعقلانية ، أما مسألة الاشتقاق فقد لمسها الكاتب لمسًا عجلا فى صفحات لا تزيد على أصابع اليد الواحدة ، مضيفا إليها دعوته إلى أطراح الأرقام التى نستخدمها اليوم والأخذ بما يسمى بـ « الأرقام العربية » ، التى يكتب بها الأوربيون الآن ، وهى « 1 , 2 , 3 , 4 ... » . وبالنسبة لنقد النحو العربى نجد أن المؤلف لا يتهج سبيلا يعرف القارئ منها بسهولة ووضوح ما يريد بالضبط : هل يريد تخفيف القواعد بحذف بعض أبوابها أو اختصار شيء من تفصيلاتها أو الاعتراض على فلسفة هذا الاستعمال أو ذاك منها ؟ أم هل يريد إلغاء النحو والإعراب جملة واحدة والركون إلى تسكين أواخر الكلمات ؟

أم هل تراه يريد بالأحرى ترك الفصحى تماما والانكفاء إلى العامية ؟
ثم إن كان المراد هو هذا الهدف الأخير ، فأية عامية يا ترى نتخذ ،
والعاميات (كما هو معروف) كَثَارٌ بكثرة عدد الأقطار العربية ، لا بل
بكثرة عدد المناطق داخل كل قطر من تلك الأقطار ؟ فهذا أول ما
يمكن أن يؤخذ على الكتاب ومؤلفه .

ولنبسط القول في ذلك بعض البسط : إنه يأخذ على النحاة مثلاً
أن الإعراب لا يجرى على أساس المنطق^(١) . أتراه إذا ما تبين له أنه
يجرى على أساس منطقي يرجع عن موقفه ؟ فماذا هو قائل إذن إذا
عرفناه أنه يجرى على منطق القياس : فكل من نفذ الفعل أو تحقق
الفعل من خلاله يُضْمُ آخره إن كان اسماً مفرداً أو مجموعاً بغير
الواو / الياء والنون ، أو ينتهي بالواو إذا كان من هذا الباب الجمعي أو
كان مما يسمى بالأسماء الستة في حالة إفرادها وإضافتها لغير ياء
المتكلم ، أو ينتهي بالألف إذا كان يدل على اثنين ... ونس على
ذلك سائر الحالات في الأسماء والأفعال . فإن شدَّ شاهد عن ذلك
كانت له قاعدته التي تبين سرَّ شدوذه : إما لتخلف شرطٍ من
الشروط ، وإما لأنه يتبع لهجة قبيلة بعينها تخالف سائر العرب ، وإما
لأنه شاهد شعري يخضع لضرورات الوزن والقافية ، وإن كان هذا

(١) انظر : جنازة مسبووه ، / رياض الهمس للكتاب والنشر / بيروت / ٢٠٠٢م /

الوضع الأخير من الندرة بحيث لا يعول عليه .^(١) لا تلتزم الألوكة
صحيح أنه يمكن المجادلة بأنه لا منطوق في جعل الفاعل
مضمومًا ، أو منتهيا بالوار أو بالألف ، أو في جعل المفعولات
مفتوحة ، أو مكسورة (في جمع الألف والتاء) ، أو منتهية بالياء (في
حالة جمع المذكر السالم والمثنى) ، أو بالألف (في حالة الأسماء
الستة) ، وهذه حجة يميل كاتب هذه السطور إلى تقديرها والأخذ
بها ، بل لقد سبق أن رددتُ بها على ابن جنى ، ذلك اللغوي
العظيم ، في معرض تحليلي لكتابه القيم « الخصائص »^(٢) ، ومن ثم
فإنى لا أجد أية غضاضة في سؤال المؤلف وجوابه التاليين : « ما هي
العلاقة التي تربط الرفع (فيما يسمّى « الأفعال الخمسة ») بثبوت
النون ، والنصب أو الجزم بحذفها ؟ والجواب : لا علاقة البتة
بينهما »^(٢) .

لكنى مع ذلك أسارع إلى الردّ بأنه لا بد ، في كل مجال من
مجالات الحياة ، من نقطة بدء يتم الاتفاق عليها والتسليم بها ثم
الانطلاق منها وجعلها قاعدة يقاس عليها ما يجتهد بعد ذلك من
حالاتٍ تشبهها . مثلا لماذا كان ملعب كرة القدم مستطيلا بأطواله

(١) يرجع إلى كتابي « من ذخائر المكتبة العربية » / دار الفكر العربي / ١٤٢١ هـ -
٢٠٠٠ م / ١١٨ وما بعدها .

(٢) ص ٤٦ .

التي نعلمها ! ولماذا كانت صلاة الصلوات الخمس مستديرا ، بينما كانت صلاة الربيع

الرجبي بيضوية ؟ ولماذا هذه الاختلافات بين الملعبين في هاتين اللعبتين وفي عدد أفراد كل فريق وفي الشروط التي تحكم اللعبة ؟ ولماذا كان عدد الصلوات خمسا ، وكانت الصبح ركعتين ، والمغرب ثلاثا ، وسائر الصلوات أربعاً ؟ ولماذا يجوز قصر الصلوات الرباعية ولا يجوز ذلك في الثنائية والثلاثية ؟ ولماذا كانت سنوات التعليم الابتدائي ستا ، وكل من المرحلتين الإعدادية والثانوية ثلاثا ، والجامعية أربعاً ؟ إن هذه كلها نقط انطلاق فقط ، ثم يبدأ المنطق في القياس عليها .

ثم هل تنفرد لغتنا بأنه من الصعب أو ربما من المستحيل معرفة المنطق الذي وراء هذا الإعراب أو ذلك التصريف أو ذلك الاشتقاق مثلا ؟ فما هو إذن ، يا ترى ، المنطق الذي يجعل الجملة في اللغات الأوربية التي درسناها ، والتي من الجليّ الواضح أن صاحب « جناية سيويه » يعجب بها أشد الإعجاب ، هي جملة اسمية دائما ؟ ولماذا كان تصريف الأفعال في هذه اللغة أو تلك منها على النحو الذي نعلمه ؟ ولماذا يختلف تصريف فعل الكينونة في الإنجليزية عن سائر الأفعال ؟ ولماذا يشذّ تصريف بعض الأفعال عن نظيراتها ؟ ولماذا كان توليد الكلمات في هذه اللغات يقوم بوجه عام على إلحاق المقاطع بأوائلها أو نهاياتها لا بالطريقة الاشتقاقية المتبّعة عندنا في معظم

الحالات ؟ إن مثل هذه الأسئلة لا تنتهي . ولو أن أصحاب كل لغة ، حينما فكروا في وضع نحو للغة ، عملوا على أن يمنطقوا هذه المسلمات التي تنطلق منها والأنبذوها وبحشوا عن لغة جديدة يتحقق فيها هذا الشرط ، لما صمدت لغة واحدة لهذا العيب ولكانت البشرية كلها لا تزال حتى الآن في طور الإشارة باليد والتهتة باللسان ، ففعل البُكْم ! فإن كان المؤلف يقصد بغياب المنطق هذا الذي أقوله هنا فهو متعنت يهرف بما لا يعرف ويدخل نفسه في مآزق لا يستطيع أن يسدَّ فيها مسدًا ، وليس هذا من شيعة العلماء الذين يقدرّون لأرجلهم قبل الخطو موضعها ، بل هو إلى النزق الطفولي أقرب رُحماً . والآن ، وقد عرفنا أن اللغة العربية تجرى على منطق القياس في إعراباتها واشتقاقاتها ، وإن لم يتبين لنا أنها تجرى عليه في أساس هذه الإعرابات والاشتقاقات ، هل نطمع في أن يرجع السيد أوزون عن موقفه منها ؟

كذلك يدعى الكاتب أن القرآن الكريم لا يخضع لقواعد اللغة ، قائلاً إن هذه القواعد هي من نتاج المخلوق ، على حين أن القرآن هو من كلام الخالق^(١) . ثم يورد قرب نهاية الكتاب في الفصل المسمّى «شواهد وتخريجات نحوية» أمثلة من الكتاب العزيز يرى أن ضبط

(١) ص ٢٢ .

بعض كلماتها لا يجرى حسب قواعد سيبويه . وهو على هذا الدعوى مخطئ؛ خطأ أبلق لا يمكن الاعتذار عنه بحال ، فالقرآن الكريم يتبع في كل كلمة منه القواعد التي تحكم اشتقاق الألفاظ وتركيب الجمل في لسان العرب ، وإن اكتفاء المؤلف بما أورد من أمثلة قليلة لأعظم دليل على أنه لم يجد في سائر الكتاب المجيد ما يمكن القول بأنه يخالف تلك القواعد . ترى هل رفع القرآن مفعولاً به أو نصب فاعلاً أو مبتدأ في أى موضع منه أو أبقى نون فعل من الأفعال الخمسة رغم مجيئه بعد أداة نصب أو جزم مثلاً ؟ أما الأمثلة التي زعم مؤلفنا المنتمرد الهجاء أنها تخالف قواعد اللغة فلا مخالفة فيها على الإطلاق ، إذ يورد النحاة والمفسرون شواهد من شعر العرب وكلامهم تجرى على ذات الوتيرة بما يدل على أن القرآن الكريم ، في هذه الشواهد أيضاً ، لا يخرج على أسلوب العرب في اشتقاقاتهم وتراكيبهم . إن لكل حالة إعرابية في لغة الضاد دلالتها ، فإذا ما وجدنا مثلاً أن ضبط إحدى الكلمات في جملة من الجمل قد أتى على غير ما هو شائع كان علينا التنبيه إلى أن هناك نكتة بلاغية وراء هذا العدول عن الوضع العام إلى وضع خاص بغية الإشارة إلى معنى ما أو الإيحاء بمغزى من المغازي لا يتحقق في الأسلوب المعتاد .

(١) ص ١١٩ وما بعدها .

ولا يتفرد القرآن في شيء من هذا لأنه ما من شاهد من الشواهد التي ساقها زكريا أوزون للتدليل بها على أن القرآن لا يتبع قواعد لغة العرب إلا وقد أورد له علماءنا القدامى أمثلة مشابهة من الكلام العربي في الجاهلية وصدر الإسلام . وحتى لو افترضنا أنهم لم يوردوا مثل هذه الأمثلة من كلام العرب فإن هذا لا يبين أن يتخذ برهانا على شذوذ الأسلوب القرآني عن القواعد التي تخكم كلام العرب ، بل على أن الاستقصاء الذي قام به أولئك العلماء لكلام العرب في هذه النقطة لم يكن استقصاءً كافياً . وهذا أمر متوقع ، فهم بشر ، وكل جهد بشري معرض للخطأ والسهو والنسيان والتقصير ، ولا يمكن في تقدير عاقل أن نجعل من مثل هذه الأخطاء والتقصيرات تكأة لرفض تلك الجهود ، وإلا وجب إدارة ظهورنا للحضارة البشرية جملة لأنها لم ولن ولا يمكن أن تخلو من الأخطاء !

أليس من العجيب أن يقول السيد أوزون إن القرآن لا يجرى على قواعد النحو والاشتقاق ؟ فعلى أية قواعد إذن يجرى ؟ إن ذلك لهو الخطل بعينه سواء في حكم المنطق الإنساني أو في حكم القرآن نفسه . ألم يمر الكاتب ، وهو يقلب أوراق المصحف الشريف ، بقوله عز شأنه مثلا : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ » ، أو بقوله : « قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ » ، أو بقوله : « بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ » ؟ وهل القواعد التي استخلصها النحاة هي للسان قوم آخرين غير العرب

الذين أرسل إليهم محمد عليه الصلاة والسلام بذلك القرآن ، إذا كان فليدلنا المؤلف ، ونحن له منصفون ، ولعقولنا وقلوبنا فاتحون ، ولتغيير رأينا إن استبان لنا خطأنا مستعدون . بالله هل يمكن قيام تفاهم بين طرفين إذا كانت قواعد اللغة التي يستخدمها كل منهما مخالفة لقواعد تلك التي يستعملها الآخر ؟ إنه لهو المستحيل بشحمه ولحمه إن كان للمستحيل لحم وشحم ! وهذا هو حكم المنطق الإنساني بعد أن بينا حكم القرآن الكريم .

ولنأخذ مثلاً أو اثنين من الأمثلة التي يدعى المؤلف أن القرآن قد خالف فيها قواعد العربية : فهو يقول إن «أمسى» و «أصبح» و «ما دام» و «كان» لا تكون عند النحاة إلا ناقصة ، أي تحتاج إلى مبتدأ وخبر ولا تكتفى بفاعل فحسب ، رغم ورودها في القرآن تامة ، أي مكتملة بفاعل فقط ، مثل : «فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ» و «خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» و «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ»^(١).

وهذا الكلام منه لا يخرج عن أحد أمرين : إما الكذب وسوء الطوية للإساءة إلى النحو وعلمائه ، وإما الجهل الذي لا يليق بمن يتصدى لمثل هذه القضايا . وسوف أتركه يختار ما يحبّ منهما بنفسه لنفسه . ذلك أن النحاة قد ذكروا بكل وضوح أن «كان» وأخواتها

(١) ص ٣٠ - ٣١ .

كلها تقريرا بما فيها «أمسى وأصبح وما دام» التي وقف عندها المؤلف) تأتي ناقصة ، وتأتي تامة ، وضربوا (من بين ما ضربوه على بيانها تامة) هذه الآيات الكريمات ذاتها . ولأنقل أولا ما جاء في «ألفية ابن مالك» في هذا الموضوع ثم أقتفى على أثره بما قاله ابن عقيل وابن هشام في شرح كلام ابن مالك ، ونص الألفية هو :

ومنع سبق خبر « ليس » اصطفى وذو تمام ما يرفع بكتفى
وما سواه ناقص ، والنقص نسي «فتح، ليس، زال» دائما قفى

وقد علق عليه ابن عقيل بهذه الكلمات : « وقوله : « ذو تمام ... إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين : أحدهما ما يكون تاما وناقصا ، والثاني ما لا يكون إلا ناقصا . والمراد بالتمام ما يكتفى بعرفوعه ، وبالناقص ما لا يكتفى بعرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب . وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة إلا «فتح» و«زال» التي مضارعها «يزال» لا التي مضارعها «يزول» ، فإنها تامة ، نحو «زالت الشمس» و«ليس» ، فإنها لا تستعمل إلا ناقصة . ومثال التام قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ » ، أى «إِنْ وَجِدَ ذُو عُسْرَةٍ» ، وقوله تعالى : «خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ» ، وقوله تعالى : «فَلْيَسْبَحَنَّ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ»^(١) . أما ابن هشام فقد قال : «قد تستعمل هذه الأفعال تامة، أى مستغنية

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / صيدا - بيروت / ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م / ١ / ٢٥٦ - ٢٥٨ .

بمرفوعها ، نحو «وإنا كنا ذو عسرٍ» ، أى «وإنا حصل ذو عسرٍ»
 «فَسَبَّحَانَ اللّٰهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ» ، أى حين تدخلون فى
 المساء وحين تدخلون فى الصباح ، «وَخَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ
 وَالْأَرْضُ» ، أى ما بقيت ، وقوله : «وبات وباتت له ليلة» . وقالوا :
 «بات بالقوم» ، أى نزل بهم ، و«ظَلَّ اليَوْمَ» ، أى دام ظله ،
 «وأضحينا» أى دخلنا فى الضحى . إلا ثلاثة أفعال ، فإنها أُكْرِمت
 النقص ، وهى فتى وزال وليس^(١) .

والعجيب أيضاً أن مؤلفنا المتمرد الهدام الذى لا يعجبه النحو
 والإعراب ويشكك فى وجود قواعد تحكم لسان العرب قد كتب كتابه
 من مبتدئه إلى منتهاه على أساس من تلك القواعد النحوية^(٢) التى
 تنحلها ميبويه وأضرابه بعد استقرارهم لكلام العرب وأشعارهم وللمقرآن
 المجيد ، وهو أبلغ ردّ على هذا التحذلق الفارغ بل التتبع المقيت الذى
 ملأ به صفحات كتابه .

(١) ابن هشام / أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / تحقيق محمد محبى الدين
 عبد الحميد / المكتبة العصرية / صيدا - بيروت / ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م / ١ /
 ٢٢٨ - ٢٣٠ .

(٢) وإن كان فى كتابه مع ذلك أخطاء ترجع إلى عدم اكتمال الأداة ، وليس إلى
 المبدأ الفاسد الذى يُلغّ عليه فى مواضع كثيرة منه ، والذى بدفنا إلى تفسير عنوانه
 من «الرفض التام لما فى النحو من أوهام» إلى «الوهم المأفون لذكرها أوزون» .

وأنت ، أيها القارئ الكريم ، حين تقرأ هذا الذي يقوله المؤلف ،
يُقوم في نفسك أن هدفه هو الدعوة إلى مزيد من تقصي كلام العرب
كى تكون القواعد النحوية أكثر دقة وشمولاً فلا يفلت منها استعمال
قرآنى أو شاهد شعرى . كما أنك حين تراه يضيق صدرًا بالوقت
والجهد الذى يُنفق فى تعليم الطلاب الجُمَل التى لا محل لها من
الإعراب مثلاً^(١) ما دام ذلك كله لن يأتى بأية ثمرة فى واقع الأمر ،
(إذ ما الفائدة التى تعود على الطالب من معرفة أن هذه الجملة أو
تلك لا محل لها من الإعراب إذا كانت معرفة ذلك أو الجهل به لن
يترتب عليه صحة فى النطق أو الكتابة أو خطأ فيهما؟) يقوم فى
نفسك أيضاً أن المؤلف يعنى تخليص النحو من الزوائد المرهقة فى غير
طائل للمتعلمين ، وهما هدفان مشروعان بل يستحقان التشجيع
والمعازنة . بيد أنك تفاجأ فى مواضع مختلفة من الكتاب بأن المؤلف
يدعو إلى إهمال الإعراب جملة وتفصيلاً ، وهذه مقتطفات من أقواله
تشهد بصدق كلامنا . قال فى ص ٣١ - ٣٢ : «إنه ليستوى عندى
إذا قلت : كان أحمدُ فائزًا ، أو قلت : كان أحمدُ فائزٌ ، أو قلت :
كان أحمدُ فائزٍ ، أو قلت : كان أحمدُ فائزاً . وقال فى ص ٦٦ : «إن
علامة رفع المثنى أو جره أو نصبه (الألف والنون فى الرفع ، والياء

(١) ص ١١٦ .

والنون في النصب والجبر) لا أهمية لها عندي ، فسواء قلنا : «حضر الطالبان» أو «حضر الطالبين» فالفهم تم بأن من قام بفعل الحضور هما الطالبان (الطالبين) ، واستوعب السامع أن اثنين حضرا لا ثلاثة أو واحد مثلا . وقال في ص ٧٧ ساخرًا من الإعراب : «يرتعد النحاة ويتضايقون إذا قال أحدنا : «إن الشمس ساطعة» أو «كان الجندي جريح» ، ولكنهم يقبلون مصطلح «مفعول معه» . وكيف يتم إنجاز الفعل من قبل الإنسان والشارع معا ؟ . وقال في ص ٨٧ : «إنه يستوى عندنا القول تماما في الجمل اللاحقة : «جاء أبو وليد» ، «رأيت أبو وليد» (عوضا عن «أبا وليد») ، «مررت بأبو وليد» (عوضا عن «أبي وليد») لأنه ببساطة يمكننا اعتبار «أبو وليد» اللقب اسمًا علمًا غير قابل للتبديل والتغيير» .

كذلك فأنت ، أيها القارئ الكريم ، عندما تقرأ مثل هذه العبارات قد تظن أن غاية مؤلفنا هي تسكين أواخر الكلمات أو إلزامها حالة واحدة من حالات الإعراب أو اتباع ما يحلو للمقارئ من هذه الحالات كيفما يتفق له دون ضابط أو رابط ، لكنك تنظر في مواضع أخرى من كتابه فتجد أنه إنما يريد إزاحة الفصحى وإحلال العامية محلها . وإليك بعضا من أقواله في هذا السبيل : ففي ص ١٤ مثلا يتساءل : «لماذا نشأت اللهجات العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي ولم تعتمد قواعد اللغة العربية ؟» ، ليجيب بعد ذلك بصفتين قائلا إن الجواب « يكمن في عدم استطاعة قواعد اللغة العربية أن

تؤدي دورها المطلوب ، بينما استطاعت لغتنا العريقة والجميلة أن تنتشر لتختلف اللهجات فيها انطلاقاً من مفرداتها الغنية والكثيرة . فمثلاً في سوريا وفي مختلف أرجاء الوطن العربي يمكن لأي فرد عربي أن يفهم الحوار في الأفلام والتمثيليات والبرامج المصرية علماً أنها تتكلم اللهجة المصرية المحكية البعيدة كلياً عما يسمونه اللغة العربية الفصحى (المقعدة) ، والسبب ببساطة يعود لانتشار موجة الأفلام المصرية القديمة في العالم العربي حيث ألفت أذن المواطن العربي سماع لهجتها ففهمها واستمتع بها . وأذكر هنا أنني كنت في زيارة للقطر الجزائري الشقيق ، ولم أستطع في اليوم الأول أن أفهم لهجتهم المختلفة ، لكن بعد مرور أسبوع فقط من زيارتي وبعد أن ألفت أذني سماع لهجتهم تمكنت من فهم أكثر من ثلاثين بالمائة منها ... وهكذا نجد أن ما نحتاج إليه هو أن تألف الأذن اللهجة وليس أن نتكلم بلغة منمقة مقعدة . وقد يقول أحدهم الآن : هل تريدنا أن نتكلم باللهجة العامية ونترك اللهجة الأم واللغة الأم ، لغة القرآن الكريم؟ فأقول له : مهلاً يا سيدي ، فأنت قد تركتها في الواقع ، شئت ذلك أم أبيت^(١) . والدليل على هذا وجود اللهجات المنتشرة في كافة أرجاء الوطن العربي . وإن حوارك مع أفراد أسرتك أو

(١) انظر كيف يقول كاتبها الذكي إننا قد تركنا لغة القرآن الكريم ، ومع هذا فإنها في نهاية الكتاب يحاول استغلال القراء زاعماً أن نبدنا للغة العربية شياً ، =

مع نفسك عندما تخطط وتفكر وتدبر هو بالعامية . حتى أحلامك تراها وتحكيها بالعامية . وما المشكلة إذا تمكنا من فهم لهجات لغتنا العربية الجميلة واستوعبناها؟ وهل ألغى رسولنا الكريم محمد (ﷺ) لهجات القبائل عند بعثته ؟ . وفي ص ٤٢ نقرأ ما يلي : «وهنا أتذكر فعلا صحيحا مضعفا هو فعل «مَدَّ» ، فعند إسناد ذلك الفعل إلى الضمائر المختلفة لا نسمع أحدا من ناطقي اللغة العربية المحكية (العامية) من المحيط إلى الخليج يقول : «مَدَدْتُ» ، ونجدهم جميعا يقولون : «مَدَّيت» . وبالمثل نسمعه في ص ٤٦ يقول : «وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أكثر من نصف ناطقي اللغة العربية المحكية (العامية) يقولون للفحشاء : «تَلْعَبِي» و «تَكْتَبِي» بإسقاط النون التي تدل على الرفع ، شاء ذلك النحاة أم أبوا» . وفي ص ١٤٠ يقول : «إذا قال أحدنا : «أكل أحمد التفاحة» (ينصب الفاعل ورفع المفعول به) فلا

وحنافنا على لغة القرآن شيء آخر ، إذ هو (كما يقول) صيغة تعبيرية لا مجال لمناقشتها (ص ١٧١) . وهو كلام قاله غيره من أهداء العروبة والإسلام قبلنا (مثل ولهم مبيتا الألماني في كتابه «قواعد العامية العربية في مصر» ، ولم يدخل عقل أحد ، فهل ينجح أوزون فيما فشل فيه هؤلاء ، وقد كانوا أكثر منه ثقافة وذكاء وخبثا ؟ لا إخال ذلك دهر الداهرين ! والله كيف يمكننا فهم القرآن الكريم بعد أن نكون قد تركنا اللغة الفصحى المكتوب بها واصطنعنا عامية الشوارع التي لن تكون لغة علاقة بينها وبين لغة القرآن آنذاك؟ إن هذا هو منتهى الاستفقال !

أحد منا يقول إن الفاعل هو «التفاحة»، وإن المفعول به هو «أحمد» بالرغم من مخالفة حركات أو آخر الكلمات لاشتراطات النحاة . وهنا نأمل ألا يجيب أحدهم قائلاً : ولكن كيف نعرف الفاعل في قولنا : «قتل أحمد زيد» أو العكس «قتل أحمد زيد» ؟ هنا أجيب وبأعلى صوت : الفاعل هو الذي يأتي أولاً ، وأوقفوا هذه التخرجات التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، وما غايتها إلا إضاعة الجهد والوقت والمغالطة ! وهل يستخدم القضاة في بلادنا العربية قواعد سيبويه النحوية ليعرفوا القائل من المقتول عند استجواب الشهود الذين لا يحركون أو آخر الكلمات في اللهجة العربية الدارجة ١٤ .

من هذه المقتبسات أرجو أن يكون قد تبين مدى الاضطراب الذي يسود دعوة الكاتب ، وإن كنت لا أستبعد مع ذلك أن يكون قد قصد هذا قصداً (قصده بنفسه أو قصداً له) بغية التعمية على وعي القارئ وتخديره كي يشرب الغزل التي يتغزل في العامية الدارجة إلى نفسه بهدرٍ ودون استفزاز فلا يقف في وجهه رافضاً مستكراً . ومعروف أن الدعوة إلى العامية ذات تاريخ معروف ومريب في العصر الحديث ، وقد تولّى كبرها عدد من المستشرقين والمبشرين ومن جرى في ذيلهم من أبناء جلدتنا الذين يتسمون بأسمائنا لكنهم يطوون كشوحهم على مستكنة من الحقد على الإسلام ولسانه العربي الذي

تشرف بكتابه الكريم . وإن الإنسان ليتساءل : ترى أية عامية تلك التي يريد هؤلاء أن يحلّوها محل الفصحى ؟ إن العاميات العربية لا تكاد تُحصَى^(١) ، ومعنى هذا أن يصبح للعرب لغات بعدد أقطارهم على أقل تقدير ، وبدلاً من أن يظلوا أمة واحدة سيُضحونَ أما تقارب الخمس والعشرين . ثم إن كل عامية من هذه العاميات ، بعد أن تستحيل فُصحى ، سوف ينشعب منها بدورها عدد غير قليل من العاميات يستخدمها الناس في حياتهم اليومية ويجرون في استخدامها إياها على السليقة أو ما يشبه السليقة^(٢) ، على حين يجب عليهم أن يتعلموا قواعد الفصحى التي سوف تضيق بها صدور نفر من أبنائها كما يضيق صدر زكريا أوزون وأمثاله بقواعد الفصحى الحالية ويدعُونَ

(١) وهذا أمر اعترف به المستشرقون قبلنا بزمن طويل ، فها هو ذا سبيتا المستشرق الألماني في ١٨٨٠م يعلن أنه لم يستطع الإلمام بالعامية المصرية لتعدد لهجاتها واختلافها من بلد إلى بلد ، ومن حتى إلى حتى . ولذلك فمن المحال أن يلم بكل لهجاتها ، بل إنه لمن المحال أيضاً أن يلمّ بالللهجات المتعددة في أنحاء القاهرة وحدها . انظر د. نفوسة زكريا سعيد / تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر / دار نشر الثقافة / الإسكندرية / ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م / ٢٠ .

(٢) أقصد أنهم يتحدثون دون أن يفكروا في أن لها قواعد تنظم صياغة مفرداتها وتراكيب جملها وبناء صورها رغم وجود هذه القواعد . إلا أنهم ، بسبب تلقينهم لها شفوياً وممارستهم لها في كل أغراضهم وحاجاتهم اليومية بسهولة وسر متاهين ، يظنون ألا قواعد لها تضبطها وتحكم استعمالها .

إلى أطرافها واستبدال إحدى عامياتها بها ... وهكذا دواليك ، فهل يصبح قَدْر لغتنا أن تتغير كل عدة أجيال ؟

وإن القول بتحول العامية عند اتخاذها لغة للكتابة والأدب إلى فصحي وتولد العاميات منها بدورها ليس كلاما نظريا ، فعندنا مثلا اللاتينية التي كانت فَصْحَى كثيرٍ من الأمم الأوربية لأجيال وأجيال ، وكان لها عامياتها المختلفة ، ثم لما اتخذت كل أمة من تلك الأمم إحدى عامياتها فصحي لها تستعملها في آدابها وكتابتها ، كالفرنسية والإيطالية والإسبانية ، أصبح لكل واحدة من هذه اللغات بدورها عدة عاميات . فإذا ما وقع ذلك للغتنا ، لا قضى الله به^(١) ، فعندئذ تنقسم

(١) ولئن قضى الله به ، وذلك بفعل القرآن وبركته . وهذا الكلام لا نقوله نحن المسلمين وحدنا بل نقوله قبلنا نصارى العرب الغيورون على هذه اللغة العبقريّة العجيبة التي استنشاها الله من التحلّل والتفرع إلى لغاتٍ شتى ترهبها وتأخذ مكانها كما وقع للآثنية وغيرها . يقول سليمان البستاني : « إن سُنّة النمر والتحول وتفرع الأصل الواحد إلى أصولٍ شتى تشمل اللغات كسائر المخلوقات ، فقد قلنا إن لسان العرب في الجاهلية تفرّع إلى فروعٍ كاد كل منها يقوم لغة بنفسه ويمتنع التفاهم بين أصحابه ، فجاء القرآن وأزال الخلاف وأوثق عرى الارتباط فسادت اللغة العربية » . وبعد أن يتحدث عن اليونان وابتعاد لغتهم الحديثة عن أمها القديمة يعقب بقوله : « ولما العربية فليس هنا شأنها ، فإن أصول اللغة ما زالت على ما نطق به شعراء الجاهلية . وغاية ما يشكّل فهمه على قراتها مفردات لم تألفها العامة ومترادفات متشابهات وتعبير غير مأثوقة في عصرنا ... وخلاصة ما تقدم أن اللغة العربية أطول اللغات الحية عمرا وأقدمهن =

= عهدنا ، والفضل في كل ذلك للقرآن . فالإلياذة وبلاغتها وسائر منظومات هوميروس وهسيودس على علو منزلتهما لم تقم للغة اليونانية دعامة ثابتة حتى في بلادها ولم تقو على مقاومة التيار الطبيعي ، ولكن القرآن وطّد أركان لغة قرش في بلادهم وأذاعها في جميع البلاد العربية وسائر البلاد التي طال فيها عهد الاحتلال (١) الإسلامي أو كثرت مخالطة العرب الضاربين في أقطار الأرض للجهاد والتجارة . (سليمان البستاني / إلياذة هوميروس / دار إحياء التراث العربي / بيروت / ١ / ١١٣ - ١١٥) .

وكتب جرجي زيدان في سنة ١٨٩٢م مقالا يرد فيه على دعوة وليم ولكوكس الإنجليزي إلى استبدال العامية بالفصحى والحذو في ذلك حذو الإنجليزي ، الذين هجروا اللاتينية واصطنعوا لهجة محلية بدلا منها . وقام رد زيدان على أن اللاتينية كانت بالنسبة للإنجليز لغة غريبة بخلاف العربية بالنسبة للعرب ، إذ هي لنتهم القومية ، وبغيرها لا تقوم لهم وحدة . وهنا لا ينسى زيدان الإيماء إلى دور القرآن في حفظ لسان الضاد فيقول : «لولا القرآن والحفاظة عليه منذ صدر الإسلام وعودنا إليه في إصلاح ما تفسده الطبيعة من لغتنا لتشتت شمل الشعب العربي كما حصل في الأم التي كانت تتكلم اللاتينية » . ثم يضيف قائلا إن «العامية منحلة عن الفصحى كثيرا وليس لها أن تقوم مقامها ، فإنها أرقى لغات العالم» (مختارات جرجي زيدان / مطبعة الهلال / القاهرة / ١٩٣٧م / ١٨٧ - ١٨٩) .

وكمثلتها في الضيق بالعامية بل أشد وأعنف كان خليل مطران ، الذي كتب يقول : «تالله لو ملكت تلك العامية لقتلتها بلا أسف ، ولم أكن بقتلى لهاها إلا منتقما مجدا فوق كل مجد نزلت من هيكله الذهبي الخالص الرنان منزلة الرجلين الخزفيتين القدرتين ، فهو فوقهما متداع وبهما مشوه ، منتقما لأمة كسرت العامية وحدثها ، وكانت عليها أكبر معوان للتصاريف التي مزقتها في الشرق والغرب كل ممزق ، منتقما للفصاحة نفسها . وأية فصاحة في خسارة لا نصيب فيها من نسر الأصل إلا وقد تلونت بذقيرات لا تحصى من أوضاع الرطانات بأنواعها » (من مقدمة ترجمته لمسرحية «عطيل» لوليم شكسبير / القاهرة / ٨) .

عروة من عُرَى الأخوة الوثقى بين الشعوب العربية ، وعندئذ لن يكون هناك مجال لاستخدام عبارة مثل « القطر الجزائري الشقيق » التي وردت في كلام المؤلف عند ترجمته مع اللهجة الجزائرية بما مرّ أنفاً ، إذ ما الأساس الذي تستند إليه تلك الأخوة الشقيقة بين الشاميين والجزائريين إذا ما نُسب الأساس اللغوي وأصبح كل من الطرفين يتكلم لغة غير اللغة التي يتكلم بها الآخر ولم تعد هناك إمكانية للتفاهم اللغوي المباشر بينهما ؟

إن اختفاء الفصحى سوف يعقبه انقراض العاميات العربية المختلفة كما تنفرط حبات المسبحة بانقطاع السلك الذي ينتظمها فتنتطلق كل منها في مدار خاص بها بعيداً عن مدار كل لهجة من اللهجات الأخرى بعد أن كانت جميعها تدور حول الفصحى وتحوّر إليها بحيث يمكن لأي فرد من أي شعب عربي ، بعد قليل من الزمن والجهد ، أن يفهم لهجة أي شعب آخر من خلال ربطها بالفصحى ، التي هي بمثابة الأم لكل هذه اللهجات ، وتفسرها في ضوئها . وهذا بالضبط ما حدث للعاميات اللاتينية التي أصبحت لغاتٍ مستقلة يتبغى على المتكلم بأي منها أن يتعلم باقيها تعلمًا ، فعُله مع أية لغة غريبة عليه . وفي نفس هذا المعنى يقول د. إبراهيم أنيس : « اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية

تنتمي إلى بيئة خاصة ... وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها ، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه الهياكل بعضهم ببعض وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات ... (و) متى كثرت هذه الصفات الخاصة بعدت باللهجة عن أخواتها فلا تلبث أن تستقل وتصبح لغة قائمة بذاتها^(١).

أما هجوم الكاتب على العربية الفصحى لكونها لغة منحقة مقعدة فيقوم على وهم عجيب لا يصح أن يسكن عقل من كان لديه مسكة من فهم ومنطق ، ألا وهو أن اللهجات العامية تخلو من التعميد. إنه ما من لهجة عامية في أي بلد من بلاد الله إلا ولها قواعد ونظامها اللغوي في الكلمة والجملة والصورة وما إلى ذلك ، وإن ظن بعض السطحيين أن الأمر بخلافه . وكفى أقرب المسألة للقارئ وأختصر الطريق أذكر أنني قرأت بعض الكتب التي ألفها نفر من المستشرقين لهذه اللهجة العامية أو تلك من لهجات العرب فوجدتهم يفيضون في شرح نحوها وصرفها ويذكرون قواعد لذلك لا تقل ، إن لم تزد ، في تفصيلاتها عن قواعد العربية الفصحى . وقد

(١) د. إبراهيم أنيس / في اللهجات العربية / ط٤ / مكتبة الأنجلو المصرية / ١٦ -

سبق أن لمست هذه النقطة لمسًا خفيفًا في أحد الهوامش التي مررت
غير بعيد، ومن هؤلاء من ألف في قواعد العامية المصرية كتابًا ضخماً
لا يقل حجماً عن كتاب ابن عقيل ، بل ربما كان أضخم منه^(١) .
ولا شك إن ذلك الهجوم الذي شنّه زكريا أوزون على الفصحى
في كتابه الذي بين أيدينا ودعوته إلى نبذها لهر أعظم دليل على
فساد زعمه المبطل الصفيق الوجه بأننا قد تركناها في الواقع فعلاً ، إذ
لو كنا قد تركناها كما يقول فلماذا يعنى نفسه ويقذف بها في
الصعب والوعر كل هذا القذف من أجل إقناعنا بنبذها ؟ هل المنبوذ
يحتاج إلى نبذ ، بل هل يمكن نبذه ؟ إن هذا مثل تضييع الوقت
والجهد والتفكير والمال في محاربة قتل المقتول ! كلاهما حماقة وقلة
عقل ! وبفض النظر عن هذا التناقض المضحك فإننا لا ندرى إلى أي
أساس يستند السيد أوزون في دعواه الرعناء بأننا قد تركنا استعمال

(١) وما هي ذى أسماء بعض الكتب الإنجليزية في نحو عدد من العاميات العربية بما
وجدته في مكتبة جامعة قطر :

- Spoken Arabic (David Harvey).
- Colloquial Arabic of Egypt (Russell McGuirk) .
- Gulf Arabic (Clive Holes).
- A Short Reference Grammar of Gulf Arabic (Hamdi A. Qafisheh).
- A Basic Course in Gulf Arabic (Hamdi A. Qafisheh) .
- Gulf Arabic - Intermediate Level (Hamdi A. Qafisheh) .

وفي مكتبتى الخاصة بالقاهرة كتب أخرى في قواعد هذه العامية أو تلك لبعض
المستشرقين الإنجليز والفرنسيين .

الفصحى فى واقع الأمر^(١). إن الواقع الصحيح أننا لم ننبذ الفصحى قط ، بل الملاحظ أن اللهجات العامية قد أصبحت ، بفضل انتشار التعليم ، أقرب إلى الفصحى منها طوال قرون التخلف الفكرى التى سبقت النهضة الحديثة . كما أن الفصحى تغادى الآن أسماع العوام وتراوحها فى الخطب السياسية وفى نشرات الأخبار وبرامج التحليل السياسى والاقتصادى والعسكرى والأدبى والأحاديث التى يلقىها الكتاب والمفكرون والنصوص الأدبية التى تُختار للقراءة فى المذيع والمرئى ، وكذلك فى المسرحيات والتمثيليات والأفلام والأغاني والأناشيد الناطقة بها ، وما أكثرها ... إلخ . أى أن الفصحى لم تعد وقفاً على حلقات الدرس والندوات وخطب الجمعة مثلاً ، بل أضحت تغزو البيوت وتفتح على العامة آذانهم وعقولهم اقتحاماً . كما أن التأليف العلمى ، وكذلك التأليف الأدبى أيضاً (اللهم إلا بعض الأغاني والمسرحيات) لا يصطنعان إلا الفصحى ، كل ذلك فى سبيل منهج تهذيب به المطابع يومياً فى هيئة كتب وصحف ومجلات ونشرات وإعلانات وإرشادات مما لم تكن العصور القديمة تعرف شيئاً منه .

(١) وهو هنا ينطلق مما يدعيه بعض المستشرقين من أن الفصحى قد انهزمت فى الواقع أمام العامية، فلا معنى إذن للناد والتمسك عيشاً باللغة المهزومة . قال ذلك مثلاً ولهم ولكوكس الإنجليزى فى محاضرة له بالقاهرة سنة ١٨٩٣م نشرها فى مجلة «الأزهر» آنذاك .

ليس ذلك فحسب ، بل إن من علماء الدين الإيرانيين والباكستانيين والهنود والأفارقة من يؤلفون ويتحدثون العربية الفصحى كأحسن ما يكون . أمى أن الفصحى ليست باقية فى البلاد العربية فقط بل ما زالت مستعملة فى بعض النطاقات العلمية خارجها أيضاً . ومن المعروف أن لغة دولاً إسلامية تتخذها لغة ثانية لها وتدرّسها فى معاهدها العلمية على هذا الاعتبار ، كما أن فى كثير من الجامعات المختلفة حول العالم أقساماً لدراسة العربية وقرائنها الأدبية والفكرية ، كما هو الحال مثلاً فى إيران وأندونيسيا وروناى وأوزبكستان وكينيا ونيجيريا واليابان وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ... إلخ ... إلخ . بل إنها تدرّس فى المرحلة الثانوية فى بعض البلاد الأوربية بوصفها لغة أجنبية ثانية كما ندرس نحن فى مصر الألمانية والإسبانية والإيطالية مثلاً إلى جانب الإنجليزية ، التى تأتى عندنا عادة فى المرتبة الأولى بين اللغات الأجنبية . فهل من المعقول أن يجهل هذا كله السيد أوزون ؟ فلم إذن يتصدى لما لا يحسن ؟ ألا رحم الله امرءاً عرف قدر نفسه !

بل إن القراء من العامة ، مثلهم مثل الخواص ، لا يعرفون إلا القراءة بالفصحى ، وإذا ما وقع فى أيديهم نصٌّ لأغنية هامة مثلاً صعبٌ عليهم قراءته قليلاً أو كثيراً . ذلك أننا لم نتعود القراءة بالعامة ، بل لم نفكر بهد فى وضع قواعد إملائية لها كما هو الحال

في الفصحى ، وكل يكتبها في العادة كما يثقف له ، اللهم إلا هي
الكلمات التي لا يوجد فرق في النطق بينها وبين الفصحى ، مثل
« أرض » و « وجع » و « حضر » و « قام » و « على » و « من »
وأشبهها .

في ضوء هذا يمكننا أن نفهم ردّ توفيق الحكيم على الغربيين
الذين يحاولون الإيهام بعمق الهوة بين الفصحى والعامية عندنا
زاعمين أن لغة الضاد في طريقها إلى الزوال ، إذ يقول إن « الواقع
الذي ألاحظه اليوم ولاحظه كثيرون هو بعكس هذا الزعم ، فالعامية
هي المقضىّ عليها بالزوال ، والفارق بينها وبين الفصحى يضيق يوما
بعد يوم . ويكفي أن نستمع إلى فلاحنا أو عاملنا في مجلس الأمة أو
مجالس الإدارة ليتضح لنا أن لغة الكلام العادي قد ارتفعت إلى
المستوى الفصيح »^(١) .

من هذا يتضح للقارئ أشد الوضوح أن كل ما قاله زكريا أوزون
لا يعدو أن يكون هراءً لا رأس له ولا ذنب ! على أن ليس معنى هذا
أننى أزعم أن القدرة على استعمال الفصحى عند كل من يستعملونها
هي في المستوى المنشود . ولذلك أسبابه وعوامله التي يأتي على رأسها

(١) توفيق الحكيم / مسرحية « الورطة » / مكتبة آداب / ١٧٠ (من الكلمة
الموجودة في آخر الكتاب بعنوان « لغة المسرحية »).

ضعف الشعور بالعزة القومية من جراء الوقوع تحت نير الاستعمار
عشرات السنين^(١) ، فضلاً عن أن قرون التخلف الفكري والأدبي
التي بسطت ظلامها الحالك على الأمة العربية قد باعدت بينها وبين
الثقافة الراقية وآدابها ووعائها اللغوي المتمثل في الفصحى. ثم لا ننس
أننا الآن لا نهتم بتجويد شيء أو إتقانه ، يستوى في ذلك الصناعة
والزراعة والتعليم . فنحن لسنا ضعفاء فقط في الكتابة بالفصحى
والنطق بها ، بل نحن ضعفاء في كل العلوم والمجالات ، وحتى في
ميدان اللعب والرياضة ، بل حتى في مجال جمع القمامة من
الشوارع ! وفي ظل هذه الأوضاع المتردية لا يتوقع أن يشذ العرب في

(١) من ذلك أن الطلاب المشغوقين في المرحلة الجامعية لا يقبلون عادة على
التخصص في لغتهم القومية وآدابها . وأضرب لذلك مثالين : أولهما حين
دخلت جامعة القاهرة في أكتوبر ١٩٦٦ م ، ثم بدا لي بعد أيام أن أحول أوراقى
من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (كلية القمة لطلاب القسم الأدبي) إلى
قسم اللغة العربية من كلية الآداب . وقد قوبل هذا التصرف بالدهشة الشديدة
حتى من موظفى كلية الآداب نفسها ، كما انتشرت بين طلاب المدينة الجامعية
(حيث كنت أسكن) بأننى الطالب الذى تهوى وأقدم على التحول من كلية
السياسة والاقتصاد إلى دراسة اللغة العربية . والثانى ما سمعته من كثير من
طلاب أقسام اللغة العربية من تألمهم للنظرة التي ينظر بها إليهم الطلاب
الآخرون، إذ يسمونهم بـ « المشايخ » ، يتصورون أنهم جامدون متخلفون عن
العصر وحركته واهتماماته !

أمر لغتهم فيتقنوها في الوقت الذي لا يكادون يبرعون في أى شيء ، اللهم سوى الادعاءات الفارغة والتشدد بالإجازات الوهمية . وهذا هو السبب في أن كثيراً من الكتاب والأدباء يخطئون كثيراً إذا كتبوا أو قرأوا مما لم يكن للعرب به عهد في عصور عزهم وقوتهم ، بدليل أن كل المؤلفات التي تركوها خلفهم تخلو من هذه الظاهرة المؤسفة التي نشكو منها في العصر الحديث .

ورغم ذلك كله فإن هذا العصر الحديث نفسه قد حظى بأسماء لامعة في عالم الأساليب الأدبية نُسِبتْ أعظم الأسماء في الأدب العربى القديم ، نستطيع أن نذكر فيها بكل فخر واعتزاز الشدياق وشوقى وحافظ وسليمان البستاني والرفصافى والمنفلوطى وشكيب أرسلان وجبران والرافعى ومي زيادة والبشير الإبراهيمى والفاضل بن عاشور ومحمد الغزالي وفريد أبو حديد ومحمود تيمور وشفيق جبرى والعقاد والمازنى وطه حسين والزيات ومحمد كرد على وخليل مطران والجواهري وأبو القاسم الشابى وباكثير وبدر شاكر السياب وصلاح عبد الصبور ومحمد مزالى وناصر الدين الأسد وعادل زعيتر ومحمد عزة دروزة وسيد قطب ونبت الشاطىء ومحمود شاکر وإبراهيم طوقان وصالح جودت ونازك الملائكة وعبد الكريم غلاب وعبد الرحمن الشرقاوى وسعد الله ونوس ومحمود المسعدى وجواد على وغازى القصيبى ... إلخ ... إلخ ، وهى مفارقة ، ولا شك ، عجيبة ، لكنها حقيقية رغم ذلك !

كذلك مرّ بنا قول زكريا أوزون إنه لا فرق بين أن نقول : « قتل

أحمدَ زيدٌ ، أو قتل أحمدُ زيداً ، إذ العبرة عنده بموضع الفاعل والمفعول في الجملة ، حيث يأتي الفاعل أولاً ثم المفعول بعده . وهذا كلام قد قاله من قبله د. إبراهيم أنيس ، فهو إذن لم يأت بشيء من عنده ، وإن لم يشر إلى الدكتور أنيس من قريب أو من بعيد . قال الأستاذ الدكتور في كتابه « من أسرار اللغة » ، وهو الكتاب الذي عقد فيه فصلاً طويلاً حاول فيه عبثاً أن يثبت أن العرب بوجه عام كانت تقف على أواخر الكلمات بالسكون ، وأن الإعراب شيء طرأ على لغتنا أواخر القرن الأول للإسلام أو أوائل الثاني ، وأنه ليس له في حقيقة الأمر رغم هذا أي مدلول^(١) : « نكتفي ... ببيانٍ قصيرٍ عن موضع الفاعل من الجملة وموضع المفعول منها كي نبرهن على أن الفاعل لا يُعرَف بضم آخره ، ولا المفعول بنصب آخره ، بل يُعرَف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة وما رويَ عنها من آثار أدبية قديمة ، فإذا انحرف أحدهما عن موضعه تبعناه في موضعه الجديد في سهولة ويسر ودون لبس أو إبهام لأن الجملة حيثئذ تشمل على ما يرمز إليه ويدل عليه ، وذلك لأن التركيب مع هذا الانحراف قد تتغير معاملة أو لأن ظروف

(١) انظر الكتاب المذكور / ط ٦ / مكتبة الأنجلو المصرية / ١٩٧٨م / ١٩٨ وما بعدها ، و ٢٣٧ وما بعدها .

الكلام توحى به وترشدنا إليه»^(١). ثم يمضى قائلا إن الفاعل فى الكلام العربى يلى الفعل ويسبق المفعول ، ولا يتأخر الفاعل إلا فى أسلوب القصر مثل « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » ، أو حين يطول الكلام مع الفاعل وتوابعه مثل « إِمَّا يَلْتَقِنُ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا » ، أو حين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول مثل « وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ » ، أو حين تتطلب الفاصلة ذلك مثل « فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ » ، أو حين يكون الفاعل كلمة كريهة يحسن تأخيرها مثل « الموت » أو « الضر » كما فى قوله تعالى : « جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ » ، « فَإِذَا مَسُ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا »^(٢).

وللدكتور أنيس شهرة واسعة ، وعلى كلامه الذى اقتبسناه أو لخصناه فيما مضى مسحة توهم بأنه يتبع المنهج العلمى ، لذا فلا بد من وقفة هنا نناقش فيها ما جاء بذلك الكلام من أفكار : فأول كل شىء أنه يقول إن الفاعل يأتى دائماً قبل المفعول إلا فى الحالات التى أوردتها وما يشبهها . ولكنه لم يعتمد إلا على القرآن الكريم ، ولم يقل أحد إن القرآن يستغرق كل إمكانات اللغة ، وهذا إن صححت ملاحظة الأستاذ الدكتور . إن هناك الشعر ، وهناك الأمثال ، وهناك

(١) المرجع السابق / ٢٤٣ .

(٢) السابق / ٢٤٣ - ٢٤٧ .

ما أثار عن العرب من حُطَبٍ سياسية واجتماعية ودينية ، فهل مسح سيادته هذا كله وتأكيد لديه أن ما قاله صحيح ؟ الحق أنه للأسف الشديد لم يفعل شيئا من ذلك ! ورغم هذا كله نستناول حججه لكي نرى مدى صلابتها : فبالنسبة للقصر نساءل : ولماذا لم يحجر العرب في هذا الأسلوب على طريقتهم التي مرّوا عليها من تقديم الفاعل على المفعول ، مع التصرف بطريقة أو بأخرى على نحو يفيد ما يريدونه من قصرٍ رغم ذلك كأن يقولوا مثلا في ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ : ﴿ والله وحده هو الذي يعلم تأويله ﴾ ؟

أما فيما يخص طول الفاعل ، فأى ضمير في أن يقال : ﴿ إما يبلغن عندك أحدهما أو كلاهما الكبير ﴾ بدلا من تقديم ﴿ الكبير ﴾ (المفعول) على ﴿ أحدهما أو كلاهما ﴾ ؟ الواقع أنه ما من ضمير أى ضمير في ذلك ! وهذا هو القرآن قد تكرر إتيانه بالفاعل قبل المفعول رغم طول الأول بسبب توابعه أو متعلقاته وقصر الثاني ، بل لقد تأخر الفاعل فيه لغير سبب من الأسباب التي ذكرها الدكتور برغم طول المفعول . وهذه أمثلة على الذي نقول : ﴿ ولا يحسن الدين يتخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل ذو شراً لهم ﴾ (١) ، ﴿ لن يستكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ﴾ (٢) ،

(١) آل عمران / ١٨٠ .

(٢) النساء / ١٧٢ . ولم يمنع طول الفاعل مع تابعه أن يسبق الفاعل وحده

المفعول ، ثم يأتي تابعه بعد ذلك .

«وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّواكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا»^(١) ، «وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ»^(٢) ، «وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ»^(٣) ، «وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَلَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ»^(٤) «وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ»^(٥) «يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ»^(٦) «وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ مَا كَسَبُوا شَيْئًا وَلَا مَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ»^(٧) . أما اشتمال الفاعل على ضمير يعود على المفعول كما في قوله تعالى : « وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ » فقد كان من الممكن أن يُحوَّر التركيب كيلا تنكسر القاعدة التي توهمها الأستاذ الدكتور ، فيصبح الكلام على النحو التالي : « وإذ ابتلى ربُّ إبراهيم إياه » وتلغى جميع الضمائر المتصلة التي يستلزمها تقدم المفعول على الفاعل .

(١) المائة / ٢ . ولم يمنع طول الفاعل ومتعلقاته أن يسبق « أن تعتدوا » ، وهو في

مقام المفعول الثاني .

(٢) الأنعام / ١٣٧ . أما مشكلة عود الضمير في الفاعل « شركاءهم » على

« المشركين » ، التي تأتي في التركيب المعتاد بعده ، فيمكن التغلب عليها

بصياغة الكلام هكذا : « وكذلك زين شركاء المشركين لكثير منهم قتل

أولادهم » .

(٤) الأنفال / ٥٠ .

(٣) الأعراف / ١٩ .

(٦) سبأ / ٣١ .

(٥) هود / ٦٧ .

(٧) الجاثية / ١٠ . والتركيب هنا كالتركيب في الآية ١٧٢ من « النساء » .

وبالمناسبة فإن الضمائر واختلافها ما بين ضمائر خاصة بالفاعل وأخرى خاصة بالمفعول لها عقبة كأداء في طرق النظرية التي تخيلها د. أنيس تخيلاً وحاول أن يفرضها على لسان الضاد بقوة الاعتساف ومن خلال سلسلة من الأوهام العجيبة ، إذ لو كانت الحركات التي في أواخر الأسماء لا تدل على أى معنى كما يدعى فلماذا اختلفت ضمائر الفاعلين عن ضمائر المفعولين ، وهي مما لا يمكن القول معه بأن العرب إنما كانت تقف على كل كلمة بالسكون إلا أن يضطرها الحرص على سلاسة النطق لا غير إلى تحريك آخرها تفادياً لالتقاء الساكنين دون أن يكون في هذا التحريك ما يدل على معنى كالفاعلية أو المفعولية أو ما إلى ذلك ؟ ثم إن الأمر لا يقتصر على تقدم المفعول على الفاعل في هذه الحالات القليلة التي ذكرها سيادته، إذ كثيراً ما يتقدم المفعول حتى على الفعل . وفي القرآن شواهد كثيرة على هذا، ودعنا من الشعر الآن والنصوص الشعرية الأخرى . وكذلك عندنا المبتدأ والخبر اللذان قد يتبادلان موضعيهما، بل كثيراً ما يأتي الخبر قبل « كان » وأخواتها . ولا ننس الحال والمفعول المطلق مثلاً وتقدمهما على الفاعل وحده أو عليه والفعل معاً . ولا يضبط الأمر في هذا كله إلا القول بالإعراب ، لأن هذه الحرية التي لا نجد لها إلا في تركيب الجملة العربية تتطلب ذلك تطلباً .

ونأتى إلى الآيات التي يقول الأستاذ الدكتور إن المفعول فيها

تقدم على الفاعل لأن في الفاعل ما يكره المبادأة به . وجوابنا على ذلك هو الشواهد القرآنية التالية التي أتى فيها ذكر « الموت » قبل « الحياة » (التي كان ينبغي ، حسب نظرية الدكتور ، أن تكون لها الأولوية عليه) : « إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا »^(١) ، « وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا »^(٢) ، « وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴿١٣﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا »^(٣) ، « قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَا اثْنَتَيْنِ »^(٤) ، « الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا »^(٥) . ومثلها الآيات التي سبق فيها « الضر » « النفع » رغم كراهية النفوس للمعنى الأول وجبها للثاني ، وهي : « وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ »^(٦) « وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا »^(٧) ، « قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا »^(٨) ، « قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا »^(٩) ، « قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ »^(١٠) .

هذا في وجه التشابه بين الكتابين ، إلا أن د. أنيس يعلن أنه

- | | |
|---------------------|---------------------|
| (١) المؤمنون / ٣٧ . | (٢) الجاثية / ٢٤ . |
| (٣) النجم / ٤٤ . | (٤) غافر / ١١ . |
| (٥) الملك / ٢ . | (٦) البقرة / ١٠٢ . |
| (٧) الفرقان / ٣ . | (٨) الفتح / ١١ . |
| (٩) الجن / ٢١ . | (١٠) الأعراف / ٩٥ . |

لا يبنى ، من وراء قوله بأن الإعراب لم يكن موجوداً في العربية ثم طرأ عليها بعد ذلك في أواخر القرن الأول للهجرة أو أوائل الثاني بفعل علماء النحو^(١) ، أن يبنى الإعراب ، بخلاف السيد أوزون ،

(١) أي أنه أمر اسطغاهي فَرَضَ فَرَضًا على العرب ولفظهم وأدابهم وآكليفهم شعرا ونثرا بل على القرآن ذاته بما يفيد أن المسلمين قد أدخلوا على القرآن ما ليس فيه ، وهو كلام لا ينقضى منه العجب والدهش ، إذ معناه أنهم لم يخرجوا عن أن يكونوا واحدا من فريقين : فهم إما أناس أزالوا القرآن عن وجهه الأصلي ، وإما أناس رأوا ذلك ووافقوا عليه أو (في أحسن تقدير) لم يرضوه ولكنهم أطبقوا أفواههم فلم ينسوا بنت شفة اعتراضا على ذلك . وهذا كله هو المستحيل بعينه ، فالمسلمون كانوا يقدسون القرآن وما زالوا تقيدها عجباً لم تقدمه أمة من الأمم كتابها ، وكثيرا ما ثارت بينهم الخلافات إذا سمعوا من ينطق بهذه اللفظة منه أو غيرها على نحو يخالف نطقهم ، وكتب الأحاديث والتفسير والتاريخ والفرق شاهدة على هذا . فكيف يمكن أن يُقَدِّمَ أي منهم ، بالغا ما بلغ تهوره أو علمه أو جاهه (سَمَّه ما نعت) ، على إدخال الإعراب في القرآن بعد أن لم يكن فيه ؟ إن هذا لهو التشغيم بعينه من د. أنيس ، وإن لم يقل ذلك صراحة ، إلا أنه المؤدَّى المنطقي لنظريته العجيبة . ثم ما الدافع الذي حدا بمخترعي الإعراب هؤلاء إلى الإقدام على ما أقدموا عليه ؟ وهل يمكن أن تتطور اللغات هذا التطور الحاسم الذي لم يكن هناك (حسبما ورد في كتاب الأستاذ الدكتور) مثال سابق ينسج على منواله تلك البساطة التي يرد ليقننا بها ؟ وفوق ذلك فإن نظريته ليست أكثر من ضرب على غير هدئى في صحراء مضلة ، مع الاستناد إلى افتراضات أكثر إضلالاً والإصرار العنيد على تحميل أمشاج النصوص القليلة التي يثر عليها هنا وهناك ما لا تختمل ليخرج علينا في النهاية بنظرية ما أنزل =

الذي لم يشكك في أن الإعراب كان موجودا ، لكنه يؤكد في ذات الوقت أنه اختفى بعد ذلك من لغتنا ، مع استمراره هذا الوضع (الموهوم بطبيعة الحال كما لا نحتاج أن نقول) ودعوتنا إلى الثبات عليه بل إلى استبدال العامية بالفصحى . والعجيب أنه ، في سبيل دفاعه عن فكرته هذه ، يؤكد : أن اللهجات العامية العربية ليست وليدة اليوم بل هي موجودة منذ العصر الجاهلي . يريد أن يقول إن وجودها الآن أمر طبيعي ، ونحن معه في هذا لا نشاح فيه ، إلا أنه لا يلزم عنه أن تترك الفصحى لأي من عامياتها ، فهذا شيء ، وذاك شيء آخر ، ولا ينبغي الخلط بين الأمرين . وفي كل اللغات نجد المستوى الفصيح الذي يرتفع إليه الأدباء والكتاب حينما يؤلفون ويحاضرون ، كما نجد مستويات أدنى من ذلك خاصة بالاستعمالات والأغراض اليومية العارضة، بل ثمة مستويات أخرى أدنى وأدنى في بعض البيئات والدوائر المفرقة في العامية ... وهكذا . وهذه المستويات يتعايش بعضها مع بعض في كل اللغات ، فلماذا يتخذ البعض من هذا الوضع في لغتنا نحن بالذات ذريعة لتفتلت من الفصحى ؟ إنهم

= الله بها من سلطان ، متهما النحرين العرب القدماء أنهم لم يفهموا لغتهم التي كانوا يتبحرون فيها سبحا وفهمها هو بعد أربعة عشر قرنا وهو في موضعه من الشاطئ بعيدا عن البحر والسبح فيه .

يقولون إن العرب عاجزون عن إتقان هذه الفصحى^(١) . حسن ، فالعرب في هذه المرحلة من تاريخهم ، كما قلنا ونقول ، عاجزون في كل المجالات من سياسة واقتصاد وحروب وإدارة وتعليم ، وعاجزون عن الوقوف في وجه أمريكا وإسرائيل ، وعاجزون عن إنتاج ما نحتاجه من طعام ، وعاجزون عن تنظيف شوارعنا وتجميلها (اللهم إلا في الدول البشرولية القادرة بغيرها لا بأيدي أبنائها) ، وعاجزون ... وعاجزون ... وعاجزون ، فهل نستسلم لهذا العجز وتترامى على أقدام إسرائيكا ونطلب منها أن تأتي لتحتل بلادنا وتتصرف فيها وفيها على النحو الذي يحلو لها ؟ إذن فأبشر يا سيد أوزون ، فها هي ذى العراق قد دخلتها جيوش الاحتلال الأمريكى والبريطانى (والصهيونى أيضاً من وراء ستار على الأقل) وبمساعدة بعض العرب ومباركة البعض الآخر! يا سيد أوزون ، إن العجز يدارى ببذل المزيد من الجهد وشحن الإرادة وإيقاظ روح المقاومة واستنفار مشاعر العزة والكرامة والخجل من أوضاع التخلف المزرى لا بالاستقامة إليه والاستزادة منه والتسليم له ، وإلا فعلينا المفاء ! لقد استخرجت إسرائيل اللغة العبرية من قبرها

(١) نفس الزعم الذى رقدته المستشرقون الذى جهدوا كل الجهد فى إغراء العرب برمي الفصحى وراءهم ظهراً والإقبال على العامية بدلاً منها . انظر مثلاً المقدمة التى كتبها سلدن ولمرر الإنجليزى لكتابه « The Spoken Arabic of Egypt » .

وأحيثها بعد مواتها الطويل ، وأنت تريد أن تدفن لغة الضاد حية .
عجيب هذا وغريب ! ولكن ما الغريب العجيب فيه ؟ أحشى أن
يكون الأمران هما الوجهين المختلفين لذات العملة !
ولمة ملاحظة أخرى على كتاب زكريا أوزون هي كثرة أخطائه
في حديثه عن النحو العربي ، وهو برهان آخر على أنه ليس على
مستوى الموضوع الذي انتدب نفسه للخوض فيه : فعلى سبيل المثال
نراه يعرف الجملة الاسمية بأنها « كلمات مؤلفة من أسماء تجتمع
لتعطي معنى صحيحا مفيدا »^(١) ، وهذا التعريف على صغره يتضمن
أكثر من خطأ شنيع : ترى هل لعبارة « كلمات مؤلفة من أسماء »
من معنى محدد وواضح ؟ إن الكلمات لا تؤلف من أسماء أو أفعال
أو حروف ، بل هي نفسها إما أسماء أو أفعال أو حروف ، وشتان هذا
وذاك . وثانيا : هل الجملة الاسمية لا تؤلف إلا من أسماء فحسب ؟
أليست جملة « محمد يلعب في البيت » جملة اسمية مع أن بين
مكوناتها فعلا هو « يلعب » وحرفا هو « في » ؟ وثالثا : هل يُشترط
في الجملة الاسمية (أو الفعلية) أن تعطي معنى صحيحا كما يقول
زكريا أوزون ؟ فما القول في عبارة مثل « الشمس تشرق من الغرب »
أو « مصر أقوى قوة اقتصادية على وجه الأرض » ؟ إنهما لا تعطيانا

(١) ص ٢٦ .

أى معنى صحيح ، ومع ذلك فكلاهما جملة اسمية . ثم إنه قد عاد بعد ذلك فقال إن الشرط الأساسى للجملة الاسمية « أن تبدأ باسم ، ويمكن أن يلحقها فعل »^(١) ، فما رأيه فى هذه الجمل مثلا : « سعيداً ضَرَبَ عَلَى » أو « غضبانَ دخل مصطفى الغرفة » أو « الليلةَ سيتقابل الأهلَى والزمالك » ؟ إنها جميعا تبدأ بأسماء ، ورغم هذا ليست جملاً اسمية بل فعلية . واضح أن الرجل يتخبط ! والسبب هو أنه قد أقحم نفسه فيما يهرج عن طوقه واستطاعته !

ومن تلك الأخطاء المضحكة أيضاً اعتراضه على استعمال الجملة الاسمية فى غير الحقائق العلمية كـ « الأرض كروية » مثلاً ، إذ لا يصح أبداً فى رأيه أن نقول : « الطفل سعيد » ، لأن الجملة الاسمية عنده لا زمن لها ، ومن ثم فهى تدل على الديمومة فتغطى الماضى والحاضر والمستقبل ، وهو ما لا يصدق إلا على حقائق العلم ، بخلاف عبارة « الطفل السعيد » ، التى إن صدقت الآن فإنها لم تكن صادقة فيما مضى حينما لم يكن سعيداً ، ولن تكون صادقة فى المستقبل من الأيام حينما تفارقه السعادة^(٢) . ولنا على ذلك بعض التعقيب : فأولاً حتى لو كان أصل كلامه صحيحاً لما كان هذا سبباً

(١) ص ٥٤ / ٣ .

(٢) ص ٢٦ .

في تجنب الجمل الاسمية في غير الحقائق العلمية ، إذ يمكن أن نقول مثلاً : « الطفل الآن سعيد » مع أن هذا ليس بلازم ، لأننا نفهم معنى الآية من التركيب نفسه دون الحاجة إلى النص عليها . وثانياً فليخبرنا سيادته كيف نعبر عن سعادة الطفل في الزمن الحاضر بجملة فعلية ؟ وثالثاً نحب أن نلفت نظره إلى أن الجملة الاسمية التي يعبر بها عن الحقائق العلمية في الإنجليزية والفرنسية والألمانية على الأقل تتضمن ، كسائر الجمل الاسمية في هذه اللغات ، فعلاً ، وهو هنا فعل الكينونة المضارع ، أي الدال على الحاضر . فإذا أجب سيادته ، ولا أظنه يخطر له هذا الجواب ، بأن الفعل المضارع ، وإن دل على الحاضر ، فإن السياق يعرفنا أن المقصود هو الديمومة لا الوقت الحاضر فحسب ، قلنا له : والسياق أيضاً يفهمنا أن قولنا : « الطفل سعيد » ، رغم عدم دلالة على زمن معين ، إنما يعني الحاضر فقط^(١) . بل إنى أزيده من الشعر بيتاً كما بقول إخواننا في السعودية

(١) ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله سبحانه لذكرها : « أتيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا » (آل عمران / ٤١) ، وهذه الآية المذكورة كان زمانها المستقبل دون الماضي والحاضر ، وقوله عز وجل : « ذلك من أنباء الغيب » (آل عمران / ٤٣) ، وهذه الأنباء لم تكن من الغيب بالنسبة لمن شاهدوا وقائعها . فكلاهما جملة اسمية ، ولكنها رغم اسميتها لا تدل على ديمومة تشمل الماضي والحاضر والمستقبل جميعاً . ومنها أيضاً قوله عن المتقين : « أولئك لهم جنات عدن » =

وأسأله بمناسبة ما جاء في كلامه من أنا « عندما نقول : «الله عظيم» فإن تلك العبارة تتسم بصفة الثبات والديمومة على مرور الزمن ... ، فالله كان عظيماً ، وهو عظيم ، وسيبقى عظيماً إلى الأبد»^(١) : ما رأيك فيما تكرر في القرآن الكريم من استخدام الفعل «كان» (الماضي) في الدلالة على صفات الله مثل : « وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا » ، « وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا » ، « وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » ، « وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا » ... إلخ ؟ ألا تدل هذه الآيات رغم استخدامها للفعل الماضي على الديمومة والامتداد؟ ورابعاً أو خامساً (لا أدري) : وماذا نعمل بما يسميه كاتبنا « حقائق علمية» إذا ثبت لنا مع تقدم العلم أنها لم تكن حقائق علمية ؟ هل يجب علينا عند ذاك فك رقية أو إطعام عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيام لأننا دُنُسنا قاعدته المقدمة فاستخدمنا جملة اسمية لما تبين لنا بعد ذلك أنه ليس بحقيقة علمية ؟ أم سيسارع من الآن فيقترح

= فهذا الجزاء لا علاقة له هو أيضاً بالماضي أو الحاضر بل بالعالم الآخر في مستقبل الأيام البعيد . ومنها قوله عز شأنه : « التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » وأزواجه أمهاتهم » (الأحزاب / ٦) ، والتي عليه السلام لم يكن لنبوته وجود قبل بعثته ، وكذلك لم تكن عائشة وحفصة وزينب ... إلخ زوجات له قبل أن يتزوجهن . والأمثلة كثيرة .

(١) ص ٢٦ - ٢٧ .

ألا نستخدم الجمل الاسمية ولا حتى فيما يبدو لنا حالياً حقائق علمية حذراً من أن يظهر لنا بعد ذلك أنها ليست كذلك ؟ انظر كيف يضع السيد زكريا أوزون نفسه في مأزق ما كان أغناه عنها! ألا يرى القارئ معنى إذن أن المشكلة لا وجود لها إلا في ذهن زكريا أوزون ، الذي لا يعاود النظر فيما يخطر على باله لأول وهلة بل يقذف به كما هو بعُجْرُه وبعُجْرُه دون تمحيص !

وهذا يقودنا إلى تصايح مؤلفنا النحرير في عدة أماكن من كتابه بأن قواعد اللغة العربية بل اللغة العربية نفسها لا تقيم لمفهوم الزمن حساباً وأن هذا هو السبب في تخلفنا^(١). إى وربى هكذا قال دون أى افتشاحٍ من جانبي ! وأسارع هنا فأقول ، قبل أن أبين له أن لسان العرب يعمل للزمن ألف حساب وحساب ، إن هذه هي ذات القواعد التي كانت تحكم لغة أسلافنا ، فلماذا لم تعقبهم عن أن يرتقوا ويفتحوا العالم وقيموا إمبراطورية عظمى تمثل قمة الحضارة أو انذاك ؟ ثم إنه يعايرنا في شماتة بأن « أزمنا الأفعال في بقية اللغات العالمية (ولكن الإنجليزية مثلاً) أوضح وأدق منها في اللغة العربية »^(٢) ، إذ « هناك اثنا عشر زمناً في قواعد اللغة الإنجليزية ، يضاف إليها أربعة

(١) ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ١١٣ .

(٢) ص ٢٦ .

أزمة شرطية تستخدم كلها ، ولها مدلول واضح عند كل من يتكلم الإنجليزية^(١) . وهو يقصد بذلك تصرفات الماضي الثلاثة : الماضي البسيط ، والماضي المستمر ، والماضي البعيد ، ومثيلاها بالنسبة للمضارع: المضارع البسيط ، والمضارع المستمر ، والمضارع التام ، وكذلك نظيراتها في زمن الاستقبال ، عدا أساليب الشرط المختلفة : الشرط ذي الجواب المحتمل الوقوع ، وذى الجواب المستبعد حدوثه ، ثم ما لم يقع جوابه لأنه هو نفسه لم يحدث . والسؤال الآن : هل حقا لا تعرف اللغة العربية هذه التصريفات الزمنية ؟ مقطع الحق أنها تعرفها بكل يقين ، وسوف أورد هنا مثالا على كل تصرف من هذه التصاريف الزمنية على ذات الترتيب الذى ذكرته لتتوى : « لعب أحمد الكرة ، كان أحمد يلعب الكرة ، كان أحمد قد لعب الكرة - يلعب أحمد الكرة ، أحمد يلعب الكرة (الآن) ، قد لعب أحمد الكرة - سيلعب / سوف يلعب أحمد الكرة ، ستجد / سوف تجد أحمد يلعب الكرة ، سوف يكون أحمد قد لعب الكرة - إن تستذكر دروسك تنجح ، لو استذكرت دروسك (ل) نجحت ، لو كنت استذكرت دروسك لـ (كنت [قد]) نجحت / لولا أنك لم تستذكر دروسك لـ (كنت [قد]) نجحت » . ومن هذه الأمثلة ، وقد اقتصرتها منها

(١) ص ٥٥ / ١٢٥ . لغة معاصرة للمعاصرة ، وهدايا

على الخطوط العامة ولم أدخل في الدقائق والتفاصيل التي تخلو منها اللغات التي نعرفها ، يتضح أن كل ما زعمه السيد أوزون هو هراء في هراء في هراء ! صحيح أن كتب النحو عندنا لا تخصص للأزمنة وتصريفاتها باباً مستقلاً ، لكن هذا شيء ، والقول بأن مفهوم الزمن غائب عن اللغة العربية أو عن قواعدها شيء مختلف تمام الاختلاف . إن هذه المسائل موزعة على عدة أبواب من أبواب النحو ، ولم يجد نحويونا القدماء ، ولا المحدثون أيضاً ، ما يدعو إلى تجميعها في مكان واحد من كتب القواعد ، إذ المسألة أبسط من هذا . ولا أظن أحداً يجد شيئاً من العنت أو الصعوبة في التعامل مع تصريفات الفعل حسب الزمن المراد : فمثلاً تراكيب الماضي البعيد والمستمر والمستقبل البعيد يمكن أن يستخلصها الإنسان من القواعد التي تنظم خبر « كان » إذا أتى جملة فعلية فعلها ماضٍ أو مضارع . أما الماضي البسيط والمضارع البسيط فالكلام عنه موجود عند تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر . ويبقى المستقبل البسيط : القريب منه والبعيد ، ويفهمه المطلع على علم النحو من الكلام عن « السين » و « سوف » ... وهلم جرا . أما المستشرقون الذين يكتبون في النحو العربي فإنهم ، جرباً على منهجهم في آجروميات لغاتهم ، يخصصون باباً لهذه التصاريف كما صنع وليام رايت في

كتاب « A Grammar of the Arabic Language »⁽¹⁾، إذ كسر على هذا الموضوع في بداية الجزء الثاني من هذا الكتاب فصلاً عن الفعل (Verbe) جعل قسمه الأول لتصرفات الأفعال (States or Tenses) ، والذي يليه لأحوالها (Modes) ... وهكذا . ومثله ريجي بلاشير وجودفروا ديمومبين في كتابهما « Grammaire de l'Arabe Classique » ، حيث يجد القارئ في الجزء الثاني منه فصلاً عن الفعل (Verbe) يبدأ بالكلام عن أزمانه وأحواله (-Valeurs temporelles et modales) ... إلخ⁽²⁾ .

المسألة إذن لا تخرج عن أنهم ، في اللغات الأجنبية التي نعرفها، يضعون لحالات الفعل الزمنية عنواناً ، أما نحن فلم نشعر بالحاجة إلى وضع مثل هذا العنوان. ولست بحاجة إلى أن أشير إلى فقر اللغة الإنجليزية (التي يُكثِرُ السيد أوزون من التباهي بها بغير حق ولا علم) في بعض الجوانب من ميدان تصريف الأفعال ، إذ هي مثلاً تستخدم صيغة واحدة لا غير للمصدر والفعل المضارع (لغير الغائب المفرد) والأمر جميعاً، بالإضافة إلى اسم الجنس في كثير من الأحيان. فـ «Order» معناها «الأمر / أمر / تأمر (أنت) / يأمران / تأمران /

(1) Cambridge University Press, 1981, Vol. 2, P. 1, sqq .

(2) G. P. Maisonneuve & Larose, Paris, 1966, P. 245, sqq .

نأمر / تأمرون / يأمرن / يأمرن / مر / مرا / مروا / مرن / طلب ...
 وهكذا. ولا أريد أن أمضى في هذا الباب من المقارنة بين لغة القرآن
 ولغة جون بول ، وحسبنا هذه النقطة للدلالة على غيرها من النقاط .
 وقد فصل المقادير القول في ذلك بعض التفصيل مبينا أن «اللغة
 العربية تستوفي هذه الدلالة (يقصد الدلالة على الأزمان المختلفة)
 بأسلوبها المعروفين في اللغات . ونعني بهذين الأسلوبين أسلوب
 الكلمات المستفاد من التصريف والاشتقاق أو من الأدوات المصطلح
 على تخصيصها لمعانيها ، وأسلوب التعبيرات التي تدخل في عداد
 الجمل والتراكيب . ومن الأسلوب الأول الصيغ التي تأتي من
 تصريف الفعل للدلالة على المستقبل الإنشائي كفعل الأمر ... أما
 الأسلوب الآخر ، وهو أسلوب الدلالة على الزمن بالتعبيرات التي
 تدخل في عداد الجمل والتراكيب ، فكل ما أمكن التعبير عنه بهذا
 الأسلوب في لغة من اللغات فهو ممكن في اللغة العربية في سهولة
 كسهولتها أو أسهل منها . فقد ينسب القول مثلا إلى أحد من الناس
 كأنه عادة كان يأتي بها في غير زمن محدود فيقول المتكلم
 بالإنجليزية: « He used to say » أو « He was always saying » ،
 ويقول العربي : « إنه كان يقول » أو « إنه تعود أن يقول » أو « إنه
 طالما قال » . ولا تختلف العبارتان في صحة الدلالة ولا في التحديد
 الزمني ولا في الإطلاق من هذا التحديد ولا في الإطالة والإيجاز ...

ومن المعلوم أن الغربيين في آجروميائهم يُلحِقون باب الشرط وانسبر بالكلام عن الزمن في الأفعال ... وقد استوفى الشرط والنفي في اللغة العربية أيما استيفاء : فكان من أدوات الشرط ما يفيد الاحتمال الضعيف ، ومنها ما يفيد الاحتمال القوي ، كما يقال : « إن حدث هذا ... » و « إذا حدث هذا ... » ، ومنها ما يفيد الاحتمال مع الفرض والتقدير ، وقد يفيد الامتناع حين تُستخدَم « لو » في مواضعها ، ومنها ما يفيد الشرط الملق على توقيت منظر أو متفق عليه كالشرط بـ « متى » ، ومنها ما يربط السببية أو النتيجة العقلية على الإطلاق الذي لا يتقيد من الأزمان كـ « مهما » و « أيان » و « أتى » و « لو » في بعض الأحوال . أما النفي ففيه دقة وقصد يدل على جملة قواعد القصد في اللغة العربية : فالنفي بـ « لم » مقصور على نفي الحدوث ، وهو بالبدهة لا يكون إلا لزمن ماض لأننا لا نتكلم عن شيء حدث قطعا أو لم يحدث قطعا إلا إذا كان الكلام على ما مضى ، ولهذا تقصد اللغة فلا تحول الفعل من صيغة المضارع إلى صيغة الماضي بعد « لم » . ويقول العربي : « ما حدث هذا ، ولا يقول : « لَمْ حَدَثَ هذا » لأن « ما » تدخل على المضارع فتفيد نفي « الانبغاء » لا نفي الحدوث . ومن قال : « ما يحدث هذا » فإنه يعني أن هذا لا ينبغي أن يحدث ولا يُعقَل أن يحدث . وقد يلاحظ هذا على الفعل الماضي الذي تسبقه « ما » ، فإن نفي الوقوع

لا يخلو من نفي الانبغاء. ومن قال مثلا : « ما فاه فلان بهذا الكلام ، فكأنه يقول : « حاشاه أن يفره » ... أما إذا نفيَ الحدث مع انتظاره في المستقبل فصيغة المستقبل هنا لازمة . ولهذا يقول العربي : « لَمَّا يحدثُ هذا » وهو يترقب أن يحدث بعد قليل أو كثير ... وإذا دخلت أداة نفي على الفعل المضارع فهي في حقيقتها مانعة للحدث لا نافية للحدث ، ومن قال : « لن يؤوب القارطان » و « لن تشرق الشمس من المغرب » فهو يقرر امتناع ذلك لسبب عنده قاطع يمنعه ... على أن اللغات التي يُتكلَّمُ بها في أرقى الأمم لم تشتعل على نصريجاتٍ أو صيغٍ مصطلح عليها للدلالة على الزمن نخلت منها اللغة العربية أو من نظائرها ، وإنما تردُّ الشبهة على بعض النقاد الغربيين من وجود عناوين للأزمة المعلقة عندهم لا توجد لها نظائر في اللغة العربية ، وهذه الأزمة المعلقة هي التي يفرض حدوثها فيما مضى أو ما يلي في حالات مشروطة أو متخيلة ، ولكنها ليست قاطعة ولا منتهية إلى نهاية حاسمة . وهذه الأزمة المعلقة يعبرون عنها في بعض اللغات الأوروبية بالأفعال المساعدة مع الفعل أو اسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويحكيها في اللغة العربية أن نقول مثلا عن أحدٍ معروفٍ أو مفروضٍ : « لعله يكون مصورا كبيرا لو نشأ بعد حين » أو « في مثل هذه الساعة من الغد يكون قد حضر أو يكون حاضرا » ... إلى أشباه هذه التعبيرات التي يسهل استخدامها في اللغة العربية كما رأيناها ،

وليست هي في اللغات الأخرى مخصصة بوضع أصيل من أوضاع التصريف والاشتقاق^(١). ترى هل بقيت بعد هذا الإيضاح أية قيمة لما هرف به السيد أوزون عن الزمن في لغتنا واللغة الإنجليزية أو لما قذف به صدره من الكراهية للغة القرآن الكريم والشعانة الرخيصة بها بقواعدها ؟

ومن أخطائه أيضاً في حديثه عن النحو العربي استنتاجه ، من إعراب النحاة لـ « كان » في عبارة « ما كان أجمل الربيع ! » ، وأشباهاها على أنها « زائدة » ، أن مفهوم الزمن في قواعد نحونا غائبة^(٢). والواقع أن النحاة حين يقولون هنا إنها زائدة إنما يقصدون أن الإعراب لا يتغير بعد دخولها على الكلام عما كان عليه قبلا لا أنها لا تضيف إلى الجملة معنى لم يكن فيها . ومن المعروف لكل أحد أن « ما أجمل الربيع ! » إنما هي للتعبير عن جمال الربيع بشكل مطلق أو جمال الربيع الآن ، أما إذا كان المقصود هو إبداء الإعجاب بالربيع الفاتت أو أي ربيع مضى وانقضى ، فالذي يقال عندئذ هو : « ما كان أجمل الربيع ! » . وهناك سبب آخر لتسميتهم « كان » هنا زائدة ، وهو أنها فصلت بين لفظين متلازمين عادة

(١) عياض محمود العقاد / اللغة الشاعرة / مكتبة غرب / ٧٨ - ٨٦ .

(٢) ص ٣٢ .

بحيث لا يمكن دخول أية لفظة أخرى غير « كان » بينهما ، وعلى ندرة . وهناك كاتب معاصر ألفيته يُكثر من استعمال « كان » زائدة هو الأستاذ محمود شاكر في كتابه « أباطيل وأسمار » ، وذلك حين يأتي بها معترضةً بين لفظين متلازمين لتنبية القارئ بختة أن الأمر الذي يتكلم عنه إنما كان موجوداً أو متحققاً في الماضي ولم يعد كذلك الآن. ولاستعماله « كان » بهذه الطريقة نكهة مميزة لا يخطئها الدهن ولا يغيب عنه إحاؤها التهكمى فى كثير من الأحيان .

إن قول الشاعر القديم :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام؟

يختلف قطعاً عما لو قال : « وجيران لنا كرام » ، إذ يكون المعنى أنهم لا يزالون جيراناً له ولقومه ، كما يختلف بكل يقين عما لو قال : « وجيران لنا كانوا كراماً » ، التى تعنى أنهم كانوا كراماً ولكنهم لم يعودوا كذلك ، أما تركيب العبارة كما أوردها فى بيته فمعناه أنهم جيران كرام ، لكنهم للأسف قد ارتحلوا عن المكان ولم يعودوا لهم بجيران . أيصح أن نتهم قواعد النحو عندنا إذن بأن مفهوم الزمن غائب فيها ؟ ألا يفرق نحّاتنا بين الماضى والحاضر والمستقبل فيقولون : فعل ماضٍ ، وفعل مضارع (للحاضر ، وكذلك للمستقبل : بنفسه أو بدخول « السين » أو « سوف » عليه ، مع دلالة « السين » عادة على المستقبل القريب ، و « سوف » على البعيد) ؟ ألا يفرقون ،

في نفي الماضي ، بين قولنا : « لم يلعب » و « لعباً يلعب » بحيث تدل الأولى على عدم اللعب مطلقاً ، والثانية على أنه ، وإن لم يقع اللعب في الماضي ، يتوقع أن يحدث في المستقبل ؟ ألم ينصوا على أن لكل من « كان » وأخواتها دلالة زمنية خاصة بها ؟ ألم يجعلوا من « شرع » وأمثالها من أخوات « كاد » قسماً مستقلاً لدلالاتها على الشروع في الفعل ؟ ... إلخ ... إلخ .

كذلك يعيب زكريا أوزون الأساس الذي قُسمت بناءً عليه الأفعال إلى متعدية ولازمة ، قائلاً إن جملة مثل « جلس أحمد على السرير » ، تحتوي على مفعول به رغم أنه ليس منصوباً ، ألا وهو « السرير » ، قائلاً إن « فعل الجلوس قد ... وقع على السرير » ، وعليه فالسرير هو ما تم وقوع الفعل عليه ، فهو مفعول به ، وإن كان مجروراً^(١) . وواضح أن السيد أوزون لا يحسن التفكير والتصوّر ، وليس بمكنته التفتن إلى النكات الدقيقة ، ومن ثم فقد خلط بين وقوع الفعل على الشيء (أي فوقه) وبين إيقاعه به . صحيح أن « الجلوس » في هذا المثال قد وقع على السرير (أي فوقه) ، لكن لا يمكن أن يُرَقَّع به الجلوس ، أي لا يمكن أن يصيبه الجلوس ، إذ الجلوس لا يحتاج إلا إلى طرف واحد هو الذي يحدث من خلاله

(١) ص ٣٦ - ٣٧ .

الجلوس ، أو كما يقول النحويون القدماء : يقوم به الجلوس ، بخلاف ما لو قلنا: «أجلس محمد سعيداً على السرير» ، فهنا طرفان: الأول الذي أحدث الإجماع ، وهو محمد ، والثاني الذي أصابه الإجماع ، وهو سعيد ، أما السرير فهو الذي وقع عليه (أى فوقه) الإجماع ، بمعنى «حدث فوقه الإجماع» ، أى أنه ظرف . ويسميه بعض النحاة : «مفعولاً فيه» . فهو مفعول ، لكنه ليس مفعولاً به بل مفعولاً فيه . وهذا مصطلح يطلق على كل مكان وقع عنده الحدث سواء وقع «فيه» فعلاً ، أو وقع «عليه» أو «إليه» . فحرف الجر «فى» هنا لا يدل على أن الحدث قد وقع داخل السرير ، إنما يقصد النحاة من السرير والبيت والقبلة وغيرها من الظروف فكرة المكان المجرد . ونحن نعرف أن المكان ، مثله مثل الزمان ، يحتوى الحدث داخله ، ومن هنا قالوا : «المفعول فيه» ، وإن لم يحتو بالضرورة كل ظرفٍ فرْدٍ «على» الحدث . أما إذا أردنا تبسيط الأمر وتخفيفه فإننا نقول إن «المفعول فيه» هو مجرد اصطلاح ، وفى الاصطلاحات يراعى دائماً الإيجاز لا الدقة المحكمة ، وعلى هذا لا يمكن أن نقول : «المفعول فيه أو منه أو عليه أو إليه ...» ، بل يقال على سبيل الاختصار «المفعول فيه» . وهذه التسمية تغطى سائر هذه المعانى ، كما نقول : «الألفباء» ، ونقصد الحروف التسعة والعشرين لا «الألف» و «الباء» وحدهما ، وكما نقول : «أراق فلان حبراً كثيراً» ، أى كتب كلاماً كثيراً ،

وهو لم يُرق حبراً فقط ، بل أنفق وقتنا ، واستهلك ورقنا ، وأعمل عقلاً ، وأحرق أعصابنا ، وأشيع رغبة ، وأذاع علماً ، وأدى رسالة ... إلخ .

ومن أعجب العجب أن المؤلف ، في الوقت الذي يصرّ على تسمية « الظرف » : « مفعولاً به » مدخلاً بهذه الطريقة في « المفعول به » ما ليس منه ، هو نفسه الذي يريد أن يُخرج من فئة « المفعول به » المفاعيل الثانية في نحو « أعطى أحمد الفقير رغيف خبز » ، مدعياً أن « رغيف الخبز » ليس مفعولاً ثانياً بل مجرد مبيّن لنوع العطاء ، ولا علاقة له بوقوعه ، إذ العطاء لم يقع إلا على « الفقير »^(١) . وإنني لأسأل : أليس « الرغيف » في قولنا : « قدم أحمد للفقير رغيفاً » مفعولاً به ؟ بلى هو كذلك بكل تأكيد ، ولا يمكن لأوزون ولا لألف واحد مثل أوزون أن يزعم غير ذلك . فما الفرق إذن بين « الرغيف » في هذا المثال ، و« الرغيف » في المثال السابق ، والمعنيان إجمالاً واحد ؟ أم هو العناد لمجرد العناد والسلام ؟ إن الأمر بحاجة إلى درامة نفسية ، ما في ذلك من ريب !

أمر آخر أحاجّه به ، وهو المغمز بالإنجليزية ، وإن كان واضحاً أن معرفته بها لا تتعدى الفتات ، ألا وهو أن الإنجليز يعبرون عن قولنا : « أعطى أحمد الفقير رغيفاً » ، بطريقتين : الأولى :

(١) من ٢٨ .

أحمد has given the poor man a loaf of bread

نشبه في تركيبها الجملة العربية التي نحن بإزائها، ولا تعليق لي عليها، وإنما كلامي على الطريقة الثانية : « Ahmad has given a loaf of bread to the poor man » ، وفيها يظهر بكل وضوح أن « الرغيف » هو المفعول به المباشر الذي لا يمكن المماحكة فيه من جانب مؤلفنا ، أما « الفقير » فسبقه حرف جرّ ، وهو ما يمكن أن يكون محلا لعناده وسفسطته . ويبدو أن الأسلوب العربي قد تأثر ، فيما يبدو ، بهذا التركيب ، إذ نسمع كثيرا من يقول : « أعطى أحمد للفقير رغيفا » (على غرار قولنا: «قدم أحمد للفقير رغيفا»)، مما يؤكد أن « الرغيف » هو مفعول به بلا جدال . أما التعبير عن نوع العطاء فهو من عمل المفعول المطلق ، كما في قولنا مثلا : «أعطى أحمد الفقير رغيفا عطاء الشفقة أو عطاء المراءة أو عطاء الكرم أو عطاء الشمانة ... إلخ» . ثم سؤال أخير : ما الفائدة من اعتراضه على استعمال مصطلح « المفعول الثاني » بالنسبة لـ«الرغيف» ما دام يدعو إلى إلغاء الإعراب من أساسه ؟ ألم أقل إن الأمر يحتاج إلى دراسة نفسية ، وبخاصة إذا رأينا ، بعد كل هذا الصخب والضجيج الذي أزعج به آذاننا وأرهق أعصابنا ، يعود فيقول عن كلمة « شواء » في قولنا : « أعطيت أوقية شواء » : « لماذا لا تكون « شواء » بدلا من أوقية ، أو صفة ، أو مفعولا به ثانيا حيث

وقع عليها فعل العطاء؟^(١). الله أكبر! أهد رفضك الحرّون أن يكون «الرجيف» مفعولاً ثانياً لـ «أعطى» في المثال الآنف الذكر لأنه حسب وهمك لم يقع عليه العطاء، ترجع فتقول إن «العطاء» قد وقع على الشواء، ويصحّ من ثم إعرابه مفعولاً ثانياً؟ أما قوله بعد هذا إن تلك «الافتراضات من مدرسة أهل اللغة ولا تمثل رأينا» فلا معنى له لأن النحاة أعقل وأحجى من أن يقولوا إن «الشواء» في الجملة التي معنا الآن يمكن أن تُعرب صفةً أو مفعولاً ثانياً، بل هو كلامه، ودافعه إليه هو أيضاً العناد الحرّون والرغبة الطفولية في المخالفة لمجرد المخالفة، إذ من الجليّ أنه قد أُقبل على الموضوع وفي نيته (أو نية من شجعه على هذا السخف) هدم النحو وإحلال عامية «بالطيف! شو حلّوها البيت!»، محل لغة «أهل قريش ومضر» كما يقول^(٢)، يقصد الفصحى. وهي، كما لا أظنني بحاجة إلى أن أؤكد، نية فاسدة وطائشة ولن تصل إلى شيء، والطريق إليها «مسدود مسدود مسدود يا ولدي!»، كما يقول نزار قباني، الذي أراد أن يتخذ من قوله: «سأهرب من لعنة المبتدا والخبر» معولاً لهدم المبتدا والخبر والنحو والصرف ولغة القرآن الكريم جملة وتفصيلاً^(٣)!

(١) ص ٨٢ .

(٢) انظر ص ٤٠ - ٤١ .

(٣) انظر ص ٢٧ وما بعدها .

أما كتابا يا لطف أشو حلواها البيت! (وهو دليل آخر

على أنه يتصدى لما يجهل ، وكل عُدته هي العناد الحرون) فتتلخص في أنه كالعادة يهاجم النحويين متهما إياهم بممارسة « الدكتاتورية اللغوية » ، إذ يدعى أنهم يفرضون علينا ، متى أردنا التعجب من شيء ، أن نقول : « ما أجمله ! وأجمل به ! » ، ثم يتساءل في سداجة (ولكن غير محببة) : « ألا يحق لي أن أقول : « يا لجمال البيت ! » مثلا ، أو « يا لطيف أشو حلواها البيت ! » أم أنه يتوجب على أن أتعجب كما يتعجب أهل قريش ومضر ؟ ألا يحق لي أن أعبّر عن مشاعري بالأسلوب الذي يعجبني ويعجب أفراد أمتي المعاصرين ، وهو ما يحدث وما سيحدث ، لأن نحائنا ، والنحو معهم ، يسرون في طريق مسدود ؟^(١) . وجوابنا هو أن السيد أوزون يستطيع أن يقول : « ما أجمل البيت ! » و « أجمل بالبيت ! » على طريقة أهل قريش ومضر ، ويستطيع كذلك أن يقول : « يا لجمال البيت ! » ، أو يا عجبا لهذا البيت ! » أو « وا عجبا له ! »^(٢) ، وهي طريقة أهل قريش ومضر أيضا والله العظيم . كما يستطيع أن يقول : « كم يعجبني هذا البيت ! » على طريقتهم للمرة الثالثة^(٣) . وبالمثل يستطيع

(١) ص ٤١ - ٤٢ .

(٢) وهذا التركيب موجود في باب « الاستغاة » .

(٣) و « كم » هنا هي « كم » الخبرية ، التي يضعها النحاة في باب « كنهات العدد » .

أن يقول : « إننى معجب بهذا البيت ! » أو « إننى معجب به أشد الإعجاب ! »^(١) أو « أكاد أجنّ من فرط الإعجاب به ! » أو « سأموت من شدة الإعجاب به ! » أو « لقد ردتّ لى الروح من فرط جماله العجيب ! » أو « إنه لشيء عجيب (أو عَجَاب) ! » أو « إن إعجابى بهذا البيت لا حدّ له ! » أو « إن جماله لا ينقضى منه العجب ! » أو « إنه لبيت عجيب ! » أو « سأظلّ معجبا به ما بقى الليل والنهار أو حتى يژوب القارطان أو ما قام رَضْوَى فى مكانه ! » أو « بارك الله فىمن بنى هذا البيت العجيب ! » ، وكل هذا وغيره هو على طريقة أهل قرهش ومضر . ذلك أنهم قد أعطوه ألفاظ اللغة وقوالبها التركيبية ، ويستطيع أن يولد من هذه وتلك ما يشاء ، وهو فى كل ذلك يجرى على سنتهم ، ولو كره الأوزونون !

وما دام زكريا أوزون يموت غراماً وولهاً بالإنجليزية ، التى من الجلىّ أنه لا يفقه منها شيئاً ذا بال ، فإنى أعلمه (ولكن ياليت يتعلم !) أن فى الإنجليزية أيضاً صيغتيّ تعجبٍ قياسيتين ، بالضبط مثلما عندنا « ما أفعله » ، وأفعل به « ، إذ عندما يريد الإنجليزى التعجب من شجاعة إنسان مثلاً فإنه يقول : « How brave this man is ! » أو

(١) وهذا التركيب يقوم على استخدام المفعول المطلق ، أو بالأحرى « نائب المفعول المطلق » ، وإن اغتاظ السيد أوزون من هذه التباينة (انظر ص ٧٦) .

« Que cet homme ça أو Comme cet homme est brave ! »
« est brave! . وكما أننا نستطيع أن نترك صيغتي التعجب
الجاهزتين في لغتنا إلى صيغ أخرى فإن بمكنة الإنجليزي والفرنسي
أن يعبر عن عجه من شجاعة شخص ما بأساليب أخرى إذا أراد .
ومن عناده وخطئه كذلك اعتراضه على القول بوجود فاعل لأي
فعل أمر مثل « أرجع » و « اسكن » ، وحجته (أو بالأحرى : شبهته)
أن هناك احتمالاً كبيراً بعدم تحقق الفعل أصلاً ومن لم بعدم وجود
فاعل له^(١) . وهذه طريقة في التفكير عجيبة لا أظنها خطرت لأحد
من قبل . والحل سهل جداً ، إذ ما المانع أن نقول إن الفاعل في
« قل » هو « أنت إن شاء الله » بإضافة عبارة « إن شاء الله » احترازاً ،
وكذلك طمأنةً لضمير السيد أوزون الحساس كي يهدأ ويغفو قليلاً
بدلاً من هذه الوسوسة المؤلمة ! ما رأيك أيها القارئ العزيز في هذا
الحل ؟ ولكنني مع هذا لا أدري لماذا تخرج ضمير السيد أوزون أمام
الفاعل فقط ، ولم يتخرج هذا التخرج مع المفعول به في حالة مجيء
فعل الأمر متعدياً . بل لا أدري لماذا لم يُجر هذه القاعدة العجيبة على
الفعل أيضاً ، إذ إنني عندما أمر إنساناً بقولي : « ادخل البيت بقدمك

(١) ص ٥٢ .

اليمنى « لا يكون الدخول قد حدث بعد ، بل يمكن ألا يحدث فلا يدخل الرجل بقدمه اليمنى ولكن باليسرى ، أو ربما لا يدخل أصلاً لا ييمناه ولا يسراه . ليس هذا فقط ، إذ لن ينتهى الأمر عند ذلك الحد ، فنفس الكلام يصدق على قولنا : « مسافر (أو سوف مسافر) بعد شهرين » أو « إن سافرنا بعد شهرين فسوف نصل فى الميعاد » ، إذ من المحتمل ألا نساغر فى هذا الميعاد أو ألا نساغر أبداً .

وغنى عن البيان أن قولنا : « لن نشترى هذا البيت » لا يمكن أن يكون له فاعل ولا مفعول ولا فيه فعلٌ قولاً واحداً لأنه نفى ، والنفى معناه عدم حدوث الفعل من أساسه . ما رأى القارئ فى هذا اللون العبرى من التفكير ؟ بل علينا فى حالة الإخبار عن الماضى أو الحاضر ألا نتعجل فنقول بالفعل والفاعل والمفعول قبل أن نتأكد أولاً أن الخبر صحيح ، وإلا فلا فعل ولا فاعل ولا مفعول . وعلى هذا فإذا طلب أستاذ إلى تلميذ أن يعرب جملة « باع زيد بيته أمس » مثلاً كانت الإجابة الصحيحة : « أمهلنى يا أستاذ إلى أن أتحقق من أن البيع قد وقع فعلاً ، ثم أمهلنى ثانية حتى يتم توثيق البيع فى المحكمة ويصدر الحكم ويسلم المشتري المقد القضاى » . ومثلاً يا حمار حتى يأميك العليق ! وأسلم من هذا كله أن نلقى أبواب الفعل والفاعل والمفعول به وما يتعلق بذلك من أشباه الجمل والظروف والأحوال والتمييزات والاستثناءات ... إلى آخر أبواب النحو ، بل أن نلقى اللغة

كلها ، بل أن نقطع المستنق وعلق الواهنا ونولفنا من السابير

... ثم نتحر حتى يرضى عنا السيد أوزون ، وله العتيى حتى يرضى ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم !

وعلى هذا النحو أيضاً نراه يتخبط عند حديثه عن الضمائر ، فهو
يقول مثلاً إن ما يسميه النحاة بـ « الضمائر المتصلة » (وهى « أنت »
و « التاء » و « الواو » و « الألف » و « الياء » فى الجمل التاب
على الترتيب : « النسوة قمن . أكلت كثيراً . أرسلوا إلى خطابا
طويلا ، الطالبان نجحا بامتياز . دائما ما تأتينا متأخرة عن الميعاد ») لا
يمكن أن تكون معارف لأنها أحرف ، أى أنها ليست أسماءً أصلاً .
لكننا ننظر فنجد عقيب هذا يأخذ فى إعراب جملة « سأعطيك أنت
ومن معك » قائلاً إن « أنت » فى محل نصب مفعول به أو بدل من
الكاف أو توكيد له ... إلى آخر ما قال^(١) . والذى يهمنى هو قوله إن
« أنت » بدل من « الكاف » أو توكيد لها . والحروف لا تكون مبدلاً
منها ، كما لا يمكن توكيدها ما عدا « نعم » و « لا » . وبداية
كلامه تدل بكل جلاء على أن الكلام هنا عن المفعول به ، أى أن
عندنا مفعولاً به ، و « أنت » بدل من هذا المفعول أو توكيد له كما
يقول السيد أوزون . وكل ذلك يدل على أنه قد لحس اعتراضه الذى
مرّ قبل أقل من ثلاثة أسطر ، ومعنى هذا أنه يتخبط ولا يدري ماذا
يقول .

(١) انظر ص ٥٨ - ٥٩ .

وأشنع من ذلك وأدل على الجهل ضربه المثال التالي : « أياي يعاقب ؟ » ، وهو مثال لا يتمالك الإنسان نفسه إزاءه من أن يقول بملء فمه على طريقة أهل قريش ومضر رغم أنف المؤلف اللوذعي : ما أجهله ! وأجهلُ به ! ويا عجبا (أو واعجبا) من جهله ! ويا لجهله ! أو واجهل أوزوناه ! ... إلى آخر الصور التعجبية التي تركها لنا أهل قريش ومضر أو يمكن توليدها مما تركه أهل قريش ومضر . ثم إن السيد أوزون لا يكتفى بهذا بل يزهذ الطين بلةً ، إذ يأخذ في إعراب الجملة قائلا إن « ... الألف » (الهمزة) هي للاستفهام ، و« أياي » ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ (نائب مبتدأ)^(١) لأن الفعل المضارع بعده مبنى للمجهول . أم للنحاة تخریجة أخرى ؟^(٢) .

حاشا لله يا أستاذ ! وهل يجرؤ النحاة على أن يكون لهم قول بعد هذا القول الفصل ؟ لقد عشنا حتى شفتنا في آخر الزمان من يظن أن من الممكن تركيب جملة مثل « أياي يعاقب ؟ » ! من أين أتيت بهذا الكلام يا أستاذ ؟ يقينا أنك أتيت به من وراء أسوار العقل والتفكير السليم ! إن من الممكن أن نقول مثلا : « أمثلنى يعاقب ؟ » أو « أنا أعاقب ؟ » ، أما « أياي يعاقب ؟ » فهذا ما لم نسمع به لا في الزمان الأول ولا الزمان الأخير ، لا في لغتنا ولا في أية لغة نعرفها إلا

(١) ص ٥٩ .

(٢) هذه أول مرة في عمري أسمع فيها بـ « نائب المبتدأ » .

منك ، وبلا فخر . وفي الإنجليزية والفرنسية والألمانية لا بد أن نستعمل في مثل هذا التركيب ضمير الفاعل « I , Je, Ich » (الذى يقابل عندنا « أنا ») لا ضمير المفعول « me, me, mich » (الذى يقابل في لغتنا « إياي »)، وهم يُعربونه في هذه الحالة « فاعلاً »^(١) لا « مفعولاً به » كما تقول ثم تذهب فتقدر ضميراً مستتراً جوازا تقديره « هو » لتجعله نائب فاعل ، وهو ما لا وجود له في أى نحوٍ فوق وجه الأرض وتحت أديم السماء !

ومن الضمائر تنتقل إلى أسماء الإشارة ، ومعنا دائماً نفس الخلط العجيب . إن سيادته يرفض أن توضع « أسماء الإشارة » بين المعارف قائلاً : « هل قولنا للشيء : « هذا » يعنى معرفته ؟ » ترى بهم يمكن أن يجيب الإنسان مثل هذا التفكير ؟ أو عندما تقف أمام الشيء وتشير إليه بإصبعك أو برأسك أو بأية وسيلة أخرى تنوب عن الإصبع والرأس يظل ذلك الشيء مجهولاً أو غير محدد ؟ بسيطة ! فلنتطلب من المتحدث ألا يكتفى بهذا بل يذهب إلى الشيء المشار إليه ويضع يده عليه قائلاً : « هذا هو الشيء الذى أشير إليه » كيلا يترك في نفس المستمع أية شبهة حول ما يريد ، وذلك على طريقة الشيخ الذى كان يعلمنا فى صيانا كيف ننوى الدخول فى الصلاة ،

(١) لأنهم لا يعرفون مصطلح « نائب الفاعل » .

إذ كان يطلب منا أن نقول حينئذ : « نويت أن أصلى الظهر حاضرا أربع ركعات مستقبلا القبلة مقتديا بهذا الإمام (ثم نشير بإصبعنا نحو الإمام) الله أكبر » . ما شاء الله ! لكننا عندما كبرنا تنبها أن هذا كله سخف من السخف ، لأن كلمة « نية » تعني مقصدك الذي تطويه في نفسك لا الذي تتلفظ به وتتخذ للفظه مثل هذه الاحتياطات والإجراءات نزولا على حكم الوسوس القهرية التي تصيب بعض المرضى والعياذ بالله ، فأصبحنا نكتفى بقولنا : « الله أكبر » ، لا نزيد عليها حرفا . وهل الله سبحانه بحاجة إلى هذه التحديدات المضحكة لاسم الصلاة ووقتها وعدد ركعاتها وجهة القبلة وشخص الإمام ؟ والحمد لله أن الشيخ لم يطلب منا أيضا تحديد اسم المسجد وموقعه ومساحته وارتفاعه وعدد نوافذه ونوع سجاجيده أو حُصْره والصف الذي نقف فيه وموقفنا منه وعدد المصلين معنا وراء الإمام وأسماءهم وتراجمهم ... إلخ ، إن كان لذلك من آخر على رأى المازنى رحمه الله ! صدق من قال : « شر البلية ما يضحك ! » .

وعجيب من مؤلفنا أن يأثر في نفسه القدرة على التهكم فيقول عن أسماء الإشارة « تى وذان وتان » إنها تذكرة بشخصية فرنسية فكاهية لشاب اسمه « تان تان » ربما أخذ اسمه من تلك الأسماء . ثم يمضى فيقول إنه « لا عجب فى ذلك ، فلا يوجد أحد من ناطقى لغة الضاد المحكية (العامية) يقول : « ذان » أو « تان » أو

«نى»...»^(١). ترى ما الذى يُضحك فى أسماء الإشارة هذه إلا جهله الذى يسؤل له الجرأة على محاكمة المستوى الأدبى الفصيح فى اللغة إلى مستوى الدهماء ، وما دام الدهماء لا يقولون : «ذان» و«تان» و«نى» فلا داعى لها؟ وقياساً على هذا ينبغى أن نحذف روائع الآداب والفنون وفروع العلوم المختلفة وغير ذلك مما لا يهتم به العوام ! أرايتم مثل هذا المنطق ؟ إن علينا ، بناءً على الرغبة السامية لذكربا أوزون ، أن نترك أسماء الإشارة فى الفصحى ونستعمل عوضاً عنها : «ده» و«دهه» و«دكهه» و«دول» و«دلهمه» و«دكهمه» ... إلخ ! وهذا فى مصر فقط ! إن من عرف حجة على من لم يعرف يا أستاذ ، لكنك تقلب الآية فتجعل للجهل اليد العليا وللعلم اليد السفلى ، وتطالب بحذف «ذان» و«تان» (اسمى الإشارة للمثنى) مع أنك فى موضع آخر من كتابك تشيد (فى غفلة من غفلات وعيك) باللغة العربية لاحتوائها على المثنى وتدعو إلى إحياء صيغته بعد أن أخذت فى الانحسار من اللغة العادية المحكية كما تقول ، وإن كان قد غلبك طبعك فأضفت إلى هذا الثناء الحقّ كلاماً يكشف عن جهلك بالموضوع^(٢) كما منبىن لاحقاً . ترى كيف نشير إلى المثنى إذا حذفنا «ذان» و«تان» ؟ إننا بالنسبة للقريب

(١) ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) النظر ص ٦٦ .

نقول : « هذان » و « هاتان » (ويمكن أن نحذف الهاء من أول الكلمتين) ، ونقول للبعيد : « ذاك » و « تارك » . وإذا وجدنا من يخطئ في شيء من هذا صححناه له كما هو الحال عند كثير من الكتاب المعاصرين ، إذ يقول الواحد منهم : « ذلكما » و « تلكما » مثلياً المخاطب بدلاً من تثنية المشار إليه^(١) .

أما الكلام المنبئ عن الجهل والذي أسرع المؤلف فأضافه إلى إشادته بلغة يعرب فهو قوله : « في الإنجليزية تنوب الكلمة « both » (كلاهما) عن الألف أو الياء والنون في المثني في العربية »^(٢) . وهذا غير صحيح بالمرّة ، ف « both » تقابل « كلاهما - كليهما / كلاهما - كليهما » لا علامة التثنية « ان / ين » ، التي يقابلها عند الإنجليز كلمة « the two » قبل الاسم المجموع ، إذ يقولون

(١) تصادف ، أثناء إعدادي لهذه الصفحات ، أن كنت أقرأ في كتاب د. ثروت عكاشة « مذكراتي في السياسة والثقافة » وكتاب عبد الرشيد الصادق محمودي « من الشاطئ الآخر » فوجدت الأول يقول : « لا سيما أن تلكما الدولتين ... » (مكتبة مدبولي / ١ / ٣٨٦) ، والثاني يجرى على طريقته حدوك القذّة بالقذّة قائلاً : « ... عند تلكما الصفحتين » (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر / بيروت / ١٩٩٠م / ١١) . والصواب هو : « ... تينك الدولتين » و « ... تينك الصفحتين » ، وهما صيغتا نصب والجر من « تان » ، التي أضحكت زكريا أرزون وسوكت له أن يسخر من النحاة واللغة !

(٢) ص ٨٨ / ٨ .

مثلا : « The two boys » و « The two windows » ، أى «الولدان» و «النافذتان» . فالرجل ، كما هو واضح ، يُسَلِّم نفسه لقدميه الضخمتين المفلطحتين تأخذانه هنا وههنا دائمتين على كل ثمين من التحف اللغوية الرقيقة ومحطمتين إياه تحطيمًا دون أدنى إحساس بنفاسته . لطفك اللهم ! والله إنها لمهزلة أن يُقَدِّم مثله على الخوض فى هذا الموضوع وأن تجرؤ إحدى دور النشر على أن تضيع له ذلك الكلام الذى ليس له من مكان يليق به إلا البالوعات ! أمثل زكريا أوزون يناطح سيبويه ؟ لا أقول هذا لأن سيبويه فوق النقد ، ولكن لأن نقد سيبويه يستلزم أن يقوم به من هو على مستوى سيبويه أو يقاربه فى العقل والعلم ، أما أن يهبط قزم فيتناول على سيبويه ، وهو لا يصلح أن يجلس عند قدمى تلامذة تلامذة تلاميذه ، فتلك سبة الدهر وسواة الأبد !

على أن القدمتين الضخمتين المفلطحتين اللتين ابتليتتا بالعمى والبلادة لا تقفان عند هذا بل تمضيان فتأخذان فى طريقهما صبيغ الجموع فى اللغة العربية مبتغيتين تحطيمها هى أيضًا ، إذ ينادى الأستاذ المؤلف (مؤلف آخر زمن!) بأنه « يجب إعادة النظر ببعض التسميات فيه كجمع الجمع واسم الجمع وجمع التكسير (تكسير ! ما هذا التعبير ؟) ، وعلينا إيجاد صبيغ جديدة للجمع تنسجم مع المعطيات والتسميات المعاصرة لا أن نعود للقياس على ما قال غيرنا

فيما نعلمه ويجهلونه»^(١). وتتساءل القديمان العميان الغيبشان أثناء الحديث عن الأسماء المذكورة والمؤنثة في لغتنا في سخرية مقبلة: «من منا يعتبر اسم «زينب» أو «مريم» اسما مذكرا، واسم «معاوية» مؤنثا؟ إن ذلك يذكرني ببعض الأصدقاء الإيرلنديين الذين يسمعون اسما يكاد يدور في السماء العربية بذكورته كاسم «صخر» أو «غضنفر» فيسألون: هل هذا الاسم لذكر أم لأنثى؟»^(٢).

وسوف نعدى عن حكايته مع صديقه الإيرلندي لأننى لا أفهم ماذا ترصد القديمان الضخمتان من ورائها^(٣)، وتجبب عليه قائلين: فأما بالنسبة لـ «زينب» و«مريم» فلا أحد يقول إنهما اسمان مذكوران، ومن ثم فلا داعي للسؤال، ولا محل للتهكم الذى يطنه. وأما بالنسبة لـ «معاوية» فهو فى الأصل صفة مؤنثة، ثم لما استعمل علما أطلق على الذكور، فهو رغم صيغته المؤنثة اسم علم للمذكر، ولذلك يقول النحاة عنه إنه مؤنث لفظى، أى ذر صيغة مؤنثة لكنه يشير إلى صبي أو رجل لا إلى بنت أو امرأة. ومع ذلك فلو سميت به بنت لكان فى هذه الحالة مؤنثا لفظا ومعنى كما هو

(١) ص ٦٦.

(٢) ص ٦٨.

(٣) حلالة على أننا لا يصح أن نأخذ نحونا عن الإيرلنديين، وكفى بنا أننا ابتلينا

بذكرها أزواج، فالسألة لا تختم بلوى أخرى!

الأمر مثلاً في أسماء « عصمت (عصمة) وحكمت (حكمة) وعفت (عفة) »، التي تُطلق على الرجال والنساء معاً. أفهمت القدمان المفلطحان أم لا تريدان أن تفهما ؟

ومع العلم اللدني الذي اختص به زكريا أوزون نمضي لنسمعه يقول في تعريف « المنصوبات » إنها « الأسماء التي حركة أواخرها فتحة ، فهي منصوبة »^(١)، مع أن من الأسماء المنصوبة ما ليس في آخره فتحة ، وهذا من شيوع المعرفة بمكان مكين ركين : فالأسماء الستة تنصب بالألف ، والمثنى بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها ، وجمع الألف والتاء بالكسرة ، كما أن من الأسماء ما حركة آخره بالفتح ، ومع ذلك فليس بمنصوب بل هو مبنى ، مثل « لا رجل في الدار » و « أين » و « عند » . ثم تتابع مسيرتنا مع ذلك العلم اللدني الذي وجود علينا بالدرر واللآلئ العبقريّة المنقطعة النظير فنجد صاحبه يحمل على النحاة ويسخر منهم كمادته إذ ينصبون « الشارع » في مثل قولنا: « سرتُ والشارعُ » على أساس أنه « مفعول معه » ، متسائلاً في استاذية : « كيف يتم إنجاز الفعل من قبل الإنسان والشارع معاً ؟ سؤال لا أعرف كيف أطرحه ، فهل يجد لي النحاة صيغة لسؤالِي ، ومن ثم يجيبون عليه أنفسهم ؟ »^(٢) . وعجيب أن

(١) ص ٦٨ .

(٢) ص ٧٧ .

يجرؤ السيد أوزون على التهكم بعلماء النحو بهذه الثقة وهو من الجهل بالموضوع الذي يخوض فيه بتلك الدرجة الشنيعة ! إنها ثقة الحمقى والجهلاء ، وكم للحمقى والجهلاء من ثقة مُردية ! أليسوا جهلاء وحمقى ليس عندهم من الحكمة ولا أنعم الله من نعمة التروى ما يأخذ بحُجُزهم عن التثخم في المهالك ؟ إن عقولهم في خفة عقل الفَرَاش الذي يلقى بنفسه في النار وهو لا يعرف أن فيها هلاكه المحتوم ! إن أوزون يظن ، لقصور عقله ، أن المفعول معه يشارك الفاعل في الفعل ، ومن هنا نراه يخلط بينه وبين المعطوف . وهذا معنى سؤاله : « كيف يتم إنجاز الفعل من قِبَل الإنسان والشارع معا؟ » . إنه لا يستطيع التمييز بين « واو المفعول معه » و« واو العطف » ، فأى بلوى هذه يا إلهي ! وإذا كان هذا هو مستواه في الفهم وفي النحو والإعراب فلماذا لم يلزم عقرب داره ويغلق على نفسه بابه بالضبة والمفتاح فيغتم السلامة على الأقل ما دام لا أمل في غنمه شيئا من العلم يصلح به عقله وتستقيم معه حياته ؟ إن هذه « الواو » تدل على الملازمة لا على الاشتراك في الحكم ، فحين أقول : « سرتُ والشارع » فلا يعني هذا أن الشارع قد سار معي ، ولكن معناه أنني طوال سيرى لم أفارقه ، فإذا استقام استقيمت مثله ، وإذا انعطفت يمينا انعطفت معه ، وإذا ذهب شمالا أتبعته أيضا ناحية الشمال ...

وهكذا (1). ولو كنت أريد أن الشارع قد سار معي لقلت : « سرت
(أنا) والشارع » برفع « الشارع » لا بفتحها . وحتى لو قلت ذلك ما
كان على من بأس ، فإن هذا من باب المجاز الذي يخلق اللغة خلقا
جديداً ويفيض عليها من بهائه ما يرفعها عن الأرض إلى السماء .
وعلى نفس الشاكلة من التخبط واضطراب الفهم أمام ما هو
واضح لا يحتاج إلى شرح يقف مؤلفنا العبقري متبلداً حائراً بالآراء أمام
مرجع الضمير في مصطلح « المفعول لأجله » (في قولنا على سبيل
المثال : « وقف الطلاب احتراماً للمعلم ») ترى أيعود هذا الضمير
على الفعل « وقف » أم على « المعلم » أم على « الطلاب » ؟ هكذا
يتساءل السيد أوزون ، ثم يجيب قائلاً : « الواضح أن « المعلم » هو
المفعول لأجله ، فمن أجله تم الوقوف من قبل الطلاب ، أما
« احتراماً » فهي سبب وقوف الطلاب ، وهكذا يتضح لنا ثانية أن تلك

(1) ولذلك تترجم هذه الجملة إلى الإنجليزية والفرنسية مثلاً دون حرف عطف على
النحو التالي : « I went along the street » و « Je marchai avec
la rue » ، ولذلك أيضاً سميت « الواو » هنا « الواو المعيبة » ، ولم تسم « واو
العطف » . ومثل ذلك قولنا : « ولد نبيلٌ وأذانٌ العشاء » ، والمعنى أنه وُلِدَ عند
أذان العشاء لا أن أذان العشاء قد وُلِدَ أيضاً مثله ، وذلك من الجلاء بحيث لم
أكن لأظن أن من البشر من يخطئ فهمه ، ولكن ها هو ذا السيد أوزون يخيب
ظننا !

التسميات بحاجة إلى إعادة نظر^(١). ويلاحظ القارئ أن السيد أوزون قد ذكر أن « احتراماً » هي سبب وقوف الطلاب ، وعلى هذا فهي المفعول لأجله ، أي السبب الذي فُعِلَ الفِعْلُ من أجله ، وذلك هو ما يقوله النحاة ، فـ « الاحترام » هو الدافع الذي من أجله قام الطلاب . إن وقوفهم يمكن أن يكون من أجل إظهار الاحترام لأستاذهم أو للتعبير عن سخطهم عليه أو للاستهزاء به أو للانصراف عنه ... إلخ . يتضح هذا من الأمثلة الآتية : « وقف الطلاب سخطاً على أستاذهم ، أو استهزاءً به ، أو انصرافاً عن درسه » . فالضمير في اصطلاح « المفعول لأجله » يعود إذن على المصدر الذي فُعِلَ الفِعْلُ لأجله ، ولا معنى لكل هذا التخبط ولا للقول بأن « الأستاذ » هو المفعول لأجله ، إذ الطلاب لا يقفون من أجل الأستاذ ، هكذا بإطلاق ، بل من أجل إظهار احترامهم له أو سخطهم عليه أو استهزائهم به أو من أجل الانصراف عنه كما قلنا .

ولعل السيد أوزون يكون قد فهم ، والا فموضي على الله في الوقت والجهد الذي أنفقته في الشرح والتفهم ، والذي سأنفقه كذلك في تفهيمه علامّ يعود الضمير في مصطلح « المضاف إليه » أيضاً ، إذ يظن أن « الهاء » في هذا المصطلح تعود على الاسم الأول

(١) ص ٧٧ - ٧٨ .

في عبارة « شجرة الدر » وأمثالها ، ومن ثم يفترض تغيير اصطلاح
 « المضاف إليه » ليصبح « المضاف إلى ما قبله »^(١) . وفات مقدرة
 على الفهم أن « المضاف إليه » هو الاسم الثاني لا الأول ، فـ « شجرة »
 مضافة إلى « الدر » ، وإذن فـ « الدر » مضاف إليه ، وذلك كما
 نقول إن « البيت » في عبارة « وقفتُ أمام البيت » «موقوف أمامه» ،
 وإن « القبلة » في عبارة « اتجهتُ إلى القبلة » متجهٌ إليها ، وإن « المرأة »
 في عبارة « نظرتُ في المرأة » منظورٌ إليها ... وهكذا . إنه لا يُعقل أن
 نقول ، في « كتاب محمد » و « أنف فاطمة » و « ثقب الإبرة »
 ... إلخ ، إن محمداً هو المضاف إلى الكتاب أو إن الإبرة هي المضافة
 إلى الثقب . إن هذا قلب للأوضاع ، لكن متى كان عند زكريا
 أوزون منطق حتى نطالبه باستعماله ؟ ومع ذلك فمن يدرى ؟ فقد
 تنزل عليه رحمة الله ويفهم ما قلناه !

ونغادر «المفعول لأجله» منتقلين إلى باب «الحال» ، ولكن يظل
 الارتباك باسطاً جناحيه على عقل السيد المؤلف وفكره ، فهو يقف
 عاجزاً أمام التفرقة بين «الحال» و «الصفة» ، وبدلاً من أن يحاول
 بذل الجهد كي يفهم يسارع في عناد الصغار الذين يظنون أن على
 سنن الحياة أن تتغير كي تتوافق وما يشتهون لا أن ينزلوا هم على

(١) ص ٨٦ .

حكمتها ، قائلاً إنه لا يوجد فرق بين «راكضاً» في قول زيد : «خرج
طلالٌ راکضاً من الملعب» ، و «راكض» في قول عمرو : «خرج
لاعبٌ راکضٌ من الملعب» . والسبب؟ السبب هو أنه لا يكفى ، في
هذه التفرقة ، أنه قد تصادف أن زيدا كان يعرف اسم اللاعب الذى
خرج من الملعب فكان الفاعل معرفة ، ومن ثم كانت «راكضاً»
حالا ، وأن عمراً للأسف لم يكن يعرف اسمه فاستخدم فاعلاً نكرةً ،
وترتب على ذلك أن رُفِعَت «راكض» على أنها صفة (١) . يريد ، فيما
أُتصور ، أن يقول إن صاحب الحال يجب أن يكون معرفة ، وما دام
اللاعب في عبارة عمرو ليس معرفة فكان لا بدّ من إعراب «راكض»
صفةً ورقيةً من ثم . أقول : «يريد» ، فيما أتصور ، أن يقول :... لأنه
لم يقله صراحةً ، ولا أدري أتصورى هذا صحيح أم لا ، ولكنى
أحاول أن أحسن به الظن كى أجد لاعتراضه هذا أساساً يقوم عليه ،
وإن كان من الممكن ألا تكون المسألة واضحة في ذهنه على هذا
النحو . ولكن خلّنا فيما نحن فيه . ثم إنه يستمر في اعتراضه قائلاً
إن «راكض» وأنبأها لا تصلح أن تكون صفة لأن الصفات لا تكون
في الأمور الآتية والمؤقتة بل للخلق والخلق حسب عبارته (٢) .

ونبدأ بالحديث عن صاحب الحال وهل لابد أن يكون معرفة

(١) أى نعت .

(٢) ص ٧٩ - ٨٠ .

ف نقول إن النحاة يشترطون ذلك حتى لا يكون هناك لبس في عبارة «قابلت طفلا باكيا في الشارع» وأمثالها ، إذ نحتار بين إعراب «باكيا» صفةً (على أساس أنه قد تحقق فيها الشروط الأربعة من العشرة ، وهي أن تتوافق الصفة وموصوفها ^(١) في الإفراد أو التثنية أو الجمع (وهما هنا مفردان) ، وأن يتوافقا أيضا في التذكير أو التأنيث (وهما هنا مذكران) ، وأن يتوافقا كذلك في الرفع أو النصب أو الجر (وهما هنا منصوبان) ، ثم أن يتوافقا في التعريف والتكثير (وهما هنا منكران . ومعروف أن الحال لا تكون إلا نكرة، اللهم إلا في بعض التراكيب المستثناة سماعا) ، وبين إعرابها «حالا» على أساس أن شروط الحال قد تحققت فيها ، وهي أن تكون منتقلة لا ثابتة ، أي صفة متغيرة لا ملازمة للموصوف ، وأن تكون مشتقة لا جامدة ، وأن تكون نكرة لا معرفة ... الخ ^(٢) . لكن لا بد من التعقيب على ذلك بأن عبارة «قابلت طفلا باكيا في الشارع» لا تغطي كل التراكيب التي يمكن أن يرد فيها صاحب الحال نكرة ، إذ من الممكن أن يكون صاحبها مرفوعا كما في قولنا : «خرج لاعبٌ راقضا من الملعب» أو مجرورا مثل «أمسكتُ بلبسٍ مكتوفا». وعلى هذا فإن

(١) أي التعت والمنعوت .

(٢) انظر «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام ٢٥٨/٢١ وما بعدها . وقد

أهملت ذكر شرط رابع يختلف حوله النحاة ولا يهم القارئ كثيرا .

خِيفَ اللَّبَسِ فِي مِثَالٍ «قَابِلَتِ طِفْلاً بِأَكْبَا فِي الشَّارِعِ» بِحِجَّةِ أَنْ «رَاكِضًا» هُنَا تَصْلُحُ (مِنَ النَّاحِيَةِ النَّظَرِيَّةِ) أَنْ تُعْرَبَ صِفَةً وَحَالًا فِي ذَاتِ الرَّقْتِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْخَوْفُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَثَالَيْنِ الْآخَرَيْنِ لِأَنَّ التَّوَافُقَ فِي الْإِعْرَابِ بَيْنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْأِسْمِ الْمَجْرُورِ وَبَيْنَ «رَاكِضًا/ مَكْتُوبًا» غَيْرِ مُتَحَقِّقٍ ، إِذْ لَا يَصِحُّ إِعْرَابُ أَى مِنْ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ صِفَةً.

هذه واحدة ، والثانية أن النحاة قد اتبعوا كل شرط من الشروط التي ذكروها للحال بأمثلة لا جدال في ورودها عن العرب وفي موافقتها للعقل والمنطق والدوق اللغوي ، ولكن لا يتحقق فيها هذا الشرط ، بما يدل على أن هذه الشروط تغليبية لا حتمية ، ومنها الشرط الذي يوجب أن يكون صاحب الحال معرفة ، حتى إنهم استثنوا عدة حالات من ذلك . بل إن بعضهم لم يشترط هذا الشرط ، ومنهم سيبويه^(١) ، الذي يهاجمه المؤلف بدءاً من عنوان كتابه رغم أنه لم يرجع إلى ذلك الكتاب ولا مرة واحدة ، ولا أظنه قد اطلع عليه بل لا أظنه قد رآه قط . ومن الأمثلة التي يضربونها لذلك قولهم : «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا ، وصلى وراءه رجال قياماً»^(٢) .

(١) انظر «أوضح المسالك» ٢/ ٢٧٨ .

(٢) انظر «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» ١/ ٥٨١ .

وعلى ذلك فلا أظن إعرار ، «هاكيا» في عبارة «قابلت طفلا هاكيا في الشارع» على أنها «حال» أيضا إلا جائزاً ، وذلك إذا أردت القول بأننى قد قابلته وهو يبكى دون الاهتمام بالإشارة إلى أنه كان يبكى قبل مقابلتى إياه أو أنه استمر يبكى بعدها ، بخلاف ما لو أعريناه «صفة» ، إذ المعنى أنه كان يبكى قبل المقابلة (وربما بعدها أيضا) . فإذا عدنا إلى المثال الذى ضربه المؤلف ، وهو «خرج لاعب راکض من الملعب» فإننا نقول إنه يجوز رفع «راکض» أو نصبها حسب نيتنا : فإن كان المقصود أنه كان يركض قبل خروجه (وربما بعده أيضا) قلنا : «خرج لاعب راکض من الملعب» ، أما إذا كان المقصود النص على أنه عندما خرج كان يركض دون أن نهتم بحالته قبل ذلك أو بعده (وربما لم يكن يركض قبله ولا يركض بعده) قلنا : «خرج لاعب راکضا من الملعب» . وهى ، كما يرى القارئ ، نكات دقيقة . ولا يعترضن أحد على مثل هذه التدقيقات بحجة أن معظم الناس ليسوا مستعدين لتضييع وقتهم أو إرهاق أذهانهم فيها، إذ الرد على هذا الاعتراض سهل بل واجب ، وهو أنه كلما زادت الرغبة فى هذه الدقة كان ذلك دليلاً على شدة الحساسية العقلية والتعبيرية .

أما لو أصر المعترض بعد هذا كله على اعتراضه فليعرف أن هناك من لا يضيعون بهذا من ذوى العقول الرهيفة والأفكار العميقة والثقافة الرفيعة . وعلى أية حال فالامتياز بطبيعته ذو تكاليف مرهقة

لا يقدر على بذلها كل أحد . أما القول بأنه « كله عند العرب صابون » فهو عنوان على التخلف ينبغى أن نكف عن ترديده . وما نجح الأمريكان والبريطانيون فى احتلال العراق فى هذه الأيام النجسات (وربنا يستر فلا يكررون ضربهم فاحتلالهم لبلاد عربية أخرى ، وليس هناك ضمان لشيء من هذا) إلا لأنهم ، إلى جانب أشياء أخرى ، أكثر تدقيقاً منا : فى التخطيط والمتابعة والصناعة والسلاح والتجسس والحرب النفسية وعمل الحساب لكل شيء . وفى كتب النحو الإنجليزية والفرنسية المطوّلة يجد القارىء هذه النكات الدقيقة التى قد يظن بعضنا أنها من سمات نحونا وحده . والمناسبة فاللغة الإنجليزية مثلاً تفرّق ، كما تفرق لغتنا ، بين التركيبين اللذين نحن يهتدد مناقشتهما ، فنقول فى «خرج لاعب راکض من الملعب» : "A run- nig football- player came out of the field" ، وفى «خرج لاعب راکضا من الملعب» : "A football - player came out of the field running" ، مما يدل على أن هناك نكتة دقيقة توجب التفريق هنا ، وهو ما شرحه أنفاً .

وأخيراً فإن زعم السيد أرزون بأن الصفة^(١) لا تكون إلا فى الخلق والخلق ، أى لا بد أن يتحقق فيها الدوام والثبوت ، ومن ثم يجب

(١) أى الثبت .

إعراب كلمة «راكض» في قولنا: «أخرج ملال راكضاً من الملعب» و «أخرج لاعباً راكضاً من الملعب» حالاً في الجملتين لأن الركض ليس صفة ثابتة في الشخص ، إذ لا يمكن أن يظل الإنسان طول عمره راكضاً ، فهو شرط غريب لم يقل به أحد قط . وفي اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية يعربون كلمة «راكض» على أنها «adjectif, adjective, adjektif» ، أي «صفة» رغم أن «الركض» ليس من الصفات التي تلازم الشخص طول حياته . وواضح أن مؤلفنا الهمام قد أخطأ فهم قول النحويين إن من شروط الحال أن تكون منتقلة لا ثابتة ، فقام في وهمه أن «الصفة» (أي النعت) ، بطريق المخالفة ، لا بد أن تكون ثابتة في الشخص لا تغادره ما لم يغادر الدنيا . فمن قال ذلك ؟ إن النحو لا يؤخذ من الأوهام ، وبخاصة إذا كانت أوهام السيد أوزون ، الذي يفرق في شبر ماء ! إن الصرفيين يفرقون بين «اسم الفاعل» و «الصفة المشبهة» في بعض الأحيان على هذا الاستناد المكرر لم يحدث أن فرقوا بناء على هذا الاعتبار بين «الحال» و «الصفة» (أي النعت) . ومع ذلك فلا بد من القول إن كثيراً من صفات الخلق والخلق التي تُستعمل لها الصفة المشبهة قد يعترها التبديل : فالأعرج أو الأحول قد يرثه الطيب من حوله وعرجه ، والرخيم الصوت قد يصبح صوته أجش ، والجميلة قد يعرض لها ما يشوه وجهها ، والأسود البشرة قد يُجْرَى (مثل مايكل جاكسون)

عملية جراحية تبيض وجهه . بل كثيراً ما نرى صبيانا وبناتٍ في صغرهم لا يلفتون نظرنا بوسامة أو جمال ، ثم إذا بهم بعد أن يكبروا وينضجوا يتحولون من حال إلى حال . بل لقد يصبح البخيل كريماً ، والشجاع جباناً ، وهذا كله مشاهد في الحياة من حولنا .

وقبل أن نتقل من «الحال» نأخذ في طريقنا ما يهرف به الكاتب الفهامة من أن «فَرَادَى» أو «معاً» في عبارة مثل «جاء القوم معاً أو فَرَادَى» لا يمكن أن تكون حالاً لأنها ، كما قال ، «لا تبين هيئة الأشخاص بل تبين كيفية مجيئهم»^(١) . وقد ذكر «الهيئة» هنا بسبب ما قاله النحاة في تعريف الحال من أنها «وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ للدلالة على الهيئة» ، لكنه كالعادة قد أخطأ فهم «الهيئة» فتوهم أن المراد بها هو شكل الوجه وما أشبه ليس إلا ، وأن الكيفية التي يكون عليها الشخص عند إثباته الفعل أو عند وقوع الفعل عليه لا يدخل من ثم في «الهيئة» . رأيت ، أيها القارئ الكريم ، عبقرية كهذه العبقرية ؟ لكن «الهيئة» ، رغم عجز كاتبنا عن الفهم ، تغطي هذا وذاك جميعاً . وعلى هذا نقول في «الحال» إنها تدل على حالة الشخص أو هيئته أو موقفه آنذاك أو الكيفية التي أدى الفعل بها ، والمعنى في كل ذلك واحد ، فنقول مثلاً : «قابلني سعيد متهللاً

(١) ص ٨٠ .

الوجه أو معسراً أو مسرعاً أو منفرداً أو خالفاً مسترته أو صالِحاً من الأُم
أو وهو ذاهب إلى الجامعة أو أبوه يضره ... إلخ» .

هذا في الحال ، أما التمييز فحسبنا منه ما جادت به قريحة مؤلفنا
الألمى في إعرابه كلمة «أرضاً» في قولنا : « اشتريتُ دُونَمًا أرضاً »
أو «اشتريت دُونَم أرضي» ، إذ يركب دماغه (أو دماغه هي التي
تركبه . لا يهيم) قائلاً إنها ليست هي التمييز لأنها لم تميز كلمة
«دوئم» ولم تُزل عنها الإبهام ، بل «الدوئم» هو الذي ميّز الأرض لأنه
قد بين لنا أن مساحة الأرض المشتراة مقدره بالدوئم لا بالفدان (١) .
والواقع أن «دُونَمًا» في هذه الجملة مفعول به لأنه قد وقع عليه فعل
الشراء ، لكن «الدوئم» يحتاج إلى تحديد : أهو دوئم مساكن مثلاً أم
دوئم زراعة أم دوئم قمامة أم دوئم أرض ؟ وما دام السيد أوزون كثيراً
ما يحاكم النحو العربي إلى قواعد الإنجليزية فإننا نسأله : كيف ياترى
يعرب الإنجليز كلمة «دوئم» في الجملة التالية : "I have bought a
donum of land" ؟ إنهم يعربونها « a direct object » (٢) ، أى
«مفعولاً به» . ثم إن كانت كلمة «أرض» في «اشتريت دوئم أرضي»
هي المفعول فيه ، فكيف يكون المفعول به مجروراً ؟ أليست هي

(١) ص ٨١ .

(٢) وبالفرنسية "un complément direct" بالمعنى ذاته .

«مضافا إليه» ، أو كما يقول هو بجهل ورعوتة : «مضافا» ؟ فليثبت
عبقري آخر زمن على حلّ : مفعول به أم مضاف ؟ نفتح الشباك أم
نغلق الشباك ؟ والواقع أن إعرابه للكلمة «مفعولا به» أو «مضافا» هو
إعراب لا يمكن أن يدور إلا في ذهن معطوب !

وفي عناده الضال المضلّ يتقدم السيد زكريا أوزون فرحًا متفخًا
ناظرًا إلى عطفه في زهوريه متوقعًا أن يشاركه هذا الرضى السامى
عن نفسه ، لكننا بكل أسفٍ وأسَى وندم لانستطيع مشاركته في ذلك
العيب الصبياني الذى يستحق صاحبه أن يُشدَّ من أذنيه ويُقرَّصَ فيهما
حتى يعرف أن الله حق ويتعلم أن يلزم حدوده فلا يحاول الوصول إلى
أعلى ناطحة السحاب مرة واحدة ، بل عليه أن يبدأ الصعود إليه من
الطابق الأرضى فالأول فالثانى فالثالث ... وهكذا إلى أن يبلغ القمة
إن كان أوتيَ القدرة على مثل هذا الصعود ، وإلا فليبق حيث هو ،
ولا يكلف الله نفسًا فوق طاقتها ! ولكن ماذا قال مؤلفنا المزهو
المنفوخ ؟ قال ، لا فُضُّ فوه ، ولا برئ من ألم الحسد ولا الحقد
شائره ! : إن «ما» عند النحويين تعمل عمل «ليس» ، يقصد أنها
ترفع الاسم وتنصب الخبر كما يقولون ، لكنه سرعان ما ينتكس ذهنه
وينقلب كل شيء في عقله رأسًا على عقب أو عقبًا على رأس فيسأل :
«لماذا لا يكون التأويل : «لا أرى هذا بشرًا» عوضًا عن «ليس هذا
بشرًا» فتصبح «بشرًا» بدلًا (حسب مدرستهم وليس حسب رأينا) من

«هذا» ، التي تُعرب مفعولاً به ؟^(١) . وأنا أتخذه وأتخدى كل من يقول بمثل هذا الهراء أن يذكر لي نحوياً (نحوياً واحداً لا النحاة كلهم كما يشير كلامه) يعرب «بشراً» في جملة «لا أرى هذا بشراً» بدلاً من «هذا» . إنهم يعربونها مفعولاً ثانياً لـ «رأى» (بمعنى «لا أستطيع أن أعد هذا واحداً من البشر بل هو ملك كريم») . أما إعراب الاسم الواقع بعد الإشارة بدلاً فلا يكون إلا حين تدخل عليه «أل» في مثل «هذا الرجل أحبُّه» . لكن صاحبنا كعادته يفرق في شبر ماء رغم كثرة تصايحه بأنه من السباحين الكبار ! ومع ذلك لا يخجل أن يهاجم النحاة والنحو واللغة الفصحى ، وهو منطلق العاجزين من ذوى الوجوه السميكة !

وهو يعترض على إعراب «أى» في جملة «أى الطعام أكلُ» مفعولاً به ، إذ المفعول به في رأيه هو «الطعام»^(٢) ، جاهلاً أن الطعام هنا لا يمكن أن يكون هو المفعول به لأن فعل الأكل لن يقع على الطعام كله بل على نوع منه أو أكثر يحاول السائل معرفته . إن إعراب اسم الاستفهام يتضح من إعراب ما يقابله في جملة الجواب ، وجواب هذا السؤال هو : «كُلِّ البازلاء» مثلاً . وبما أن الذى يقابل كلمة «أى» ، وهو «البازلاء» ، مفعول به ، فـ «أى» إذن مفعول به .

(٢) ص ٩٩ .

(١) انظر ص ١٠٨ .

وهذا إعرابها أيضاً في اللغات الأجنبية ، ولكن ماذا نقول للمقول
 الغُلف والقلوب التي عليها أقفالها ؟ ثم إن «الطعام» في الجملة
 «مضاف إليه» ، والمضاف إليه لا يمكن أن يكون له إعراب آخر ، على
 عكس المضاف ، الذي يكون (إلى جانب كونه مضافاً) مبتدأ أو خبراً
 أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً بحرف جر أو منادى ... إلخ . وحتى لو
 أعربنا «الطعام» رغم ذلك كله مفعولاً به ، فماذا سيكون إعراب
 «أى» في هذه الحالة ؟ إن من أعجب العجب أن يتصدى هذا الجهل
 بكل سماكته لمثل تلك الأمور ، وهو لا يعرف الألف من كوز
 الذرة^(١) كما يقول العامة عن أمثاله ؟

كما يعترض مؤلفنا بنفس الجهل على ما يقوله النحاة من أن
 الجُمْلَ التي لا محل لها من الإعراب هي الجمل التي لا يمكن
 تأويلها بمفرد، ومنها جملة الصلة ، متسائلاً في تهكم غبي : ما
 الذي يمتنعنا من تأويل جملة «جاء الذي يحبه الناس» بـ «جاء المحبَّب
 للناس مثلاً» ؟ ثم يجيب بجهل أشد غياباً قائلاً : «فيأتي الجواب أنك
 أضفت للاسم المفرد : «المحبَّب» إلى «الناس» ليكتمل المعنى»^(٢) .
 وهذان السطران هما الجهل المركَّب بشحمه ولحمه : فأولاً جملة

(١) و «كوز» الذرة هو «المرنوس» عند إخواننا أهل الشام .

(٢) ص ١١٤ ، وواضح أن الجملة الأخيرة بحاجة إلى تصويب لتكون : «... أنك

أضفت الاسم المفرد ... إلى الناس» .

«يحببه الناس» (التي هي جملة الصلة) لا يمكن فعلاً تأويلها بمفرد ، أما الذي فعله سيادته فهو أنه استبدل بالاسم الموصول الذي صلته (يحببه الناس) اسماً موصولاً آخر (هو «أل») وصلته أخرى (هي «محبب للناس») ، فهو لم يُحِلَّ اسماً مفرداً محل جملة صلة بل أحلَّ اسماً موصولاً وصلته محل اسم موصول آخر وصلته ، وبذلك عدنا إلى المربع رقم واحد من جديد ، وكأنك يا أبا زيد ما غزوت . وثانياً أين الإضافة في قوله : «المحبب للناس» ؟ ترى كيف يمكن التفاهم مع صاحب مثل هذا العقل الغريب الذي لا يفهم كسائر عباد الله ؟ وماذا نفعل مع من نقول له : «نورا» ، فيقول : «احلبوه» ؟ وأعجب من ذلك أنه يهاجم النحو والنحاة باسم العقلانية والمنطق ؟ أية عقلانية ومنطق ياسيد أوزون ؟ لقد كدنا ، من كثرة ما ناقشنا هذا الجهل الذي يلبس لبوس العقلانية ، أن نفقد عقولنا ! سترَك اللهم ! وبنفس هذا الجهل أيضاً يتناول إعراب آية «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ» ساخراً من قول النحاة إن «البر» خبر مقدم لـ «ليس» ، و «أن تولوا وجوهكم...» هو اسمها . إن سيادته يتوهم أن عبارة «أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب» هي جملة ، فكيف تكون إذن اسماً لـ «ليس» ، رغم أن أيا من الجمل التي لها محل من الإعراب لا يمكن أن تكون خبراً لـ «ليس» ؟^(١)

(١) انظر ص ١١٩ - ١٢٠ .

وسرّ هذا التخييط هو حسبانُه أن عبارة «أن تولوا وجوهكم ...» هي جملة ، مع أنها في الحقيقة ليست كذلك ، بل هي مصدر مؤوّل بالصريح بمعنى «تولية وجوهكم» ، فهي اسم مفرد إذن لا جملة . ولكن لو أسقطنا الحرف «أن» وصار الكلام «تولون وجوهكم» فقط لأصبح عندنا في هذه الحالة جملة ، وكان اعتراضه يكون صحيحاً لو جاء الكلام هكذا : «ليس البرّ تولون وجوهكم ...» . هذا هو الحق الذي لا مِرّة فيه والذي لا يستصعب سيد أوزون أن يفهمه ! كان الله في عونهِ ! وفي عوننا نحن أيضاً!

والشيء ذاته نجدُه في الفرنسية مثلاً . وتديلاً على ذلك أسوق ترجمة بلاشير وديمومبين في كتابهما في النحو العربي لقوله تعالى : «وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» ، إذ ترجماه هكذا : «Que vous supprimez (est) un bien pour vous»⁽¹⁾ . كذلك فمعروف أن اسم «ليس» هو في الأصل مبتدأ ، وأن الـ "subject" في الإنجليزية يقابل «المبتدأ» عندنا . ومن التراكيب الإنجليزية التي وردت فيها الجملة المسبوقة بـ "that" (وهي الجملة التي تناظر المصدر المؤوّل بالصريح في لسان الضاد) «subject : فاعلا» ترجمة الآيتين الكريميتين : «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» ، «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلْعَفْوِ» عند شاكر وإرفنج

(1) Grammaire de l'Arabe Classique, P. 389.

على الترتيب هكذا : ^(١) « That you fast is better for you » ،
و" That you forego it is nearer heedfulness" ^(٢) . ولعل زكريا
أوزون تهذا أعصابه بعد أن عرف أن الإنجليزية والفرنسية تصنعان
الشيء نفسه الذي أنكروه (بجهل طبعا) على لغة الضاد !

أما في قوله تعالى في الآية ١٦٢ من سورة «النساء» : «لَكِنَّ
الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ
مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا» فيقول إننا نلاحظ أن كلمة
«المقيمين» جاءت منصوبة بالياء ، والأصح أن تأتي مرفوعة
(المقيمون) سواء كانت معطوفة على «الراسخون» أو مبتدأ بدأنا به
الجملة الاسمية حسب مدرستهم ... إلخ ^(٣) . وفي هذا الكلام ما
فيه من خروج على الأدب، فهو ينصب نفسه حاكما على القرآن
الكريم ولغته فيقول : «إن الأصح أن نقول كذا» ، بما يعنى أن ما

(1) Holy Qur'an - Translated by M.H. Shakir, Ansariyan
Publications, Qum, P. 25.

(2) Holy Qur'an - Translation and Commentary by T.B. Irv-
ing, International Publishing Co., Tehran, 1418 - 1998,
P.20.

(٣) ص ١٢٤ .

جاء به القرآن أقل صحة . وهو بهذا يرتقى مرتقى صعباً بل مستحيلاً على أمثاله ، إذ قد رأينا بضاعته، وهي لاتعدو أن تكون من كناسة السوق آخر النهار ! ترى هل باستطاعته أو باستطاعة أحدٍ الآن أن يخطئ القرآن حتى لو قيل إنه من عند محمد صلى الله عليه وسلم ؟ إن اللغة إنما تؤخذ من القرآن، وهذا ما ينبغى أن يدين به كل أحد حتى الكافرون، إذ هو (في أسوأ التقديرات) كلامٌ قاله عربى أصيل وتحدى به العرب الأصلاء أجمعين فلم يرّد أحدهم بكلمة يُشتمّ منها رائحة اعتراض أو تخطئة لشيء من أسلوبه ، وغاية ما قالوه : «لو نشاء لقلنا مثل هذا» ، ولم نسمع أحداً منهم يقول إن الصواب فى هذه الكلمة منه أو الأصوب أن تكون كذا بدلا من كذا^(١) ، فما معنى أن

(١) من هنا فلا معنى لاستدراك زكريا أوزون (هذا الاستدراك ذى المغزى) بأنه ، رغم كونه مسلماً مؤمناً بكتاب الله عز وجل ، لا يمكنه فرضه على العربى غير المسلم ليكون مرجعيتة العربية المعتمدة (ص ١٧١) . أقول : لا معنى لهذا الاستدراك ، لأكثر من سبب : فأولاً لم يقل أحدٌ من المسلمين بفرض كتاب الله على أحدٍ، بل المنطق يفرض ذلك لكون القرآن المهيد نصاً عربياً ، فهو مرجع لقواعد اللغة ، مثله (على أسوأ تقدير) مثل شعر امرئ القيس وطرفة وعنترة وحسان بن ثابت وكعب بن زهير ، وخطب قس بن ساعدة وأمية بن أبى الصلت ... الخ . وثانياً فإن يهود العرب ونصاراهم يقرؤون كتابهم المقدس مترجماً إلى العربية الفصحى بنفس القواعد التى نزل بها القرآن ، وإن حارل زكريا أوزون حيفاً أن يدّخل فى روع القارىء أن أهل الكتاب من العرب يقرؤون كتابهم فى لغة غير لغتنا أو على الأقل بغير العربية الفصحى ، وهو بطبيعة الحال غير صحيح البتة . وثالثاً لماذا =

يأتى جويهل فى آخر انزمان فيقول إن الأصح أن ترفع «المقيمين» ؟

وعلى طريقة «رمتى بدائها وانسلت» يرمى كويتينا نحاتنا القدامى بأنهم يتناولون على كتاب الله . هكذا خبط لُزق كما نقول نحن المصريين! أو تدرى ، أيها القارئ الكريم ، تهمة هؤلاء انحاة ؟ تهمتهم أنهم أعربوا كلمة «ملة» فى قوله عز شأنه : «وَمَا جَدِ سَنِيْمٌ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ» بأنها منصوبة على الإغراء^(١) ، بمعنى «الزموا ملة أبيكم إبراهيم ولا تتخلوا عنها» . فهل يستطيع أحد القطط حاسة شم أن يجد فى هذا الكلام أية رائحة تناول ؟ إن كويتينا قد أصيب لإصابة قاتلة فى حاسة الشم لديه ، فهو ينفر من رائحة الورود والرياحين ويتأذى منها ، وتلذذ بدلا منها بعطر

= يتحدث أوزون أو غير أوزون باسمهم ، وهم ، والحمد لله ، ذور السنة تستطيع التعبير عما تريد ؟ إن محاولة بعض المنتسبين إلى الإسلام دق الأسافين بين المسلمين وغير المسلمين فى الوطن العربى هى محاولة سخيفة ومتنطعة وسيئة المقصد . فليكن هؤلاء عن هذه الاستفزات الشريرة التى تهدف إلى إثارة غير المسلمين ضد القرآن الكريم وأهله . إنا بطبيعة الحال نؤمن أن القرآن هو الكتاب الحق ، بيد أننا لانفرض هذا على أحد ، بل نرى أن من حق غيرنا أن يؤمن بمكس هذا تماما ، لكن هذا أو فاك لا يبنى أن يكون مدخلا إلى الدعوة لنبل اللغة العربية أو تجاهل القرآن الكريم فى قضية الصحة اللغوية لأنه ضد منطق اللغة ذاته .

(١) انظر ص ١٣٠ .

الجيف والفضلات . وهذا هو السبب الوحيد الذي يمكن أن يفسر لنا توجّهه التطاول على كتاب الله في كلام نحويّنا الماسكين . وإذا لم يكن هذا الإعراب يقنع كويتينا أو لم يكن يعجبه ، فما هو الإعراب الصحيح في نظره ؟ إنه لا يقدم لنا شيئا بل يكتفى بالهدم (الهدم الأرعن الجهول) غير معنّ نفسه بالبناء ، وهذا عيب آخر من عيوب الكتاب .

ما أسهل الهدم على أي متطاول أو أهورج امتلأت نفسه بشهوة الحقد والتدمير ، لكن العبرة بالمقدرة على البناء وتقديم البديل . إن الكاتب يعترض مثلاً على مفهوم «نائب الفاعل» ومصطلحه قائلاً «إن الأفعال المبنية للمجهول هي الأفعال التي حُذِفَ فاعلها وناب عنه غيره . وفي هذا التقسيم الرهيب نجد أن النحاة أيضاً قد اهتموا بالحركة في آخر الكلمة ، وهي الضمة في حالنا ، ونسوا المنطق وأعمال العقل ، لم يضرب جملة «كُسِرَ الزجاج» مثلاً على ذلك المبنى للمجهول ، ليعقب بقوله : «لقد لاحظ النحاة أن كلمة «الزجاج» في مثالنا السابق قد جاءت مرفوعة ، فسمّوها «نائب فاعل» لأنها نابت عنه في حركة الرفع ، ضاربين عرض الحائط بكل المعايير والمقاييس المنطقية . ويطلبون من الطلاب أن يفهموا ويحفظوا تلك القواعد التي لا تتطابق فيها الدلالات والمدلولات . ثم كيف لنا أن نقول في إعراب «كُسِرَ» : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ؟ كيف

نبنى أمرا على المجهول؟ وهل يبنى شيء على ما يسمى المجهول؟
فالمجهول غير معروف، فكيف يبنى عليه؟ ما هذا الكلام؟ وما هذه
المعاني التي لا نرى عند فكفكتها إلا الخروج عن كل ما يمكن
تصوره في عقولنا من مفاهيم وأفكار؟^(١)

والواقع أنني لم أملك نفسي عند قراءة هذه السطور من القهقهة.
ذلك أن الكاتب يقول: «عقولنا»، وكأن عند أمثاله عقولا وطريقة
تفكيره هنا قد أيقظت من بين ركام الذكريات في ذهني الدليل الذي
كان يستدل به شيخ أُمِّي بقريتنا في صباى البعيد على أن أبا بكر
الصديق كان يكبر النبي عليه السلام منا، إذ كان هذا الأُمِّي العجوز
يضيف قائلاً: «والدليل على ذلك أن الرسول كان يناديه: يا أبا
بكر». يظن أنه كان يقول: «يا أُمِّي» على سبيل التمجيل لأنه في
من أبيه! فهذا من ذاك، وعقل الأستاذ أوزون وعقل ذلك الأُمِّي
متطابقان كحذوك النعل بالنعل! وكنا نحب لو أن الأستاذ المؤلف
التحرير قد فطنتنا إلى وجه الصواب في هذا الموضوع، لكنه أُمِّي إلا أن
يحرمانا من علمه الغزير ويتركنا في الظلام الحالك نتخبط. كان الله
في عوننا!

ومع ذلك فلنحاول، على ما في عقولنا من كلال وقصور، أن

(١) ص ٤٢ - ٤٤.

نبحث الأمر لعلمنا مستطيعون أن نبلغ فيه ما يشفى صدور قوم جاهلين حائرين . إنه يستغرب كيف يبنى أمر على مجهول . حسن ، وليس كثير جدا من الأبنية في العالم مبنيا على مجهول ؟ ألا تقيّد كثير من القضايا في المحاكم ضد مجهول ؟ أليس بين البشر من هم مجهولو الأب والأم ؟ أو ليست حياتنا نحن بني الإنسان مبنية في أغلبها على مجهول ما دعنا لم نُؤتَ من العلم إلا أقل القليل ؟ إنني أستطيع أن أمضى في ضرب هذه الأمثلة فلا أنتهى ، بيد أنى أضيف هذا المثال ثم أكفّ بعده ، فأقول : ألسن أنا الآن أردّ على زكريا أوزون وأنا لا أعرف عنه شيئا ، فهو بالنسبة لى ، وكذلك بالنسبة للقراء الذين سيقدّر لهم أن يقرأوا كتابى ، مجهول ؟ ألسن ، وأنا أكتب هذا الكتاب ، أجهل ما إذا كان سينشر أو لا ، وأى دار نشر ستشره إن قيضَ له أن ينشر ؟ هل معنى شيء من هذا أن أكتبه وأتحمس له ؟

أما « ما معنى مصطلح «المبنى للمجهول» ؟ ، فهو أن الفعل صيغَ على أساس أن الفاعل مجهول ، فهو إذن لم يبنَ لفاعلٍ معلوم بل لفاعلٍ مجهول ، فسُميَ من هنا «مبنيا للمجهول» . أيجد القارئ في هذا التفسير أدنى صعوبة ؟ بيد أن كاتبنا اللوذعى لا يسع عقله أن يفهم ذلك التفسير . وأترك للقارئ الحكم على مثل ذلك الرجل الذى لا يعجه مع هذا أحد ! ثم إن ذلك التركيب معروف فى اللغات الأخرى ، فلماذا الإنكار على العربية وحدها ؟ وإذا كان ذلك

التركيب لا يعجب صاحبنا ، فابن البديل الذى يطرحه عوضاً عنه !
 وفضلاً عن هذا ففي الإنجليزية والفرنسية يسمون هذا التركيب
 "passive voice/ voix passive" ، أى «صوت سلبي» ، فماذا
 يقول السيد المؤلف فى هذا ؟ أترأه سيصبح مستكراً أن يبنى الفعل
 على صوت سلبي ؟ لا إنحاله بفعل ذلك ، فالعقريت الذى عليه لا
 يهيج ولا يُستَفَزُّ إلا إذا ذُكرت اللغة العربية والنحو العربى والنحاة
 العرب ! إنه عقريت تخصصه الرغبة فى تخطيم لغة القرآن! بل إن هذه
 اللغات نظل محتفظة للاسم الذى يحل محل الفاعل باسم «الفاعل»
 رغم أنه لم يفعل الفعل ولا تحقق من خلاله الفعل بل وقع عليه
 الفعل . إن اللغة العربية تسميه فى هذا الحالة «نائب الفاعل» ، وهى
 تسمية فى موقعها تماماً ، إذ إن «الفاعل» قد غاب وحل هذا محله
 وناب عنه، فقد جاء بعد الفعل مباشرة فى المكان الذى يشغله
 الفاعل ، كما تغيرت حالته من النصب إلى الرفع . فأى هذه اللغات
 هى اللغة الأكثر دقة ؟ أليست لغة القرآن ؟ ولكن ماذا نفعل للذين فى
 وجوههم عيون ولكنهم لا يبصرون ، وفى أدمغتهم أمخاخ إلا أنهم
 لا يفهمون ؟

ومن اعتراضاته التى يكتفى فيها بالرفض والتصايح ثم لا يقدم
 البديل (وما أكثر ذلك كما قلت!) رفضه إعراب «الياء» الملحقة
 بالفعل فى «أكرمنى ربى» وأشباهاها من الجمل على أنها ضمير

متصل في محل نصبٍ مفعول به ، قائلا في تهكم مضحك : «ما
معنى ذلك ؟ وما هذا الأسلوب في المحاكمة والتفكير ؟» . وتتساءل :
أين المحاكمة هنا ؟ ومن يحاكم من ؟ ولا تسمع لسؤالك غير رجوع
الصدى ! ومنها أيضا تعليقه على إعراب «الواو» التي قبل «العصا»
في بيت المتنبي المشهور :

لا تشتر العبد إلا والعصا معه إن العبيد لأنجاسٌ مناكيد^(١)

بأنها «واو الحال» ، إذ يتساءل في غضبٍ نَزِقٍ : «ماذا نعنى بقولنا إن
الواو (وهي حرف) حالية ؟ إن هذه التسمية لاميرر لها (حتى لو قال
بعضهم بأن الجملة بعدها في محل نصب حال) ولا مدلول لها،
وهي وهم لتأويل وهمي يأتي بعدها»^(٢) ، ثم ينتقل إلى شيء آخر
وكانه قد قال كلمة الفصل التي لا تحتاج إلى مزيد ، مع أنه لم يقل
شيئا !

ومن هذا الرادى كذلك سخطه على من يعرب «ما» والفعل
التالى لها في قوله تعالى : «ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ» بأنها

(١) صدق المتنبي : «إن العبيد لأنجاسٌ مناكيد» ، ومنهم عبيد الفكر والعقيدة :
مِحْنَتُهُمْ كَمِخْنَتِنَا ، وَأَسْمَاؤُهُمْ كَأَسْمَانِنَا ، وَلَكِنْ قُلُوبُهُمْ تَبْغِضُنَا وَتَبْغِضُ مَقْرَمَاتِنَا
وجودنا وحضارتنا!

(٢) ص ٨٠ .

«مصدرية غير ظرفية» وأنها وما بعدها في تأويل مصدر في محل جر بحرف الجر تقديره «برحبها» ، قائلاً : «ما هذا التفكير والتأويل العقيم؟ وما حاجتنا إلى تأويل أو استبدال ... «بما رحبت» ... «برحبها» ؟ ما هو الدافع ؟ وما هو الهدف ؟ وما هي الغاية ؟ وما الفائدة من مصطلح «مصدرية ظرفية وغير ظرفية» ؟ ما هذه المصطلحات التي أفقدت اللغة جمالها وجعلتها وهما لا حقيقة ؟ وهل هذا التخيل الخيالي يبنى الآيات الكريمة السابقة ويوصلنا إلى معناها الحقيقي أم يعدنا عنه ؟^(١) . ثم لا يشغل نفسه ولو لثوان في اقتراح البديل ، متصوراً أن في الفهم العامي لهذه الآية التي يأخذها «شروء» دون تدقيقٍ وعميقٍ الغنية كل الغنية ، معيداً إيانا بهذه الطريقة إلى ماضى البشرية السحيق أيام أن كانت الأمور تُدرَك إدراكاً شاحباً لا يتعلق منها إلا بخطوطها العراض ! وعلى ذلك قس سائر تعبيراته المنفصلة التي ترمى أشداقها بالزبد في كل اتجاه دون أن تقدم لك شيئاً والتي يمكنك أن تجد بعضاً آخر منها في الصفحات ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٥ ، ١٣٤ ... إلخ .

والى جانب ما مرّ ينبغي أن نضيف ما قاله في مسألة «المصطلحات» ، إذ ثمة مصطلحات ينبغي في رأيه أن تغيّر ، ومنها

(١) ص ١٠٠ - ١٠١ .

مصطلح «الحرف» مثل «قد» ومن الوار وهَلْ ولم وما وإلى وسوف ... إلخ ، فهو يرى أن استعمال هذا المصطلح لتلك الكلمات وغيرها هو استعمال خاطئ ويجب نبذُه والاستعاضة عنه بكلمة «الأداة» . وشبّهته أن «عن» مثلا مؤلفة من حرفين لا حرف واحد، و«إلى» مؤلفة من ثلاثة أحرف ، و «لكن» من أربعة ... وهكذا ، فلا تطابق إذن بين الدال والمدلول^(١) . ومن الواضح أنه لا يفهم معنى كلمة «مصطلح» وأنه لا يتطابق عادةً مع المعنى اللغوي الأصلي للكلمة ، فد «الصلاة» مثلا تعنى فى الأصل «الدعاء» ، لكنها فى الاصطلاح تعنى شيئا آخر أوسع من الدعاء وأكثر تعقيدا . وعلى هذا فليس هناك أدنى خطأ فى استعمال مصطلح «حرف» للدلالة على «قد» أو «سوف» أو غيرهما من الكلمات المكونة من أكثر من حرف . وهذا لو كان الحرف . يعنى فعلا فى أصل اللغة الألف والباء والتاء ... إلى آخره . لكن هل هناك دليل على هذا ؟ إن هذه الكلمة لم ترد فى القرآن الكريم بمعنى «الحرف الهجائى» ، أما بالنسبة للشعر الجاهلى فإن الانطباع الذى عندى أنه ، مثل القرآن ، يخلو من استعمال هذه الكلمة بالمعنى الذى نتحدث عنه الآن . لكن هناك حديثا يقول فيه

(١) انظر ص ٢٥ ، ٢٢ .

الرسول : «لا أقول: «ألم» حرف ، ولكن «ألف» حرف ، و«لام» حرف ، و«ميم» حرف» ، فإذا صحَّ هذا الحديث يكون الرسول عليه السلام قد استعمل كلمة «حرف» للدلالة على كلمة من ثلاثة أحرف ، وللدلالة أيضاً على كل حرف من أحرفها الثلاثة ، وبذلك لا نستطيع أن نجد في ذلك الحديث حجة تدعم هذا الرأي أو ذاك . وأياً ما يكن فكلمة «حرف» كانت تعنى فى البداية «طرف الشيء» كما جاء فى الآية ١١ من سورة «الحج» ، ولو أخذنا برأى السيد أوزون فسوف نعرض على استخدامه بمعنى «الحرف الهجائى» أيضاً .

ثم ماذا يقول فى استعمال القرآن الكريم للفظ «كلمة» إشارة إلى عبارة مكونة من عدة كلمات لا من كلمة واحدة ، وذلك فى قوله عز شأنه : «قال (أى الكافر) : «رَبِّ ارْجِعُونِ» ^(١٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا؟ فَالْكَلِمَةُ هنا تشير إلى قول الكافر : «رب ، ارجعون لعلى...» . كذلك ما العمل فى «الحروف» المكونة من حرف واحد مثل «الوار والباء والتاء واللام والسين وهمزة الاستفهام» ؟ أنسبى لها مصطلح «الحرف» ؟ ونفس الشيء يقال عن «الأداة» ، التى يقترحها ذلك الهمام ، إذ «الأداة» (كما نعرف جميعاً) هى الآلة التى يستخدمها كل صاحب حرفة فى عمله ، ومن

ثم فمن السهل الاعتراض عليها بذات الطريقة التي يعترض بها السيد
أرزون على مصطلح «الحرف» . وسوف ندخل بتلك الطريقة في
متاهة لا يمكننا الخروج منها !

ومن ذلك اعتراضه المتكرر على مجيء «المبتدأ» متأخرا عن الخبر
وسخريته من هذا وتأكيدُه أنه تناقض ، إذ كيف يكون «مبتدأ» (أى
تبتدئ به الجملة) ومع ذلك يتأخر إلى وسطها أو آخرها؟^(١) وواضح
أنه يأخذ كلمة «المبتدأ» على معناها الحرفي غافلاً عن أن هذا
اصطلاح ، وفي الاصطلاح لا تبقى الكلمة على معناها اللغوي
الأول بل يعترها بعض الانزياح من خلال توسيع المعنى أو تضيقه أو
الانتقال به من الحقيقة إلى المجاز ... وهلم جرا : ف «الفاعل» مثلاً
في النحو لا يشترط فيه أن يكون قد فعل الفعل ، كما هو الوضع مع
أفعال مثل «مَرَضَ» و «عَطِشَ» و «مات». أما الأمر في «الجر» فأوضح
كثيراً ، إذ ما علاقة «الجر» على المعنى الذي نعرفه بكسر الاسم
مثلاً؟ وعلى هذا يقاس استعمال مصطلح «المبتدأ» ، الذي قد يأتي
فعلًا في أول الكلام كما في قوله تعالى : «الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا» أو يتأخر عن الخبر كما في عنوان الفلم المشهور : «في بيتنا

(١) انظر مثلاً ص ٢٩ ، ٣٠ ، ١٢٣ ، ١٢٧ .

رَجُلٌ». ولم يشترط النحاة في المبتدأ أن يأتي في أول الكلام ، فقد جاء في شرح ابن عقيل مثلاً أن «المبتدأ» اسم أو بمنزلة ، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة ، مخبرٌ عنه ، أو وصفٌ رافعٌ لمكتفَى به»^(١) . بل إنهم نصّوا نصّاً على مجيئه في عدد من الحالات متأخراً عن خبره ، وهذا متعالم لا حاجة بنا إلى الإفاضة فيه . ومع ذلك فإن من الممكن المجادلة بأن المبتدأ إن تأخر في بعض التراكيب عن خبره فليس هذا هو الوضع الأصلي له ، بل الوضع الأصلي هو تصدّره للجملة ، وهذه عملية يقوم بها الذهن تلقائياً . وفي التوليدية التحويلية في النحو ما يسمونه بـ «البنية العميقة للجملة» ، والمقصود بذلك التركيبُ الأصليُّ الذي يمكن أن يدخل عليه مع هذا من التحوير ما يتولد معه تراكيب أخرى تخالف ذلك التركيب . وفي اللغة الإنجليزية والفرنسية يقابل الـ "subject / sujet" المبتدأ ، وهذا الـ "subject / sujet" موضعه عندهم في صدر الكلام ، لكن هذا لا يمنع أن يتأخر في بعض الحالات عن الخبر (le / the predicate / le prédicat) ، وهو ما يسمونه : "inversion" ، أي «الانقلاب» ، أو باصطلاح النحاة عندنا : «التقديم والتأخير» . وحتى في الحياة العملية كثيراً ما يتقدم المرؤوس على الرئيس كما هو الأمر عند إلقاء

(١) شرح ابن عقيل ١٦٧/١١ .

الحاكم خطاباً مثلاً ، إذ سبقه المذيع ليعلم عن هذه الخطبة للجمهور. كما كان الملوك قديماً يأمرّون طبائخهم أن يتذوقوا الطعام الذي يقدمونه لهم قبل أن يمدوا هم أيديهم إليه حتى يطمئنوا إلى أنه غير مسموم . ولكن ياويل من تسوّّل له نفسه ، في غير هذه الحالة ، أن يمدّ يده إلى الأكل قبلهم ! وفي كل بلاد العالم يجلس المدرس في صدر الفصل مواجهاً التلاميذ ، ورغم ذلك قد تضطره الظروف أن يترك هذه الصدارة ويقف وراءهم في آخر الغرفة ، وذلك عند قيامه باستخدام آلة عرض الشرائح والصور مثلاً . ثم ألم تسمع ياسيد أوزون أن لكل قاعدة شواذ ؟ فلا تكن حنبلياً هكذا يا أخي ، هداك الله ! ولا تكن مناكفاً ، فكلما قال النحويون شيئاً قلت أنت عكسه كأنك «الشريك المخالف» !

وأعجب من ذلك وأدعى إلى الدهشة استنكار كاتبنا مصطلح «الأسماء الموصولة» ودعوته إلى تسميتها هي أيضاً «أدوات» . وشبهته في هذا أنها «ليست معارف»^(١) ، بما يعني أن «الأداة» عنده تقابل «المعرفة» ، والمعرفة أحد قسمي «الاسم» من حيث التعريف والتنكير . أي أنه يعدّ الأسماء الموصولة «أسماء» لكنها غير معرفة ، ومع ذلك وضعها هي و«الحروف» في سلة واحدة مطلقاً عليها جميعاً «أدوات» . فأى اضطراب في الفهم والتصنيف هذا ! واضح أن الرجل

(١) انظر ص ٦٠ .

قد زَجَّ بنفسه فيما لا يفهم أو يحسن . وهي جرأة منه لا أملك إلا أن اعترف بأنى أحسده عليها ، إذ إنى من الذين إذا فكروا فى كتابة شىء شعروا بالرهبة وانهموا أنفسهم وترشوا قبل الاعتراض على شىء وراجعوا ما يعن لهم قبل تسجيله على الورق ونظروا فى الآراء الأخرى التى قبلت فى الموضوع لعلها أن تنبههم إلى أخطاءٍ يستدركونها قبل إذاعتها على الجمهور ، ثم هم يتهمون أنفسهم ويحبون أن يضعوا فى حساباتهم بعد ذلك كله أن من الممكن أن تكون بعض الأخطاء قد تسربت إلى ما كتبوه ، أما السيد أوزون فإنه ، فيما هو بين من الكتاب الذى بين أيدينا ، يهجم على موضوعه رغم قلة البضاعة من الفهم والتصور والقراءة غير مبالٍ بالموقع الذى تقع كلماته واعتراضاته ، إذ يكفى أن يطلق لقلمه العنان فيكتب القلم ما يخطر له ، والقلم (كما نعرف) جماد لم يرزق للأسف عقلاً ولا مقدرة على المراجعة والتثبت ولا يعرف شيئاً اسمه التشكك !

أما لماذا يرفض المؤلف العبقرى أن يعدّ «الاسم الموصول» معرفةً فيتضح من المثال التالى الذى ضربه ، وهو : «جاء الذى لا يعرفه أحد» ، إذ يعلق بأننا «عندما نقول : «جاء الذى لا يعرفه أحد» يتضح تماماً أن «الذى جاء» غير معروف من أى شخص ، فكيف يكون معرفة؟^(١) ، ناسياً أن عبارة «الذى لا يعرفه أحد» قد عرفت به

(١) ص ٦٠ .

ويُنت لنا أنه غير معروف لنا ، وهو ما يميزه عن الباقين الذين نعرفهم. وهذا هو التعريف المراد عند النحاة لا التعريف بمعنى أن الشخص معروف الاسم والسنّ ولون البشرة والطول والعرض والوظيفة والبلد وتاريخ الميلاد والأسرة التي ينتمي إليها... إلخ ، يعرف ذلك عنه القاصي والداني والدنيا جمعاء ، والأفليس هناك من الأشخاص المعارف إلا أقلّ القليل ، وهم الذين طبقت شهرتهم الآفاق وكانت لهم سمعة عالمية ، وإن أمكن التشكيك حتى في هؤلاء لأنه لا يوجد إنسان يعرفه كل أحد على وجه البسيطة! ومع ذلك فمن الممكن مجازة السيد أوزون على فهمه هذا السقيم كى نريح أنفسنا من عناء مثل هذه المناقشات الفارغة فنقول : لا مانع عندنا من إخراج «الاسم الموصول» في هذا المثال وأشباهه من «المعارف» وإدخال الأمثلة الباقية فيها كقولنا : « هلّ علينا الذي ألف كتابا بعنوان «جناية سيبريه» بطلته البهية ». وأنا على يقين أنه سيوافقنا على هذا الحلّ السعيد الذي سيملاً قلبه نشرة وحبوراً بل سيرجع عن اعتراضه على المثال السابق ويقول : «خلاص! الاسم الموصول من أعرف المعارف ، وليس معرفة فقط»! أو ليس مضحكا أن يتصدى إنسان بهذه العقلية للنحو وقضاياها؟ بلى هو مضحك غاية الإضحاك ، ولكنه ضحك كالبكا ، وقديما قيل : «شرُّ البليّة ما يضحك»!

وبالمناسبة فزكريا أوزون ، رغم اعترافه العنيد اللدود على مصطلح «الحرف» و «الاسم الموصول» ودعوته إلى الاستعاضة عنهما بمصطلح «الأداة» ، قلما يستخدم هذا المصطلح الأخير بل يجرى على استخدام المصطلحين المرفوضين في معظم الحالات ، وهو ما يدل على أن الرجل يكتب ما يكتب دون وعى ، فهى حالات نفسية غير مترابطة يمرّ بها مرّاً دون أن يكون له موقف محدد . إنها تحبير صفحات والسلام ، كى يقال إنه كاتب . فقد قلناها ، والحمد لله ، وأثلجنا صدره ! لكن أيّ كاتب ؟ هذا هو مريب الفرس ! وبالمناسبة أيضاً فالإنجليز والفرنسيون والألمان يسمون هذه الأسماء الموصولة : «ضمائر» . وإنى أعلن أسفى المرّ لأنهم قد خيّبوا كالعادة ظن السيد أوزون فلم يسمّوها «أدوات» رغم أنهم ليسوا من ذرية سيبويه أو يمتّون بالقرابة للزمخشري أو ابن عقيل أو الصّبّان ! ألا تبتّاهم وسُحقاً !

ومن المصطلحات التى سخر كاتبنا منها ومن النحاة بسببها مصطلح «الفعل المضارع» ، الذى يقترح أن يغيّر إلى «الفعل الحاضر» حتى «يصبح أقرب إلى الذهن» ، ثم يعقب قائلاً إن «السادة النحاة مع ذلك لم يغيروا قرآن سيبويه وأتباعه ليقولوا : «فعلا حاضرا» عوضاً عن «فعل مضارع» ... إلخ» . وعندّه أن النحاة قد سمّوه «مضارعا» لأنه «مضارع الاسم فى حركاته : فهو مرفوع مرة ،

ومنصوب مرة ، ومجزوم أخرى ، (١) . ومن الجليّ أنه يخلط بين حالات الإعراب (وهي الرفع والنصب والجزم) والحركات (من ضم وفتح، إضافة إلى السكون ، وهو انعدام الحركة) (٢) ، وهذا أمر غريب ممن يرى في نفسه القدرة على مناقحة سببويه ونظرائه . ومن الجليّ أيضاً أنه لا يعرف أن «المضارعة» لا تعنى هذا الذى قال ، وبخاصة أن «الجزم» ليس من حالات الإعراب فى الأسماء ، بل يقول النحاة إن «شبه الفعل المضارع للاسم (والمقصود اسم الفاعل) لا الاسم بإطلاق» حاصل فى اللفظ والمعنى : أما شبهه إياه فى اللفظ فلأنه يجرى معه فى الحركات والسكنات (يقصدون أن «ينصُر» مثلاً يبدأ بحرف متحرك هو الياء ، يليه حرف ساكن هو النون ، فحرف متحرك هو الصاد ، كما هو الحال فى «ناصر» (اسم الفاعل منه) ، فهو يبدأ بمتحرك هو النون ، يليه ساكن هو ألف المد ، فمتحرك هو الصاد. وهذا كما يرى القارئ الكريم شيء مختلف عما يقوله زكريا أوزون) ، وكذلك فى تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة (فى أن كلا منهما مكون من نفس العدد من الحروف الأصلية ونفس العدد

(١) ص ٣٥ .

(٢) علامة على أن علامات الإعراب ليست دائماً حركات بل قد تكون حروفاً أو حذفاً للحروف.

كذلك من الحروف المزبدة ، والأصلية هنا ثلاثة هي التون والصاد والراء ، والمزبدة حرف واحد هو الياء في الفعل ، والألف في اسم الفاعل) . وأما شبهه إياه في المعنى فلأن كلا منهما صالح للحال والاستقبال ، ثم تقوم قرينة لفظية تخصصه بأحدهما^(١) . ويمكن التمثيل لدلالتهما على المستقبل بقوله تعالى في الآية ٢٣ من سورة الكهف : «وَلَا تَقُولُنَّ لِنَشِيِّ إِبْنِي فَأَعِلَّ ذَلِكَ غَدًا» (٢٣) «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» ، فاسم الفاعل هنا يتعلق بالمستقبل لا بالحاضر ، والقرينة هي كلمة «غدا» ، أما المضارع فإنه يدل على الاستقبال قولاً واحداً مع «السين وسوف ولن» ، وكثيراً مع «قد» ، وأحياناً دون أى حرف من هذه الأحرف ، إذ قد نقول : «أفعل ذلك إن شاء الله» بمعنى «سأفعل» ، كما قد يدل على الاستمرار أو على العادة فلا يختص بزمن دون زمن كقولنا : «تدور الأرض حول الشمس» ، و «ينام سعيد ظهراً» ، ويذهب إلى المقهى مساءً . وعلى هذا فالمصطلح والتعريف اللذان ساقهما السيد أوزون ليسا أكثر من كلام فارغ كمعظم ما قاله في كتابه الفطير الذي يريد أن يطاول به الجوزاء ويهدم الراوسى الشحاء!

(١) شرح ابن عقيل ٢٧/١١ هـ / ١ .

والسيد أوزون يرفض إعراب الجُمْل جملته وتفصيلاً ، مؤكداً أن
«ما يسمى إعراب الجمل» ، سواء كان لها محل من الإعراب أو لا ،
ما هو إلا وهم وإضاعة للوقت علينا التخلص منه لأن في ذلك عين
الصواب وصحة المعنى ومطابقتها للحقيقة والواقع»^(١) ، والواقع أنه
ليس للواقع أى مدخل في ذلك عكس ما يهرف به الكاتب ، إذ ما
دخل الواقع في أن تُعَرَّب الجُمْل أو لا ؟ هل في ذلك مصادمة لسنة
من سنن الكون؟ أبداً . هل فيه عدوان على حقوق الإنسان ؟ هل
يمثل خروجاً على مبادئ الأمم المتحدة ؟ هل يمنع الشمس من
الشروق صباحاً ؟ أبداً أبداً . إذن فكل ما قاله لا يسارى شرورى نقيراً!

وبالله ماذا نفعل أمام مثل هذه الجملة : «محمد يلعب الكرة في
الحديقة» أو تلك : «قال سعيد : إني قادم بعد أسبوع» ؟ إن «محمد»
(في الأولى) مبتدأ (subject) في الإنجليزية) ، فأين خبره (the
predicate) ؟ إنه «يلعب الكرة في الحديقة» . وعبارة «قال سعيد»
(في الثانية) هي فعل وفاعل ، ولا بد معها من مفعول ، وإلا فماذا
قال ؟ ومفعوله هو جملة «إني قادم بعد أسبوع» . ترى ما الخطأ في
هذا الكلام ؟ وما الذى فيه مما يخالف الواقع ؟ ليس من المعقول أن
نقول إن «محمد» مبتدأ ثم نسكت ، أو نقول إن «قال سعيد» فعل

(١) ص ١١٦ - ١١٧ . شبكة الألوكة للدراسات والبحوث

وفاعل ثم نكتفى بذلك . إن الكلام على هذا النحو يكون ناقصا ، ولا بد للناقص من أن يكمل . إن هذا قانون من قوانين الحياة والواقع ، أما الذى يخالف الواقع وقوانينه فهو كلام السيد أوزون الذى لا نستطيع أن نعرف له رأيا من ذيل .

إننى أفهم بل أحبب الدعوة إلى عدم الإسراف فى التفاصيل الإعرابية الخاصة بالجمل والاكتفاء بالقول إن هذه الجملة خبر أو مفعول أو حال... إلخ، وبخاصة لغير المتخصصين . إن النحويين عندما يقولون إن الجملة الفلانية المكونة من فعل وفاعل أو من مبتدئ وخبر مثلا فى محل نصب حال ، إنما يريدون أن يكون الطالب على ذكر من القاعدة العامة لا تغيب عن عينيه أبدا ، إذ معنى « فى محل نصب » أنها تحتل موقعا حُكْم الاسم الذى يحتله عادة هو النصب . صحيح أن إعراب الجمل لن يقدم ولن يؤخر لأنه لن تظهر عليها أية علامة إعرابية ، لكن إعرابها (كما قلت) يذكر بالقاعدة وثبتها فى أذهان الطلاب ، ويملا الفراغ الناقص الذى أشرت إليه آنفا . ومثلها الأسماء والأفعال التى يتعذر ظهور علامة الإعراب على آخرها أو يستثقل الذوق العربى العام ذلك . أما الجمل التى لا محل لها من الإعراب فليس هناك ما يدعو إلى الاشتغال بها .

والى القارئ هذا الاقتباس من كتاب «إعراب الجمل وأشباهه»

للدكتور فخر الدين قباوة ، إذ قال إن الجمل قسمان : «الجمل التي لا تخل محلّ المفرد (أى لا تخل محل الاسم) ، وهي لا محل لها من الإعراب لأنها لم تُستخدَم في موضع المفرد ولا يمكنها أن تُقدَّر به ليتيسر تقدير حركات الإعراب التي قد تظهر على ذلك المفرد ... ، والجمل التي تخلّ محلّ المفرد ، وهي تأخذ إعرابه تقديرا لأنها وقعت في موضعه وقامت مقامه ... ولا بد ههنا من الإشارة إلى ناحية ذات أهمية ، وهي أن الجملة التي لها محلّ من الإعراب يجب أن تكون واقعة في موقع المفرد ، والموقع له بطريق العارضة ، وإلا فقد وقعت الجملة في موقعها الأصلي ، وهو موقع ما لا محل له من الإعراب كالذي تراه في صيغة «أل» الموصولة» (١).

وما دنا في الحديث عن الجمل فلا بأس أن نستطرد قليلا فنقول إن من المستحسن القول في الجمل الفعلية والاسمية إن الأولى تتكون من فعل وفاعل ومفعول / أو مفعولين (إلا إذا حذف الفاعل وقام المفعول مقامه فيكون عندنا فعل ونائب فاعل ، أو فعل ونائب فاعل ومفعول) أو من فعل وفاعل وتسمّة ، وذلك في الأفعال التي تسمى حسب المصطلحات الحالية أفعالا ناسخة، وهي «كان وأخواتها» و«كاد وأخواتها» ، والمقصود بـ «الفاعل» هو ما نطلق عليه

(١) د. فخر الدين قباوة / إعراب الجمل وأشباهه / ط ٣ / دار الآفاق الجديدة /

بيروت / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م / ٣١ - ٣٣ .

حاليا «اسمها» و بـ «التتمة» ما نطلق عليه «خبرها» . وهذه التتمة إن كانت اسما فهي منصوبة ، وإن كانت جملة فهي تنمة فقط . وأما النوع الثانى فيتكون من مبتدأ وخبر ، فإذا دخل عليهما «إن وأخواتها» قلنا إن «المبتدأ» منصوب فى هذه الحالة . وفى جملة الاشتغال إذا كان المشتغل به مرفوعا كان مبتدأ ، وما بعده خبر ، وإذا كان منصوبا كان مفعولا به ، والضمير العائد عليه تأكيد له .

ونفس الشيء أدعو إليه فيما يتعلق بإعراب الكلمات التى تلزم حالة واحدة لا تعدوها أصلاً أو عادةً سواء كانت مبنية أو معربة ، مثل أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام والأفعال الماضية والضمائر والحروف ، ومثل «الفتى» فى كل حالاتها الإعرابية ، و«القاضى» فى الرفع والجر وما إلى ذلك ، فنقول مثلاً فى إعراب «مثل الفتى أمام القاضى» : «مثل» فعل ماضى ، و «الفتى» فاعل ، و «أمام» ظرف مكان منصوب بالفتحة ، و«القاضى» مضاف إليه . أما فى تراكيب النداء والإغراء والتحذير وما أشبه فيكفى أن نقول فى «يا عبد الله» : «يا» حرف نداء ، و «عبد» منصوب بالفتحة ، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة . ولا داعى أبداً أن نقول إن «يا» بمعنى «أدعو» ، و «عبد» منصوب على المفعولية ... إلى آخر هذه التأويلات التى لا معنى لها . وبالمثل نصنع فى «البدار» و «الأسد» و «إياك والأسد» : فـ «البدار» اسم مفرغى به منصوب بالفتحة ، و «الأسد» اسم محذّر منه منصوب

بالفتحة كذلك . أما لماذا نُصِباً فلأن العرب تنصب مثل هذين اللونين من الأسماء لا لأن المعنى في الأول «الزم البدار» وفي الثاني «تجنب الأسد» ، فهما مفعول بهما . هذا كلام يشوش ذهن الطالب ويشغله عما هو الزم له وأهم ، وهو سبب من أسباب نفور عامة الطلاب من قواعد اللغة لأنها تبدو لهم ألغازاً عويصة مصطنعة لاجدوى منها ولاصدى لها في الواقع، ونحن معهم في ذلك . وقل مثلاً في جملة «ما أجمل الزهور» و «أجمل بالزهور» ، فكل من «ما أجمل» و «أجمل بـ» هي «صيغة تعجب» ، و «الزهور» في الأولى منصوبة على التعجب ، وفي الثانية مجرورة بـ «في» ، وكفى الله المؤمنين القتال!

وكذلك أرفع صوتي إلى التقليل من التقديرات ما أمكن ، إذ ما معنى أن نقدر فعلاً بعد «إذا» و «إن» الشرطيتين في قوله تعالى: «إذا السماء انشقت»^(١) ، وقوله سبحانه: «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما»^(٢) ؟ ويجيب النحاة بأن «إذا» و «إن» لا يجوز أن تليهما جملة اسمية . وسؤالنا بدورنا هو : ومن الذي أفتى بأن ذلك لا يجوز ، وقد تكرر هذا التركيب في القرآن وفي الشعر القديم كثيراً جداً ؟ أوتعد ذلك كله نصراً على أن التقدير في الآيتين الكريمتين

(١) الانشقاق / ١ .

(٢) الحجرات / ٩ .

هو «إن انشقت السماء انشقت» ، «وإن اقتتل طائفتان من المؤمنين اقتتلوا» ؟ أَوَّصِحَ أن نضع قاعدة من وهمنا أو بناءً على استقصاء ناقص ثم نُخَضِّعُ لها الجمل التي تخالفها قسراً وبلَى الذراع حتى لو كانت جملاً قرآنية ؟ إن هذا هو الذي لا يجوز . كذلك ما معنى القول بأن عبارة «في الخزانة» من قولنا : «الفلوس في الخزانة» متعلقة بمحذوفٍ تقديره «كائنة أو موجودة أو ... أو ...» خير لـ«الفلوس» ؟ لماذا لا نقول مباشرة إن «في الخزانة» هي الخبر ، ونزيع ونستريح ؟ كذلك ما معنى القول إن الفعل المضارع «نُكْرِمُ» في قولنا : «ألا تأتينا فنُكْرِمُكُمْ» منصوب بـ «أن» مضمرة وجوباً ؟ لماذا لا نقول إنه منصوب بعد «واو المعية» ^(١) وكفى ؟ وأيضاً ما لزوم القول بأن «لَعَمْرُكَ» مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره الكلام : «لعمرك قَسَمِي إن الأمر كذا وكذا» ؟ لم لا نقول ببساطة إن «لعمرك» هي «أداة قسم» ، ولا تقدير ولا يحزنون ؟

وعلى مثل ذلك النحو لا داعي أبداً للقول بأن «أنتم» مثلاً في قوله تعالى : «لولا أنتم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ» هي مبتدأ محذوف الخبر ، وأن

(١) لاحظ أنني لا أقول منصوب بواو المعية بل بعد واو المعية . ذلك أن سبب التنصب هو أن العرب تنصب المضارع في مثل هذا التركيب ، إلا إذا فهمنا نسبة التنصب إلى «واو المعية» على أنه مجاز من مجازات الكلام للتسهيل وتذكير الطلاب بالقاعدة .

أصل الكلام : «لولا أنتم موجودون ...» . والعجيب أن النحاة ، رغم هذا ، يقولون إن الخبر في هذا الموضع محذوف وجوبا ، أى لا يمكن ذكره . فما دام ذكره غير ممكن فكيف عرفوا أن ههنا خبرا وأن تقديره «موجود» ؟ إن هذا اعتساف غير مقبول ، والأحجى أن نقول إن الاسم الذى يقع بعد «لولا» الشرطية يكون مرفوعا ، وكفى . وليس شرطا أن يأتى بعدها جملة ، إذ الكلام لا يحتاج إلى هذا البتة ، فقولنا : «لولا أنت» معناها «بدونك» وهو (كما ترى) كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر محذوف . والأحجى أيضا أن نقول فى «نعم الرجل زيد» إن «زيد» بدل من «الرجل» لا إنه مبتدأ حذف خبره وجوبا، إذ لو كان هنا فعلا خبر كما يقول النحاة، فلماذا وجب حذفه ؟ والأحجى كذلك عدم تقدير خبر محذوف فى قولهم : «أنت وحظك» ، إذ المعنى واضح دون تقدير كلمة «مقترنان» فى نهاية الجملة. وإعراب الكلام هو : «أنت» مبتدأ، وعبارة «وحظك» سدّت سدّ الخبر ، والمعنى «أنت مرتبط بحظك» . أى أن «الوار» لا تدل على العطف بل تعنى ارتباط ما قبلها بما يليها . وما دام الكلام يستقيم بهذه الطريقة المباشرة ، فلماذا تلجأ إلى اللف والدوران ؟

وبالمثل أحب أن أعلن استنكارى لقول النحاة فى إعراب «ما» فى قوله تعالى مثلاً : «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ»^(١) إنها «زائدة» ، إذ الواقع أن لها وظيفة تؤذيها هنا ، ألا وهى التأكيد ! فبدلاً من أن

(١) آل عمران / ١٥٩ .

نسميها : «ما الزائدة» فلنقل : «ما المؤكدة» لأنه لا يعقل أن يستخدم القرآن أو أى إنسان عاقل كلمة لا معنى لها . إن النحاة فى استخدامهم لهذا الاصطلاح إنما يفتنون الإشارة إلى أن المجرور لا بد أن يأتى بعد حرف الجرّ لا يفصل بينهما شيء . لكن ما دام قد تكرر مجيء «ما» فى القرآن والشعر القديم بين الجار والمجرور فمعنى ذلك بكل بساطة أن هذا يجوز ، وحيثُذ ينبغى أن نقول إن «الباء» حرف جرّ ، و«ما» مؤكدة ، و«رحمة» مجرورة . ولا داعى لهذا المصطلح الذى يسيء (من حيث لا يقصد نحائنا الكرام بطبيعة الحال) إلى القرآن الكريم أو إلى الشعراء والكتاب ، وهم الذين ميزهم الله بعبقريته البيان .

ولا تتوقف عبقرية صاحبنا عند الإفتاء فى النحو بل يضيف إليه الإفتاء فى سكّ الكلمات الجديدة للمخترعات ومصطلحات العلوم ومستجدات الأفكار والأوضاع والأنظمة والأطعمة والملابس وما إلى ذلك . ورأيه أنه «يتوجب علينا ألا نضيع الوقت فيما يقابل المفردات والمصطلحات العلمية الإنجليزية فى اللغة العربية وأن نعيد النظر فيما يسمّى بمجامع اللغة العربية ومهامها ، فالعرب منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا ، أى على مرّ قرن من الزمن ، لم يقدموا مصطلحا واحدا فى مجال العلوم والتكنولوجيا فى حين أنهم قدموا

آلاف الكتب الدينية والأدبية التي لا تسمن ولا تغنى من جوع . وإن طلابنا اليوم بحاجة ماسة إلى تقوية في لغة العلم السائدة اليوم ، اللغة الإنجليزية ، خاصة في المجالات العلمية لأنهم عندما يريدون التحصيل العلمي العالي فإنهم يحصلون عليه من البلاد الغربية وبلغتهم العلمية ، مع وجوب المحافظة على لغتنا العربية التي ربما تعود إلى القيادة والريادة عندما يتطور أهلها فكريا وعلميا ويتخلصون من شوائب التراث وعقد الماضي التي تلازمهم . كما أن تسمية المخترعات هي من حق الأم التي أوجدتها وأبدعتها ولا يحق لغيرها أن يغيرها ، فنحن نقول : «راديو» عما سمّوه عندنا «مذباع» ، ونقول : «تلفزيون» أو «T.V.» عما سمّوه «الرائي» ، ونقول : «كمبيوتر» عوضا عن «الحاسوب» ، و«تليفون» عوضا عن «الهاتف» ، وغير ذلك من المسميات التي جاءت من الغرب والتي لم يقلح أهل مجامع اللغة العربية في تعريبها أصلا⁽¹⁾ .

وإن نصيحة السيد أرزون في هذه السطور بوجوب المحافظة على اللغة العربية لما يضحك الثكالي واليتامى معا ، إذ أين هي اللغة العربية وقد دعا جنابه إلى تبناها واصطناع العامية بدلا منها ثم مسخها بعد ذلك بالألفاظ المأخوذة من الإنجليزية ؟ ولا أدري لم الإنجليزية

(1) ص ١٦٠ - ١٦١ .

بالذات ، وعندنا اليابان والألمان والفرنسيون والروس وغيرهم من الأمم المتقدمة التي تبتكر وتولد الأسماء الجديدة لما تبتكره ؟ وهو يرى أن نترك كلمات «حاسوب» و «مذياع» وأمثالهما ولا نستخدم إلا «كمبيوتر» و«راديو» ... إلخ لأنها هي الكلمات الصحيحة ، والأخرى خطأ . فتأمل ! وإلى أن يتقدم العرب العالم ويصبحوا مخترعين وُبُحْجِي من حقهم حينئذ، وحينئذ فقط ، أن يستخدموا للأفكار والمخترعات الجديدة ألفاظا من لغتهم تكون هذه اللغة قد استحالت إلى مثل مرقعة الدراويش ! وكل هذا بفضل العبقرية الأوزونية التي تصطنع في عملياتها التفكيرية قدميها الضخمتين المفلطحتين بدلا من عقلها، إن كان عندها عقل !

بارك الله فيك يا مولانا ! ترى من أين جئتنا بفتواك العبقرية بتحريم مك المصطلحات والتسميات الخاصة بالاختراعات ومستحدثات الأفكار على العرب بحجة أنهم لم يخترعوا مدلولاتها ، فمن المحرم عليهم إذن أن يخترعوا لها ألفاظا من لغتهم ؟ يا لك من فقيه ! طيب ، وماذا نفعل بالمسميات الجديدة التي ولدناها من لغتنا؟ أرمى بها في صندوق القمامة ونستعيز عنها بمسميات إنجليزية مهدرين هكذا ما بذلناه من وقت وجهد في التعريب ومتخلين دون

أى داع عن عزتنا القومية؟ ولكن لماذا هذا كله؟ وما الذى يؤذى نفسك فى أن نستخدم كلمات من عندنا لمخترعات لم تُصنَّع عندنا؟ أولاً بَدْ فى رأيك أن نستورد الأمرين معا: المخترعات وأسماء المخترعات؟ أرجو من القارئ الكريم أن يتصور أى مسخ مشوه ستكونه لفتنا لو أخذنا بهذه المقترحات الأوزونية الفذة^(١).

إن صاحب هذه الدعوة لهو فى أحسن الأحوال:

كالعيس فى البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

إن لفتنا، والحمد لله، برغم تخلف أصحابها قد أثبتت عبقرية عجيبة (لا كمعقربة صاحبتنا) فى مجازاة العصر، مع احتفاظها

(١) وليس معنى هذا أن اللغة (أية لغة) يمكن أن تخلو من الألفاظ الأجنبية تماماً. لكن لغة فرقا بين تسرّب بعض هذه الألفاظ إليها بين الحين والحين بحكم الضرورة وبين فتح الأبواب أمامها على مصارعها دون ضابط ولا رابط، وبخاصة إذا كان فى مقدورنا إيجاد مقابلات عربية لها كـ «القرص المدمج»، «اللى - دى»، «الحاسوب»، «الكمبيوتر»، «المرنأ»، «التلفزيون»، و«المسرة»، «التليفون»، و«السيارة»، «الأوتوموبيل»، «القبلة»، «البُعبُبة»، «كرة القدم»، «الفوتبول»، «كرة الطاولة»، «لنج بونج»، و«التسلل»، «الأرف ساهد»، و«فانج الشهية»، «الأبريف»، و«المنظرة»، «الساندوتش».. وهلم جرا. وبالمناسبة فقد كان رأى سلامة موسى من رأى زكريا أوزون، لكن اللغة العربية لم تخفل بما كان ينادى به وطرحه فى سنة الثمانينات!

بقواعدها وأسسها في الاشتقاق والتركيب ، وإن إنساناً يضيق بمثل هذه اللغة لهو إنسان قد حرمه الله نعمة الذوق والعقل ولا يستحق شرف الانتعاش إلى هذا الإبداع البياني!

لكن ليس هذا بغريب على من يقول بعدم أهمية الأدب والدراسات الدينية . إن مثل هذا القائل لأقرب إلى الجمادات منه إلى البشر ! وأنا حين أقول ذلك لا أفتتت عليه في شيء ، فإن مما يميزنا عن الجماد أن لنا عواطف وعقيدة وأخلاقاً تتطلب التغذية والإشباع ، وإن إنساناً لا يجد للأدب والدين من معنى لهو إنسان عارٍ عن هذا كله . بل لسوف أضرب مثالا واحدا يدل على أنه قد عدم العقل أيضا، إذ من المخترعات الحديثة المرئاء (المرئاء رغم أنفه ، وعلى شجى حلقه ومغص بطنه وصداع رأسه) ، فما فائدة هذا المرئاء يا ترى إذا خلا من الأفلام والمسلسلات والمسرحيات والأغاني مثلا ؟ أليست هذه الفنون كلها فنونا أدبية ؟ ثم ألا يحتاج الناس أن يشاهدوا فيه أيضا البرامج الدينية التي تذكّرهم بربهم وتحبى مَوَات قلوبهم وتبصرهم بأمر إسلامهم ؟ ألا يدل هذا المثل على أن الرجل لا يعرف كيف يفكر ، وإنما هي حالات تهيجية تعروه فينطلق رافسا ومحظما كل ما يلقاه في طريقه ؟ إن في هذا الضغن الذي يتناثر من فمه مع زبد شذقيه كالحمم لبرهانا على شيء وراءه . وصدق المولى الكريم :

« قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَقْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ » (١) ،
« وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ » (٢) ، وما هو ذا الرجل يحقّر الكتب
الدينية ويراها عديمة الفائدة ! وهذا يفسّر لنا المغزى الكامن وراء بعض
من أهدي لهم كتابه ، إذ أهداه ، ضمن من أهداه إليهم ، « إلى كل
من أحب الناس على اختلاف أجناسهم وأديانهم ومعتقداتهم » . إن
الكتاب في اللغة والنحو ، فما دخل حبّ الناس على اختلاف أديانها
ومعتقداتها هنا ؟ إن هذا لحن من القول ! ولو كان صادقا في هذا
الحب الكبير لقد كان أولى الناس بحبه هم أهله وعشيرته من
المسلمين ، لكن المقصود هو حب أهل الأديان الأخرى وكراهية
المسلمين ولغة الإسلام والكتب التي تؤلف في الإسلام !

إنه يهاجم القديم على طول الخط ، القديم العربي والإسلامي
وحدده ، وإلا فكل الأمم التي يقول لنا إنه يحبها تحافظ على كثير من
قديمها . ترى هل ترك الإنجليز أو الطليان أو الإسبان نحوهم ؟ وهل
كفّوا عن التأليف في قضايا الدين ؟ وهل توقفوا عن الإبداع الأدبي ؟
فلماذا لا يحقّر إلا أدب العرب وكتاباتهم الدينية ؟ إن من يتخذ من
نبذ القديم مبدأ له فهو إنسان معتوه ، فليس ينبذ القديم ، مجرد أنه

(١) آل عمران / ١١٨ .

(٢) محمد / ٣٠ .

قديم ، تتقدم البشرية بل بنبذ ما ثبت خطؤه أو ضرره ، أما ما لا يزال صالحا من ذلك القديم فلا يفرط فيه إلا أبله . لنستمع إلى ما يقول: «إن عقدة القديم هي عقدة الشرق الإسلامي بأسره ، وخاصة العرب ، فما جاء من القديم صحيح ، وكل ما يعارضه وما خرج عنه خاطئ أو مشكك فيه . وهذه المشكلة المعضلة أرسلت الأمة العربية والإسلامية إلى ما وصلت إليه اليوم، فكم من إنسان عربي وُلد عبقريا فذا^(١)، ومات جاهلا مكبوتا أمام عقَد الماضي وحاكميته! ولو قال أحدنا: أنا أرى كذا في الدين أو اللغة أو الأدب القديم سارع حماة الديار ، ولا تدرى من نصّبهم ليكونوا حماة الديار والماضي ، ليقولوا : ومن أنت لتري ؟ من أنت من العلماء السابقين الذين رأوا وبحشوا وعملوا؟ وما عليك إلا الطاعة والتطبيق ،^(٢) .

وجوابي على سؤاله هو : نصّبهم الذي نصّبك لهدم القديم جملة وتفصيلا في نزقٍ ورعونة ! لقد نصّبت نفسك لهذا ، وهم نصّبوا أنفسهم لذلك، ولكن ثمة فرقا ضخما بينكما : فأنت ترى هدم أهم مقومات الأمة : اللغة والأدب والدين ، أما هم فينافحون عن هذه المقومات ، فشتان هم وأنت ! أما تباكيك على العبقريات المؤرودة فليس لك حق فيه ، إذ ما دامت العبقريات المؤرودة هي من نوع

(١) كمعبرة زكريا أوزون التي يتضح بها كتابه هذا .

(٢) ص ١٥٧ .

عبقريتك فلا عيبهم أن يد هذا ربه حونا من هذا التخلف العقلي ! لقد رأينا ورأى معنا القراء أي لـ من العبقرية عبقريتك ، فأنت لا تكاد تفهم شيئا في النحو : لا مصطلحاته ، ولا مفاهيمه ، ولا تراكيبه ، ولا ... ولا ... أنت لا تفهم إلا شيئا واحدا هو الحقد على لغة القرآن والرغبة الأليمة في تحطيمها، وهيئات ثم هيئات ! فليس بمستطاع الصرصور أن يهدم الهملابا بقرنيه! فاذهب واجلس إلى قَدَمِي من يعلمك العقل أولا ، ثم النحو والصرف واللغة ثانيا (لأنك لا تستطيع أن تتعلم نحوا ولا صرفا ولا لغة دون أن يكون لك عقل يفكر تفكيرا سليما) ، ثم تعال بعد ذلك وادخل من باب النظر في هذه العلوم في تواضع وخشوع ، وادرس ما كُتِبَ فيها دراسة متأنية متعمقة مخصصة. وليس يطلب منك عاقل أن تخرّ ساعتها أعمى أبكم أصمّ على كل ما كُتِبَ وقيل ، بل المطلوب منك هو التسلح بالنظرة الناقدة ، والمتحلية مع ذلك بالتجرد والعدل والإنصاف والرغبة في بلوغ الحق لا بالولع بالهدم والتحطيم والحقد. إن من العيب على الأطفال الصغار التطاول على الحكماء الكبار ، وليس من المعقول أن يطمح إنسان إلى التزبب قبل أن يتحصّر ، لا بل هو مستحيل . فاذهب كما قلت لك فاقرا وحاول أن تفهم وتعمق ، ثم تعال بعد ذلك كله (إن أفلحت في الفهم والتعمق) فأجل نظرتك الناقدة في كتب سيبويه والزمخشري وابن عقيل وابن هشام والأشموني وغيرهم ، وعندئذ قد

تستطيع أن تبصر فعلا ما هو بحاجة إلى إعادة نظر أو تبديل أو استدراك أو تسهيل أو حذف... إلخ . إنهم حقا ليسوا إلا بشرا ، ولكن هذه الحقيقة لا تُعْطَى لكل من هبَّ ودبَّ الحقَّ في التهجم عليهم والتهكم بهم ، وإلا صارت الحياة كلها بهذه الطريقة عبثا في عبث . اذهب إذن فاقراً وانهم وتوسَّع وتعمَّق ، ثم تعال ! أما قبل ذلك فكلا وألف كلا . ولن يفيدك تصايحك وبكاؤك ولطمك خدودك وشقك لهدومك ، فهذا كلُّ سلوك حمقى الأطفال الذين لا يصلح لهم ولا يصلحهم إلا ضربهم على أصحابهم كي يُقْلِعُوا عن هذا السخف ! ولو أننا أصحنا لكل متبلد كسول وعملنا على إرضائه لما تقدمت البشرية خطوة واحدة في مدارج الحضارة والرقى . الحضارة، يا هذا ، جدُّ وكدُّ وعرق ، والتعليم وتحصيل الثقافة هو أبو الجدِّ وأمه وجدوده وأسلافه ، أما الكسالى الذين يريدون أن يأكلوا وهم نائمون فسوف يفرمهم قطار الحياة فرما . وكفانا ، أيها العرب والمسلمون ، نوم وتشاؤب وتخلف وخزى وعار ومذلة ، فالدنيا من حولنا جادة ، ونحن هازلون ، والبركة في أمثال زكريا وأرزون ممن لا يجبون أن يبذلوا جهدا ويريدون أن تنزل الدنيا رغم ذلك على حكم كسلهم وهزلهم ! وهذا هو المستحيل بعينه .

إن من يريد أن يسهل النحو فلا مَعْدَى له عن البناء على ما مضى (بناءً واعياً ناقداً لا بناء العُمى الذين ليس عندهم فهم ولا

تقدير لما يفعلون وما فعله من سبقوهم) ، أما الجران والإصرار كل حين على هدم ما سبق فليس له من معنى إلا العودة إلى نقطة الصفر في كل مرة ، وهذه طريقة تعرق التقدم وتهبط بنا إلى مستوى العجماوات حيث لا وجود للتراكم المعرفي ، ولا فرصة لإحراز أى تقدم . إن الطائر يبنى عشه بنفس الطريقة التي كان يتبعها أول طائر خلقه الله ، وعلى نفس النموذج ، أما نحن البشر فشتان بين الجحر أو الكهف الذي كان يسكنه الإنسان الأول وبين القصور والدارات والعمائر التي نبنها اليوم . كذلك فالبقرة تقتنى نفس الأسلوب الذي كانت تقتنيه جدتها الأولى قبل ما لا أدرى كم من ألوف السنين أو من ملايينها في تناول طعامها ، أما نحن بنى الإنسان فيا لها من آماد شاسعة تُذهل اللب تلك التي تفصل بين الطريقة البدائية التي كان أسلافنا الأولون يقتطعون بها اللحم النيء من جسد الحيوان الذي كانوا يقتلونه أو يصادفونه ميتا في فجر التاريخ السحيق (أو بالأحرى في ليله الدامس) وبين الأسلوب المتحضر الراقي الذي نعدّ أطعمتنا وتناولها اليوم به!

لقد تعددت المحاولات التي قام بها علماء النحو ومن يهتمون مثلهم بهذا الفرع من العلم لتيسيره ، ولم يحدث أن عالما محترما اعتمد أسلوب الركل والرفس الذي لجأ إليه زكريا أوزون ووجد من يشجعه ويتفخ فيه حتى خيلوا إليه (وبا للمصيبة!) أنه خير في هذا الميدان ، على الرغم من أن هذا الميدان هو من الميادين التي لا يصلح

فيها الركل والرفس ولا يليق ، لأننا لسنا في إسطنبول للخيل أو حظيرة
للحمر بل في مجال بحث وعلم . إن أداة البحث والعلم هي العقل لا
الأقدام والسيقان ! لقد اجتهد رفاة الطهطاوي وعلى مبارك وعلى
الجارم ومصطفى أمين ومحمد أحمد برانق وعبد المتعال الصعيدي
وابراهيم مصطفى وعباس حسن وشوقي ضيف ومحمد كامل حسين
وغيرهم في محاولة تسهيل النحو وتحييه إلى طلاب العلم فلم يهيجوا
هذا الهيجان الأرعن الذي طالعا بوجهه القبيح المنقر في كتاب
«جناية سيويه» ، بل قرأوا وهضموا وناقشوا وقارنوا وقلبوا الأمر على
وجوه قبل أن ينتضوا القلم ليكتبوا . ونستطيع نحن أن نختلف معهم
في هذا أو نوافقهم في ذلك لأن هناك أسسا مشتركة بيننا وبينهم من
الفهم والتحصيل ، أما في حالة زكريا أوزون فأين تلك الأسس
المشتركة ، والرجل جاهل لم يحصل شيئا ينفعه في حاضره أو
مستقبله ؟ لذلك قلت له : «اذهب واقراء» ، بل أقول له كما قال
الشيخ لسعيد مهران في رواية «اللس والكلاب» : «توضأ واقراء» .
توضأ يا سيد زكريا من هذه الرعونة ! توضأ من ذلك الحقد على
العربية وما تعنيه وترمز إليه ! توضأ من جهلك وقلة حيلتك ! توضأ من
تطارلك (وأنت القزم الشخّ الهزيل) على فحول العلماء ! توضأ من
وهمك أنك عبقرى وأن من حقتك أن تقارع الفحول ! لو كنت
عبقريا كما تتوهم لكنت تريت وقرأت فأتفتت القراءة ، وأدرت

الموضوع في رأسك فأحسنت الإدارة ، وقلبتة تقليبا حتى ينضج
ويستوى قبل أن يخطر في بالك أن تمتشق القلم وتخط به على
الورق. إن الإمساك بالقلم لهُو من السهولة بحيث يستطيع أيّ أمي أن
يفعله ، وكذلك الخطُّ على الورق ، ولكن أيُّ خطِّ ؟ إن لمة فرقا
بين نكش الدجاج وكتابة العلماء ! فاختر لنفسك المعسكر الذي
تحب أن تعتزّي إليه : فإن كنت تريد أن تكون مع الدجاج فمكائنك
لا تَبْرَحْهُ ، فأنت معها ، أما إن كنت تبغى أن تُحشِرَ في صحبة
العلماء المحترمين فقد شرحتُ لك السبيل ، وأنت بعدُ حرٌّ ، وذنبك
على جنبك ، وانظر لا يخدعتك أمثالك ممن يخلعون عليك الألقاب ،
فليس بنافع للقرود أن يشي على جمال خلقته قرد مثله ! ومتى كانت
الألقاب قادرة على أن تجعل من الجبان شجاعا أو من الشحيح جوادا
أو من العميّ فصيحاً أو من الجهول عالما؟ إذن لَمَا كان شيء أسهلَ
من طريق المجد والعظمة ، بيدَ أنه في واقع الأمر وحقيقته طريقٌ وعَرٌّ
قلما سلمت فيه الأقدام من العثار والانزلاق ! فما بالك إذا كانت
القدم التي تسير فيه ضخمة مفلطحة غبية ؟

وعودةً إلى الذين دعوا إلى تسهيل النحو واجتهدوا فيه نقول إننا
(مع احترامنا لجهودهم وجهود كل غيور على العربية وقواعدها
ورغبتهم في تثقيف الألسنة الناملقة بها كي تصبح ألسنة بصيرة ماهرة

يُطرق الكلام الصحيح الفصيح) نرى أن جهودهم المخلصة لن تؤتى ثمارها المرجوة وعلى أوسع نطاق كما يحبون ونحبّ إلا إذا توفرت لها بعض الشروط المهمة : فأولا كيف يُرجى لهذه الجهود الكريمة أن تحقق هدفها ، والعرب بوجه عام ، متعلمين منهم وغير متعلمين ، لا يُحلّون لغتهم من نفوسهم وحياتهم المحلّ اللائق بها؟ إن الشعور القومي والديني الرشيد غالب أو على الأقل غائم عند الأغلبية منا ، وهذا الشعور ينسحب أول ما ينسحب على اللغة ، حتى إن العربي لا يعتز بلغته ولا يشعر أن من واجبه بل مما يشرفه ويرفع ذكره بين الناس أن يُحكّمها ويتقنها نطقاً وكتابةً وتدوقاً . بل إن العربية لتعرض على ألسنة كثير من أبنائها لسيولٍ من التهكم لا أظن لغة أخرى في العالم تتعرض ولا لعُشر معشائه ، وبخاصة في التمثيليات والمسرحيات وشرائط الخيالة مما لا يعادله في قوة تأثيره أية وسيلة أخرى . وكثير من العرب يحرصون أشد الحرص على ترصيع كلامهم بألفاظ وعبارات أجنبية رغبة منهم في التباهي بأنهم متحضرون ، مع أنهم قد يكونون من أخط طبقات المجتمع في الذوق والثقافة ، لكنه الإحساس بالدونية والنقص !

ويرجع هذا ، فيما يرجع إليه ، إلى أن الإسلام ولغته والعرب الذين نشروهما في أيام عزتهن ومجدهن ورجولتهن وفحولتهن في

أرجاء المعمورة يشكلون منذ وقت بعيد هدفا دائما لدعاية شياطين الاستعمار والاستشراق والتبشير المسمومة ، هؤلاء الشياطين الذين لم يتركوا في الغالب مكرمة فينا أو في لغتنا وديننا إلا مسحوها وقلبوها مذمة وعارا ، يُلْحُونَ على ذلك إلحاحًا لا يعرف كَلَلًا ولا مَلَلًا ولا يتوقف لحظة من ليل أو نهار ، ويصطنعون فيه كل الأساليب التي تخطر والتي لا تخطر على البال ، ويفتنون فيها تفننا بغية كسرنا بل تحطيمنا حتى لا تقوم لنا بعد ذلك قائمة فيسهل عليهم مضغنا وابتلاعنا . إنها حرب ضروس رهيبه ، وهذه بعض نتائجها المهزنة ! ومن أسرار نجاحهم في هذا الميدان أن العرب في هذه الفترة من تاريخهم قوم متخلفون عن الغرب وأهله تخلفا شنيعا ، وهذا التخلف يتخذه أولئك الشياطين حجة على أننا رُكُلٌ ما يتعلق بنا في الحضيض الأسفل ، وفي ذات الوقت نراهم يتخذون من الأساليب والأسباب ما هو كفيل باستمرار هذا التخلف . إنها لعبة معقدة ، ولكن هكذا هي ! ومن مظاهر تخلفنا أننا نميل إلى الكسل ولا نتخذ لأي شيء عدته كما ينبغي أن نتخذ العدة ، إذ إن الجذ بطبيعته متعب ومزعج ، والكسالى البلاداء يكرهون أي شيء يتعبهم ، ويحبون أن يظلوا في غطيظهم لا يزعجهم مزعج ، ولتكن النتائج ما تكون ، ولتصب عليهم المصائب من كل حدب وصوب كما يحلر لها ، فلكل ذلك رب اسمه الكريم ، وساعتها سيفرجها ربنا ! أما كيف فليس هذا

أوان التفكير في ذلك «الكيف» بل أوان الاستغراق في «الكيف» الآخر . وعلى ذلك فأغلبنا لا يحبون العلم لأنه يستلزم السهر وإرهاق العين والمخ وتناول الدواء المر ، فضلا عن أن نتائجه لا تظهر لساعتها بل تحتاج وقتا طويلاً . ثم لماذا نتعب أنفسنا ، ونحن نستطيع أن نحصل بالاستيراد على كل ما نريد ؟ حتى إن مدينة القاهرة على جلالة قدرها ، فيما قرأت ، قد استوردت أجانب لجمع قمامتها ، ولا تزال القمامة رغم هذا تملأ جنباتها .

الطالب العربي عليه إذن أن يُقبل بجمع همته على العلم إن أراد تقدما ، أما أن يبقى في مكانه لا يريد أن يارحه ثم يشكو من صعوبة النحو فذلك لن يقضى على المشكلة . وبالمناسبة فالذى يشكو من النحو يشكو عادة من غير النحو ، والطالب الجاد لا يشكو من هذا ولا من ذلك . ولقد أتقن كثير منا لغتهم منذ وقت مبكر، وهم لا يمتازون عن غيرهم امتيازاً ملحوظاً في الذكاء ، لكنه الحب والعمل والتعب والسهر والرغبة في الإنجاز والمعرفة بأن حلاوة الحياة لا تُسلم نفسها إلا لمن صبر على تجرع مرارتها طويلاً . هذه هي طبيعة الأمور ، لكن قومي لا يعلمون ، أو يعلمون ولكنهم يتجاهلون! قل لى بربك : لماذا أتقن أجدادنا لسانهم بدليل خلو مؤلفاتهم من الأخطاء النحوية والصرفية ، على حين أن كثيراً جداً من مؤلفاتنا الآن تعج بمظاهر المعجز الفاضح عن السيطرة على قواعد اللغة ؟ إنه الفرق بين الجد

والهزل ، بين العمل والكسل ، بين الشعور بالعزة والإحساس بالهوان ،
بين الثقة بالنفس والارتياح اليأس فيها وفي قدراتها! أتكون لغتنا
ونحوها أصعب من لغة الصينيين أو لغة اليابانيين مثلا؟ إن نحو لغة
الضاد لم يتغير في شيء ، اللهم إلا أنه الآن أصبح يُعَرَّضُ بطريقة
أسهل ، فلماذا أتقنه على صعوبة طريقته الأقدمون ، يكثر منا
العاجزون عن ذلك رغم أن طريقة عرضه قد أصبحت أيسر وأكثر
جاذبية ؟

ومعروف أن الإنسان إذا لم تكن عنده رغبة حقيقية وإرادة لعمل
الشيء فإنه يجده صعبا ولا يحسنه مهما حاول المشرفون عليه أن
يدفعوه إلى التعلم وبذل الجهد. ويزيد الطين بلة أن التعليم الآن بعد
أن صار مجانيا وبعد أن أصبح وجاهة اجتماعية في بلاد العرب
أضحى يضم من لديه استعداد ومن ليس له من الاستعداد شيء يذكر،
ولم يعد مقصورا على من يختاره بشوق ولهفة كما كان الحال قديما
أيام أن كان لا يذهب إلى حلقة الدرس إلا من يحب العلم وعلى
استعداد لدفع ضريته . أما الآن فكل الصبيان والشبان تقريبا يذهبون
إلى المدارس والجامعات ، وأغلبيتهم الساحقة لا تدرك قيمة العلم
ولا تذوق له معنى . إنما هو وقت فراغ يمضيه الواحد منهم مع
لذاته . وإني لأذكر إلى الآن تعليق إحدى الطالبات البريطانيات ممن
كنا نعلمهن اللغة العربية في آداب عين شمس في الثمانينات عندما

ربيعة وابن قيس الرقيبات وأبي نواس وشار وابن الرومي والبُحْثَرى وابن
المعتر والمتبى والبهاء زهير وحافظ وعلى محمود طه والسياب ومحمود
درويش ، ولا إلى روائع ابن المقفع والجاحظ وابن قتيبة والطبرى وأبي
الفرج الاصفهاني وأبي حيان التوحيدى وابن حزم والغزالي والحريري
والشدياق والمنفلوطى وشكيب أرسلان وكرد على وجبران والريحاني
والعقاد والمازنى وطه حسين وزكى مبارك وغازى القصيبى ... إلخ ...
إلخ ؟ إن إنساناً قد حرمه الله هذا المتعة العلوية لفقير مسكين ! ولعل
القارئ لا يزال يذكر لوزراء السيد أوزون بالأدب ، الذى يعدّه عديم
الجدوى ، فهذا يفسّر له الكثير !

لقد لاحظتُ على كثير من طلبتى فى الماجستير والدكتوراه أنهم
لا يهتمون بالقراءة لكبار الكتاب بل يقتصرون فى الأغلب الأعم على
قراءة الرسائل التى كتبها زملائهم ، أى أنهم يأخذون اللغة عن شبان
أمثالهم لا يزالون فى بداية الطريق ولم يكتسبوا الأسلوب بعد ، فهم
بمثابة الأعمى الذى يسترشد فى الطريق بأعمى مثله . كما لاحظت
أنهم لا يقرؤون فى العادة كتاباً أو مقالاً إلا إذا كان ينفعهم نفعا
مباشراً فى الرسالة التى يُعدّونها . أفصح إذن أن نفاجاً برداءة أساليبهم
وما يطبع تفكير أكثرهم من سقم وفوضى واستعصائهم على
الإصلاح ؟ إن صدورنا ، على رغم تصبرنا وما تأخذ به أنفسنا من
التسامح وطول البال ، لتضيق أشد الضيق ونحن نرى الطالب من

هؤلاء يعود مرة بعد مرة بعد مرة بعد مرة ... إلى اجتراح نفس الأخطاء التي نصلحها له ونشرح له وجه الصواب فيها مردفين له كل هذا بالأمثلة الموضحة . ثم يقول زكريا أوزون إن النحو العربي لا علاقة له بالمنطق ولا بالعقلانية . إنه هو نفسه أكبر دليل على صحة ما أقول، إذ تصدى المهمة الجليلة لم يستعد لها ولا بواحدٍ على مائة مما تستلزمه هذه المهمة الجليلة من استعداد .

كذلك ينبغي التنبيه إلى أن تدريس النحو يتجه في الغالب ، وبكل أسى وأسف إلى حفظ القواعد ، أما التطبيق فلا يلقى العناية الكافية ولا اللائقة ، وعادة ما يقتصر على الإعراب . والنتيجة أن كثيراً جداً من الطلاب يحفظون القواعد عن ظهر قلب ، لكنهم لا يستطيعون أن يُعربوا ، وأن كثيراً جداً من الماهرين في الإعراب لا يستطيعون رغم ذلك أن يقرأوا أو يكتبوا على نحو سليم . وبهذا تحول حفظ قواعد النحو والإعراب إلى هدف في حد ذاته مع أنهما في حقيقة الأمر ليسا أكثر من وسيلة إلى النطق الصحيح والكتابة البرهنة من العيوب والأخطاء واكتساب الحساسية التعبيرية عما يستكن في أطواء النفس من المشاعر والخلجات ، وما يدور في الذهن من أفكار ومعانٍ ، وما تجيش به الحياة حولنا من مرئيات ومسموعات ومشمومات وملحوسات .

ولست أنسى ، عندما كُلفت أنا وزملائي قبل حصولنا على

درجة الدكتوراه بأن ندرّس النحو لطلاب القسم في آداب عين شمس تدرّسا تطبيقيا ، كيف أنى لم أبال كثيرا بمسألة الإعراب أو ترديد نصوص القواعد ، بل جعلت كل وكُدى تقريبا إلى تدرّيب الطلاب على قراءة بعض المقالات لكبار الصحفيين المشهورين بحوية الموضوع وحلاوة الأسلوب بحيث يقرأ أحد الطلاب وينصت الباقيون إليه ، فإذا أخطأ رفعوا أيديهم وبينوا موضع الخطأ وذكروا وجه الصواب ، مع الإشارة السريعة إلى القاعدة التي تحكم ذلك ، بالإضافة إلى تكليفهم بكتابة نحو صفحة في البيت يحضرونها معهم ويقرأ كل منهم صفحته بنفس الطريقة التي يقرأون بها المقال الصحفي ، ثم نختم الدرس بأن أقرأ أنا عليهم نصّا أختاره وأتعمد اجتراح خطأ في كل جملة من جملة ، ومن يكتشف ما وقعت فيه يرفع يده ويصوبه ... وهكذا . وقد ذكر لي أكثر من طالب متفوق بعد ذلك بسنوات أنهم قد أفادوا أكبر الفائدة من هذه الدروس وأنهم كانوا يحبونها . ولكن لا بد أن أشفع هذا بالقول بأن ذلك الحب لم يكن عامّا بين الطلبة . أقول هذا وأقول معه بأنى لست متخصصا في النحو ولا في الدراسات اللغوية بل في النقد والأدب . والطريف أننى أنا وأحد أصدقائى بالقرية كنا نعمل شيئا من هذا عندما كنا في آخر المرحلة الإعدادية ، فقد كنا نصعد في مشدنة الجامع الكبير في قيلولة الصيف في أوائل

ستينات القرن الماضي ونجلس هناك في مهبّ النسيم العليل ينفحنا من شجرة «ذقن الباشا» المجاورة للمسجد ، وفي أيدينا كتاب من كتب الأدب أذكر منها «الزنبقة» لحسين عفيف ، فيقرأ أحدنا فيه على حين ينصت الثاني له ، وإذا ما أخطأ نبهه إلى خطئه . ولست أدعى أننا كنا نتبه دائماً للخطأ والصواب ، ولكنها كانت الخطوات الأولى على طريق عشق اللغة وإتقان القراءة والكتابة الصحيحة .

كذلك ينبغي أن تكون التطبيقات في البداية من الكتابات العصرية والمقالات التي يؤلفها الصحفيون المشهورون بجمال أسلوبهم وحيوية ما يكتبون ، فإن ذلك أقمن أن يزيل من نفوس الطلبة الرهبة والوحشة ويشعرهم بأنهم يتنفسون هواءً طبيعيًا فلا يرتبط النحو والصرف في أذهانهم بالتكلف والتعقُّر . أوصي بهذا لأن الأساليب العصرية تخلو من التراكيب النادرة التي لم تعد تُستخدَم والتي يرهق الذهن إعرابها مع ذلك إرهاقا .

فإذا ما قبض الطالب على أزمّة النحو في استعماله المعاصرة قدّمت له بعض النصوص القديمة إلى جوار النصوص الحديثة ... وهكذا . ولا بد في أثناء ذلك كله من تفهيم الطلاب أن الإعراب هو السبيل إلى التعبير السليم الحساس عما بنفس الكاتب ، فضلاً عن أنه يتيح له حرية لا نظير لها في أية لغة أخرى لتنوع طرائق التعبير

واصطلياد أدق الأفكار والأحاسيس بأرجز طريق^(١)، وأنه أيضا السبيل إلى فهم ما يريد ذلك الكاتب، فلم يؤت به للزينة الفارغة ولا للتحكم المرهق. كذلك ينبغي ألا يرد استعمال أو إعراب يمكن أن يوجد له وجه فلا يبدو النحوي كالشريك المخالف الذي أخذ على عاتقه معاندة الآخرين بكل طريق. ومن المستحسن هنا الاستعانة بالتسجيلات والشرائط التي يستمع إليها الطالب ويحتذى ما تقدمه له من نماذج احتذاء يقوم على كثرة التكرار حتى تنطبع الصيغ والتراكيب السليمة في ذهنه وينطق بها لسانه دون تفكير كأنها سليقة فيه.

ولقد تعلمت اللغة الإنجليزية في أكسفورد على نفسي أكثر مما تعلمتها على أيدي المدرسين بعد أن عرفت كلمة السر هذه، فكانت حريصا على أن أشتري كل ما تقع عليه عيني من كتب لتعليم تلك اللغة ثم أعكف على تعاريفها النحوية حلا واحتذاء نطقيا لما فيها من

(١) ونضرب مثلاً واحداً لما نريد قوله، وهو أننا نستطيع أن نقول في الفصحى: «ضرب محمد علياً، وضرب علياً محمد، علياً ضرب محمد، وعلياً محمد ضرب، ومحمد ضرب علياً، ومحمد علياً ضرب»، ولكل تركيب من هذه التركيبات شية خاصة به في المعنى، أما في العامية فليس أماننا إلا أن نقول: «محمد ضرب علياً». وقد ورد هذا المثال في كتاب «مستويات العربية المعاصرة في مصر» للدكتور السعيد محمد بنوي (دار المعارف بمصر / ٥٦). ونطبعة الحال فإن الأمر أحقد من ذلك وأوسع، لكنه مثال يشير إلى ما وراءه.

نماذج حتى أحسست أن لساني قد نشط من عقاله واستقام بعد اعوجاج، ثم عدت بعد ذلك إلى الفرنسية ، التي كنت قد درستها في المدرسة في مصر ونسيتها إلى حد كبير في غمرة انشغالي بتعلم لغة جون بول، فبدأت دراستها من جديد بذات الطريقة وبلغت فيها في مدى زمني جد قصير ما لم أستطع بلوغه في السنوات الطوال التي صرمتها في تعلمها في أرض الوطن . ونفس الشيء صنعته في لندن مع الفارسية في آخر شهرين قضيتهما هناك عقب حصولي على درجة الدكتوراه ، ثم مع الألمانية ، التي درستها في معهد جوته بالقاهرة واستطعت بعد عدة شهور أن أقرأ بها ترجمات القرآن الكريم، وإن كنت قد أهملت للأسف هاتين اللغتين فيما بعد حتى أنسيتها لعدم توفر المؤلفات المكتوبة بهما في مصر إلا في نطاقات المتخصصين الضيقة .

ولكن قبل ذلك كله لا بد من توفر الهمة والإرادة والرغبة الصادقة بل العارمة عند الطالب ، وإلا فلو ذوّنا له قواعد النحو والصرف في كوب من الشرابات وسقيناها إياه بـ «الملعقة الصيني» كما تقول الأغنية الشعبية فلا أمل في أن يتعلمها لأن عقله لن يتفاعل معها بل سيرفضها كما يرفض الجسم عضوا غريبا عليه . الهمة والإرادة : هاتان هما كلمة السرّ والسحر التي تفتح بها الأبواب ، وتذلل بها

الصعاب ، وتعنو للإنسان شمّ الجبال والهضاب! وبدونها لن يفلح عباقرة الأرض جميعا في تعليم إنسانٍ أى شيء . لقد كثر القول في عصرنا إن النحو العربي صعب ، فهل يا ترى يتقن طلابنا نحو الإنجليزية أو الفرنسية أفضل مما يتقنون نحو العربية ؟ أستطيع أن أجيب من واقع خبرتي الطويلة في التعليم بملء فمى وبملء يقينى معا بالنفى . إن أشباه العوامّ والدجالين من الذين يزورون بالنحو العربى هم الذين يتوهمون أو يريدون أن يتوهم الآخرون أن الجواب الصحيح على ذلك السؤال هو : «نعم» ، إذ يكفى أن يلوى شخص ما لسانه أمامهم بلغة أجنبية كالإنجليزية مثلاً حتى يقولوا : انظروا كيف يتكلم الإنجليزية ويتصرف فى نحوها بسلاسةٍ لا يستطيعها فى لغة أمته ! وشتان بطبيعة الحال بين لى اللسان بهذه اللغة الأجنبية أو تلك وبين إتقانها ومعرفة قواعدها . لكنّ ما للعوامّ والدجالين وهذا ؟

بقيت مسألة ، وهى الشبهة التى يرفعها فى وجه النحو والصرف الكارهون للعربية وأساليبها العجيبة وراثتها الثرى العظيم ، إذ يقولون : ولماذا لا نسكّن أواخر الكلمات التى تُعَرَّب بالحركات ونلزم فيما يُعَرَّب بالحروف وضعا واحدا ، أو لماذا لا نترك كل إنسان يحرك أواخر الكلمات أو يختار الحرف الذى يجعله فى نهايتها حسب هواه ، ونجرى فى تركيب الجملة العربية على وتيرة واحدة لا تتغير كما هو

الحال في اللغات الأوربية المعروفة لنا ونربح ونستريح ؟ لكن قائلى هذا الكلام قد فاتهم عدة أشياء : فمنها أننا سنغير لغتنا تغييرا عنيقا يرجها رجاً وينقلها من حال إلى حال تبدو معه اللغة التي أُلّفَ بها تراثنا على مدار ستة عشر قرنا ويزيد كأنها لغة أجنبية لا بد من صرف الوقت والجهد لتعلمها من جديد ، وقد نتقنها بعد هذا كله أو لا نتقنها كما هو شأننا مع اللغات الأجنبية. وبأنى على رأس هذا التراث كتاب الله الكريم ، الذى يظن زكربا أوزون ومن أزه على هذا الكلام العجيب أنه يستطيع أن يختلنا فى شأنه بالقول بأن القرآن شىء مختلف وأنا لن نتعرض للغة على أى وضع ، بل يبقى له الإعراب . وهل يستطيع أحد ، بعد أن نُسْقِطَ ذلك الإعراب من لغتنا الجديدة بل بعد أن نطرح عنا اللغة الفصحى جملة ونركن إلى العامية (بل العاميات التي لا تكاد تنتهى عدداً) ، أن يفهم لغة القرآن ؟ إن هذا منطوق إبليسى لا يمكن أن يدور إلا فى عقول الشياطين ! وهو ، فى حال أوزون ، تريد بيغائى لما أذكر أنى قرأته عند أحد النصارى ممن يدعون إلى الأخذ بالعامية وإهمال الفصحى . فانظر أيها القارئ إلى ما تهجس به الضمائر الملتوية ثم يأبى الله إلا أن يفضح نياتها السود فيطفو على ألسنتهم ذكر القرآن ، الذى إنما يتكلمون هذا كله لحره ومحوه من الوجود فى صمت لا يستفز مشاعر الغيارى من العرب والمسلمين ، إلا أنه سبحانه ينطق ألسنتهم بما تريد قلوبهم أن تخفيه فى أطواء كهرفها المسكونة بعقارب الحقد وأفاعيه!

ثم سؤال آخر : أيهما أحسن خطبة وأبرك عقباً ؟ ألا يكون
للجملة العربية إلا تركيب واحد لا تعدوه كالفقير الذي لا يعرف إلا
لونا أو اثنين من الطعام لا يغيرهما على توالى الأيام والأعوام ، أم أن
يظل لها ثراؤها الذي نعرفه والذي يتيح للكاتب والمتكلم أن يتفنن
كما يحب في بنائها بالتقديم والتأخير والحذف والإضافة والاعتراض
والتلوين في أمان وثقة وسر بحيث يبدو النص الأدبي ، وبخاصة عند
أرثك الذين تشرهوا عبقرية الأسلوب العربي ، حديقة حالية بفاتن
مختلف الأوراق والشمار والأزهار والألوان والطور وأنغام النحل
والطيور ؟ سيقول أوزون ومن وراءه : بل فضل الوتيرة الواحدة ! لكن
أوزون وأمثاله نسوا أو يتناسون أنهم لا يملكون وحدهم هذه اللغة أولاً ،
وأنهم ليسوا ممن ينصت إليهم لما ظهر من جهلهم وسوء طويتهم ثانياً ،
وأنهم إن رضوا بهذا فلن ترضى نحن الذين أنعم الله علينا بالقدرة
على تمييز هذه الفتنة الرائعة العبقرية في لغة القرآن الكريم
والاستمتاع بها وتقديرها حق قدرها . وكما أنه من غير المعقول أن
ترتد البشرية على أعقابها فتعود إلى تغطية أجسادها بأوراق الشجر بدلاً
من الملابس الجميلة التي يتفنن الصمّمون والصنّاع والخياطون في
إخراجها لنا كي نتم بملابسها وشكلها وألوانها وتفصيلها ، أو أن
ترجع القهقري فتصنع كما تصنع الذئاب إذ تتناول طعامها
بنهش جثث الحيوانات النافقة وترك المائدة والأطباق والأكواب

فتأمل وتعجب ! ولم يكتف العارض بذلك الهراء بل جعل كاتبنا العاطل عن العلم حلقة في سلسلة تبدأ بابن جنى من العصر العباسي وتصل إلى الشيخ إبراهيم اليازجي في العصر الحديث، مسوياً على هذا النحو المضحك بين البعوضة والنسور ! وواضح أن كاتب العرض المذكور لا يعرف شيئاً عن موضوعه ، والأما قال مثلاً إن المؤلف يدعو إلى التخفيف من قواعد الإعراب ، إذ إن زكريا أوزون إنما يدعو إلى نيل اللغة العربية جملة والاستعاضة عنها بالعامية ، وهو ما يعنى القضاء على الإعراب نهائياً لا التخفيف منه كما بهرف صاحب العرض .

الحق أن السيد أوزون بحاجة ملحة للعودة إلى قاعة الدرس كي يسد ثغرات الجهل الكثيرة التي يعاني منها ، أما أن يكون أستاذاً أو خبيراً لغوياً أو ما أشبه من ألقاب الخبيص هذه فذلك من نكد الدنيا. ولقد استفز هذا التدجيل كاتباً فلسطينياً حراً هو د. رفيق حسن الحلیمی، فانبعث للردّ عليه مهاجماً أصحاب القلوب المريضة والنيات الخبيثة الذين يعملون بكل جهدهم للقضاء لا على النحو فقط بل على كل ما هو عربي وإسلامي ، واصفاً إياهم بأنهم أصحاب أقلام مأجورة ويحركهم التعصب العرقي والنصرة الإثنية . ويبدو أنه يؤمى إلى أن أوزون ليس عربي الأصل . كما يؤكد د. الحلیمی بحق أن العيب ليس في لغتنا بل فينا نحن ، نحياتنا متردية في كل جوانبها لا في

اللغة فحسب ، وهو ما أبرزناه بما فيه الكفاية فيما مرّ من صفحات .
 وبحق أيضا يؤكد أن الكتاب يفتقد المنهجية العلمية والموضوعية وأنه
 يعكس حالة مرضية عصائية مزمنة من الإفلاس والتدهور والخضوع
 التام لذاتية مسرقة من أحد أدعياء الثقافة والإصلاح^(١) .

(١) يمكن للقارئ الرجوع إلى الرد كاملاً في موقع صحيفة «الرأي العام» على
 «الشبك» (الإنترنت) .



د. إبراهيم عوض (راداب عين شمس)

• دكتوراه من جامعة لوكسبورج ١٩٨٢ م

• له عدد من المؤلفات النقدية والإسلامية منها :

- معركة الشعر الجاهلي بين الرافعي وطه حسين
- المتنبي - دراسة جديدة لحياته وشخصيته
- لغة المتنبي - دراسة تحليلية
- انتقري بإزاء القرن الإسعاهيلي في تاريخ الإسلام (مترجم عن الفرنسية مع تعليقات ودراسة)
- استشرفون والقرآن
- ماذا بعد إعلان سلطان رشدي توبته ؟ دراسة لغوية وموضوعية للآيات الشيطانية
- الترجمة من الإنجليزية - منهج جديد
- عنزة بن شداد - قضايا إنسانية وفنية
- اتابفة الجعدي وشعره
- من ذخائر المكتبة العربية
- انسجم في القرآن (مترجم عن الإنجليزية مع تعليقات ودراسة)
- جمال الدين الأفغاني - مراسلات ووثائق لم تنشر من قبل (مترجم عن الفرنسية)
- فصول من النقد القصصي
- سورة طه - دراسة لغوية أسلوبية مقارنة
- أصول الشعر العربي (مترجم عن الإنجليزية مع تعليقات ودراسة)
- المقارنات الكاتبة البنجلاديشية تسلية تسرين على الإسلام والمسلمين - دراسة نقدية لرواية العار .
- مصدر القرآن - دراسة لشبهات المستشرقين والمبشرين حول الوحي المحمدي
- نقد القصة في مسر من بداياته حتى ١٩٨٠ م
- محمد حسين فيكل أدبيا وثاقدا ومفكرا إسلاميا
- سورة النورين التي يزعم فريق من الشيعة أنها من القرآن الكريم - دراسة تحليلية أسلوبية
- ثورة الإسلام - أستاذ جامعي يزعم أن محمدا لم يكن إلا تاجرا (ترجمة وتفنيد)
- مع الجاهظ في رسالة الرد على النصارى .
- محمد لطفي جمعة - قراءة في فكره الإسلامي
- أبطال القنبلة النووية الملقاة على السيرة النبوية - خطاب مقترح إلى الدكتور محمود علي مراد في أديفاح عن سيرة ابن اسحاق
- سورة يوسف - دراسة أسلوبية فنية مقارنة
- التزايا المشوهة - دراسة حول الشعر العربي في ضوء الاتجاهات النقدية الجديدة
- القصص محمود طاهر لاشين - حياته وفنه
- في الشعر الجاهلي - تحليل وتنبؤ
- في الشعر الإسلامي والأموي - تحليل وتنبؤ
- في الشعر العربي الحديث - تحليل وتنبؤ
- موقف القرآن الكريم والكتاب المقدس من العظم
- أدباء مسعوديون
- دراسات في المسرح
- دراسات دنيئة مترجمة عن الإنجليزية
- د. محمد منصور بين أوهام الادعاء العريضة وحقائق الواقع الصلبة
- دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية - أمثاليل وأباطيل
- شعراء عباسيون
- من الطبري إلى سيد قطب - دراسات في مناهج التفسير ومذاهبه
- القرآن والحديث - مقارنة أسلوبية
- سورة المائدة - دراسة أسلوبية لغوية مقارنة
- اليسار الإسلامي وتحاولات المفضومة على الله والرسول والمصعبية
- محمد لطفي جمعة وجيمس جويس
- وليمة لأهشاب البحر . بين قيم الإسلام وحرية الإبداع - قراءة نقدية